

۱۰۵۲۳

اللهم اني اعوذ بك من الهم والحزن
ومن القلب لا يخشع ومن تقبيل لا يتبع
ومن الدعاء لا يسمع نقل المصباح

بارك الله فذل حاجي خليل
كدير بر این نظر کور این دنیا ابدی انعامه به بیت
نایب کما

رساله عقاید شرح امانی قدوری
و مصباح دیباچنک
شرح



بازدید شد
۱۳۰۴

بازدید شد
۱۳۰۴

بازدید شد
۱۳۸۴

نقد کرده یا مستخرج و مورد نظر بنویسند و این را به کتابخانه


المعرفه (کتابخانه) فانی
من عید المولد و این را در غلام

خطی - فهرست شده
۱۰۵۲۳

۱۱۴۹۹-ش

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مجموعه مآر و ضیاء الحیات فی اصول الاعتقاد
مؤلف از حسن کما فی الاقتصاری - شرح قصیده
موضوع المالی رضی الله عنہ الکبری - قدوری - دیباچنک
مصباح



شماره ثبت کتاب

۸۷۹۸۴

۱۰۰

تفہیم

[illegible]

غيره لم يمتنع لاحد ان يقول ان من به وامن له وهذا يعني التصديق
 بالتقليد صحيح وان كان عاصيا للترك النظر ولا في التنبه عليه
 السلام قبل ايامه الاعراب وتوهم من لا يفهم النظر وتصيب عليه
 الخلفاء الراشدين واعلم ان دين الله في السماء والارض واحد
 وهو الاسلام لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وهو
 بين الغنى والتقصير وبين النشبه والتعليل وبين الجبر والخير
 والقدور وبين الامن والياس اللهم توفنا مسلمين والحقنا بالحق
 والله اعلم التوضيح الثاني في الايمان بالله اما وجوبه فثبت
 العالم وتحقق العلم بحقائقه لا سيما علمنا الحكم العقلي في كل موضوع
 لا يخلو من احد ثلثة اما الوجوب او الامكان او الامتناع فثبت ان
 وجوده لذاته فهو واجب الوجود فهو الله تعالى وان اقتضى عدمه
 لذاته فهو متسحق كشيء كذا وان لم يقتض وجوده ولا عدمه لذاته
 فهو ممكن كالعالم واجزاءه والممكن اما متخير وهو الجوهر او حال شي
 وهو العرض ثم الجوهران قبل الفساده فحسم والآخر لا يتجزى والعرض
 المتعقبات بالحق كالعالم ونحوه اولها لا لون ونحوها وكل ممكن محتاج في وجوده
 وعدمه الى مؤثر مرتفع وهو اما مجبر وهو الذي ان شاء ففعل وان شاء
 ترك او موجب بذاته وهو الذي يجب له والآخر غير شيا ولا كالتنود
 من الشمس وتكون الشمس في يدون مادة سابقة للابداع كالمخلوق الاول
 وتكونية بها ايجاد وقد يطلق على الابداع ايضا فوجب ان بانه واجب
 الوجود لذاته وبالله موجود لوجود العالم الحادث من الممكنات
 وحدوثه بمادة الا عارض الحادث وماله من الحادث حادث وحدها

بديهي بغيره من عدمه الى وجوده وبالعكس والحادث محتاج الى محدث اذ لو
 حدث بنفسه لزعم الترجيح بالاصح فوجود المصنوع بوجوب وجود الصانع
 وهو بوجوب جود الصانع وبانه واحد لا ينزله اذ لو كان اثنين مثلا
 فاحدهما ان لم يعتد على مخالفة الآخر لم تجز وان قدر لهم غير الاخر
 اشار بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ويقولون تعالى شهد الله
 انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قايما وبانه قديم اذ لو لم يكن
 قديما لكان حادثا فيفسد في المحرث ويلزم الذوات التسلسل وكل منها
 باطل وبانه باق لان ما ثبت قديم استحالة عدمه ولقوله تعالى وبني وجه
 ربك وبانه لا شيء منذ محدثا مساو والمكان الحادث توجب في لا لوهية
 وهو باطل ولقوله تعالى ليس كدني وبانه قديم بذاته مستغن عما سواه
 من محل ومختص وغيره لانه لو احتاج الى محل كان صفة فيلزم ان يمتنع
 والى مختص كان محدثا وهو باطل ولقوله تعالى والله عني عن العالمين
 وبانه فاعل بالاختيار اذ لو كان موجبا لذاته لكان اثر الاول لا ذمنا
 فيكون الامر لا ذم للمؤثر المستقبل الثابت للذات وكذا اثره في ذمهم ودام جميع
 الموجودات بدم ودام ذاته وليس كذلك لتحقق الحوادث وكذا يلزم من انتفاء
 شيء من الاشياء انتفاء ذاته لان انتفاء اللازم موجب انتفاء المألوم
 وهو محال وبان له صفات اذنية قائمة بذاته كالحيوة وهي لا تغلق في العلم
 وهو يتعلق بجميع الواجبات المستحيلة والمكانات والادارة والقدرة
 تتعلقان بالمكانات فقط والتكوير وهو يتعلق به الادارة وذلك لانه
 لو انفك شيء منها لما وجد شيء من الحوادث ولقوله تعالى هو الخالق لا اله الا
 هو وهو بكل شيء عليم وفعلى لما يريد وهو على كل شيء قدير والله قديم

ما في الله ما في الله هو هو
 لا يخلو من احد ثلثة
 اما الوجوب او الامكان
 او الامتناع فثبت ان
 وجوده لذاته فهو
 واجب الوجود فهو
 الله تعالى وان اقتضى
 عدمه لذاته فهو
 متسحق كشيء كذا
 وان لم يقتض وجوده
 ولا عدمه لذاته
 فهو ممكن كالعالم
 واجزاءه والممكن
 اما متخير وهو
 الجوهر او حال شي
 وهو العرض ثم
 الجوهران قبل
 الفساده فحسم
 والآخر لا يتجزى
 والعرض المتعقبات
 بالحق كالعالم
 ونحوه اولها لا
 لون ونحوها وكل
 ممكن محتاج في
 وجوده وعدمه
 الى مؤثر مرتفع
 وهو اما مجبر
 وهو الذي ان شاء
 ففعل وان شاء
 ترك او موجب
 بذاته وهو الذي
 يجب له والآخر
 غير شيا ولا
 كالتنود من الشمس
 وتكون الشمس
 في يدون مادة
 سابقة للابداع
 كالمخلوق الاول
 وتكونية بها
 ايجاد وقد يطلق
 على الابداع ايضا
 فوجب ان بانه
 واجب الوجود
 لذاته وبالله
 موجود لوجود
 العالم الحادث
 من الممكنات
 وحدوثه بمادة
 الا عارض الحادث
 وماله من الحادث
 حادث وحدها

كأنه السبع والبصر المتعلق به هو المودعة والكلية التي هي
تحت ولا مشوا المتعلق به العقل المتعلق به وهو السبع والبصر وكل
أنه موسى تكلموا وبأنه لم ينصف بها شيء من ينصف بأضدادها
وهي نقائص وانقص عليه محال فهو في جوهر لا يكون عالم بغيره لا كقولنا
وكذا مبدى بآدائه فإد بقدرة يكون بحقيقته سبع بسبعة بصيب
ببصره مثلكم بكلامه وهو موصوف بجميعه قيل وصفوا الوصفين آياه ولا يلزم
مع قدمها قدم متعلقاتها لأن التكوين قبل الكون فالعقل بغير الحفظ ^{بالفهم}
وكما كان بصفاته قبل خلقه كذلك لا يزال عليها أبدنا وأحدث وصف
أو اسم له أو تعبه عن شيء من صفاته كما له نقصا وهو مح وبأن صفاته
ليست عين ذاته لا متناه كون الصفه عين الموصو ولا غير ذاته لأن العين
في ظاهرها عرف ذاتا ليست أحدًا مما عين الأخرى والصفه لذاته فلا يكون
غيره ولا يلزم قدم البعد تكبر القدماء فهو شيء لا كالاشياء الجسدية ولا يجوز
ولا عرض ولا ذي صوره وحد وهما لا توصف بالماهية ولا بالالكيفية
ولا بتكبر في مكان ولا يجري عليه زمان لما في كل ذلك من حد والامكان وأما
في بعض الآيات والاختصاص من الاشعار بالجهة والجهت كالفوق والوجه واليد ونحوها
الاولى الايمان بحقيقة المراد منها وتفضيل عليه الى الله تعالى كما هو رأي السلف
تقولون وما يعلم تأويله الا الله فلا يقال ان يده قدرته ونعمته لما فيه
من ابطال صفة اليد صفة له ولا كيف كالغضب الرضا والقدر والقضاء
او متناول كما هو بعض الخلف ولا يجب عليه شيء صلي ولا اذ لا حكم عليه ولا
توحيه فان استوحش اليتم بتركه كان ناقصا مستكمل فمقدس غير
وهو مح وان لم يستوحش حيث يتحقق الوجود في ما من شيء في لكونه الا هو

نحوای سبعة دی عطا خود صادق کون
تو لاف بود و ال اغیز بودی طایفه
چو آتشیان و کلا بود غلانی

فراق صالحہ و رنج و اندوہ

[illegible]

حیاء
الانوار

ثم هم اصناف لا يحصىها الا الله تعالى لقوله تعالى وما يعلم جنود ربك
الا هو وهو اعظم جنوده ورؤسائهم الاملاك الثلاثة الموكلون
بالجنو خبرا بئيل عليه السلام مؤكل بالوحى الذى به حيوة القلوب والادراج
وميكا بئيل عليه السلام بالقطر الذى به حيوة الثياب واسرافيل عليه
السلام بالتفخ فى الصور الذى به حيوة الخلق بعد ما تم واما عزرائيل
عليه السلام فبقبض الارواح وبعضهم بالسكنوت وبعضهم بالادمن
وبالحنة وبالنار وبكتب عالم آدم لقوله تعالى كما ما كاتين يعلمون
ما تفعلون وبعضهم بالسؤال بعد الموت وبغير ذلك واما عده
رؤيتا البشر يا هم في صورهم الاصلية فليعلم طاقاتهم لحسنها وهيبها
ورسلهم افضل من عامة البشر بالاجماع بل بالضرورة واما رسل
البشر افضل من رسلهم وعامة البشر افضل من عامتهم لقوله تعالى
قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا ولا ان الانسان الا ان يحصى
القضاة والكمالات العلمية والعينية مع العوائق وانا لصادق
مع الشواغل الشقية وادخل فى الاخلاص فيكون افضل وان كانت
الملائكة لا يعصون واما هاروت وماروت فالاصح انهما ملكان
لم يصدر عنهما كلف ولا كبيرة وكانا يعطيان الناس ويقولان انما
كن فتنة فلا تكفروا بعلما ان السحر والكفر في فعله بل في عقاد جنة
والعزب وتغيبهما انما هو على وجه المعاتبة كما يعاتب الانبياء عليهم
السلام على المنزلة واما ابليس في رسل الملائكة بل كان جنينا
مستورا فيما بينهم ففسق عن امره ففقد استئناؤه منهم فغلبه بكبره
ثم سلطه الله تعالى وقبضه على البشر لئلا يتكبر عليهم فأنشأهم
لقوله تعالى وبنى لهم الشيطان اعالمهم وباطل لقوله تعالى يوسف

فصعدوا الناس وقوله عليه السلام ان الشيطان يجري من بنى آدم مجرى
الدم وتعتبر هذه الله تعالى على صورته شأوا فيوسوسون في سمعهم
تعالى لا يريهم البشر في صورهم الاصلية لخبثها وكبرهتها ثم انما يصح في
الانبياء عليهم السلام انهم يبيتون بيضا فحما على معصية بنى آدم فيخرج الولد
واما الخلق فخلق لا يري كاشيا طين ومكلف كالشيطان لقوله تعالى
وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون الرابعة في الايمان
بكتبه بان جميع كلام الله تعالى وانها خطا با اما صامتا بلا كيف وبلا
من الملك المبتلى كاذبا لوراى على موسى عليه السلام
والزبور على داود والابجيل على عيسى والفرقان على محمد عليه
السلام وعلهم التسليم وليس للملك والنبية تصرف في شئ
من انظم والمعنى بل يبتلان كما بلغ اليها وحياءا وتزديدا
او سماعا واذ الله تعالى كتبنا سواها انزلها على انبيائه لا يعرف
اسماؤها وعددها الا هو لقوله تعالى فيعز الله النبيين بشرين
ومندبرين وانزل معهم الكتاب فالفرقان كلام الله تعالى غير مخلوق
وهو مكتوب في المصحف محفوظ في العلوب مفرق بالالسن
مسموع بالاذان غير حال فيها وما فيه حكاية عن موسى
وفرعون وغيرها فهو كلام الله تعالى اخبارا عنهم واما انكنا
به وقرأتنا وكتبنا اياه وكلام موسى وغيره ومن المخلوقين
المخلوقين من زعم ان كلام البشر فكفر لما فيه من تكذيب التوسك
والنصوص من الكتاب والسنة تحمل على طواهرها ما لم يمنع دليل
قطع والعدول عنها لمعان يدعيها اهل الباطن الخادور تها كفى
والاستهزاء عليها وعلى الشيعة واستحوا الى المعصية والاستحوا
بها كفى لان ذلك من اداة التكذيب لئلا يأس والامن كفى لقوله تعالى

والعجى قد يكون اسما لبعض الكتب
الالهية وقد يكون مصدرا وله
معان منها الاورسال والالهام
والكتابة والكلام والاشارة
والافهام فعل شاة داود وحشية
فاضى بضاوي ربه الباري

ولا يبين من روج الله الا لقوم الكافرون ولقوله تعالى فلا
 يا من مكر الله الا لقوم الخاسرون الرخصة الخامسة على ايمان
 برسوله بان الله تعالى ارسل رسوله من البشر الى البشر فضلا
 ورحمة مبشرا نبي ومندبرين مبشرين للناس ما يحتاجون اليه من
 امور الدنيا والدين لتفاوت عقولهم واختلاف نفوسهم
 مع ركبهم من اللذات والشهوات وبان كلهم صادقون فيما جا وابه
 ومعضومون بفضل الله تعالى عن النفاق عما مضمونون عن التبايل
 والتخريف لوجوب الاتباع لهم وانهم مؤيدون بالروح والمعجزات
 وادسالا لما لا يكتفون اليهم وافرا الى الكتب عليهم تفرقه لاحادهم
 في ذلك فكلهم يلغوا ويتنابحون ما ارسلوا به على ما امرهم الله تعالى
 وهم الذين سماهم في كتابه رسول وانبيا سواهم لا يعلم عدد رسلهم
 واسماهم اذ الله فيجب الاعلان بحولتهم ولا يقتصر على عدد في التسمية
 لقوله تعالى منهم من قضينا عليهم ومنهم من نقصنا عليك والرسول
 انك بعث الله تعالى الملائكة مع كتاب والهام تنبايع الاحكام والنجي
 من اوحى اليه بملك او اليهم في قلبه اوتيه بالروح وسواء كان معه كتاب
 اولى والوحي هو العارف بالله وصفاته حسنة يمكن المواظبة على الطاعة
 المجتنب عن المعاصي تعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات والنية عفة
 من لله تعالى وليست بمكتسبة بل جعلها الله تعالى في شأه من عباده لقوله
 تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته ولا تثبت الا باظهار المعجزة وهي اظهر
 امر خادقا للعادة مع التحدي بالامانة تصديقها والخادق من الانبيا
 عليهم السلام قبل البعثة كرامة ادها من ثم بعد هاهنا كرامة معجزة وهي
 الاولياء بالصدق ودعوى كرامته ولا يثبته وكرامتهم حق بالكتاب والخبر
 المتواتر فظهر بها الواحد من الامة ناء كيد نبوة رسوله ومعجزة لا يثبته

بغير

بغيره وتي في المعجزة كرامته من غير عكس وما قد يظهر من عوام المؤمنين
 فكرامته معونة ومن فاسق وكافر مطلقا استدراج ان وافق غرضه
 والا فاهانة واتمام نحو المجازين فاحوال الشيطانية مطلقا ولا يبلغ وفي
 درجة الانبياء لانهم معصومون ماء موفون عن سؤالهم بخلاف الاولياء
 بل يقال في واحد افضل من جميع الاولياء لقوله تعالى وكلمة فضلنا على العالمين
 والمؤمنون كلهم ولياء الرحمن لقوله تعالى الله وبان الذين امنوا واكرمهم
 انما هم واتبعهم بالقرآن لقوله تعالى ان اكلمكم انياعكم ولا يضر مكلف
 الى حيث يسقط عنه الامر والتهمة لوجوم الخطا واجماع اولي الالباب ولم يكن
 نبيا عبدا ولا نبي ولا كتاب لان الرق او الكفر لقوله تعالى وما ارسلنا
 من قبلك الا رجالا نوحي اليهم ولان من شرط النبوة كمال العقل والدين وهو متفق
 في النساء وتوجب تصديق النبي بخلاف الكذاب وما نقل في بعضهم مما يشتركون
 او معصية ان كان بطريق الاحاد فرد ودوا كان بطريق المتواتر فصرفه
 عن ظاهره ان امكن والا فمجرد كونه قبل البعثة على ترك الاولياء والاولى انما
 منهم نوح وابراهيم وموسى وعيسى وعلم عليه السلام وعليهم السلام ولا يفرق
 بقوة ذي القربى ولان ذلك خلافا لما استكون اولى واو لا لانبيا ادم
 بالكتاب السنة والاجماع واخرهم محمد عليه السلام وعليهم السلام وقضيم
 ايضا لقوله تعالى كنتم خيرة امة وقوله عليه السلام انا اكرم الاولين والاخيرين
 ومن مبعوث الى جميع الناس والجنة لقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
 وقوله تعالى فبارك الذي لا ريبك في كتابه ومعجزة في البقعة يستخصه الى الجسد
 الاقصى ثابت بالكتاب والالتزام وما شاء من العمل بالخبر المشهور وشبه
 باقي بلاد منج الى يوم القيمة لقوله تعالى وخاتم النبيين وقوله عليه السلام
 وخاتم النبيين وافضل البشر بعد الانبياء ابو بكر الصديق ثم عمر الفاروق
 ثم عثمان ثم علي بن ابي طالب ثم علي بن ابي طالب ثم علي بن ابي طالب ثم علي بن ابي طالب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كذلك اذ بعث الله نوحا ^{عليه السلام} رجا طيبة في يوم الموء منون كلهم وبعث شراد
الناس وعليهم يوم الساعة وينوبوا اذ لاخرة ومن مقدمها ما داد
البرزخ وانما ^{باب اخر من الدنيا} كالتساول والتعيم والعذاب بعد الموت لقوله عليه السلام
القبر وضة من دياض الجنة او حفرة من حفرة النيران فكل من مات
ايها ناله نصيبه قبرا وصلبا وسفيرا واكله الحيوان واحرق والداد
قلته دار الدنيا ودار البرزخ ودار القار وتعلق الروح بالبدن
في كل دار على وجه مخصوص واكمل تحلفها يوم بعثنا لا جسد اذ بعد لا يقبل
البدن فوما ولا موتا ولا قيادا ^{منه وقول من} محمد الله تعالى كذا اذا جاء ^{حجر} غشها
فاحكم الدنيا على البدن وانما الروح تتبعه واحكام ^{عبر في} على الروح فوما
البدن تبع لها واذا كان يوم البعث صا حاكم التعيم والعذاب وغيرهما
على الروح والجسد جميعا وفي هذا ^{منها} اشكال في العقائد وبالله التوفيق
وللمحدث بيان على تحقيق الروضة المتبع في الايمان بالبعث بعد الموت
وهو عادة الابدان ^{بما رواه} الاصلية ^{بما رواه} مطلقا وهو ثابت عقلا وقولا
وتحقيقا ^{بما رواه} فانه ليس الاعادة الهيئة الاولية ^{بما رواه} الجسم جميع عوارضه بعد التغيير
وفرقا لاجل من قدر على انشائها او لعمرة فهو قادر على اعادةها لذلك
الحال بالحق والاول لموله تعالى من حيي العظام وهي مريم قد جسيها الذي
انشأها اول مرة وقوله فسيقولون من يعبدنا قل الذي فطركم اول
مرة وقوله وهو الذي يبدي الخلق ثم يعيده وهو اهلون عليه بعد ذلك
والبعث جزء السماء يوم الدين لان الدنيا محل لا بدك والآخره محل جزاء
وهو الثواب والعقاب بالجنة والنار وهما مخلوقان موجودان الآن
نقصة ادم وحوى وقوله تعالى في الجنة اعدت للمقيمين وفي النار اعدت للكافرين

لقوله تعالى **والله لا يحب الفساد** ولا يرضى لعباده الكفر والفساد
 هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفع وصيرتها ما كسبت
 وعليها ما اكتسبت **وفيها** التكليف لاستعانة الظاهرة
 وهي التي تكون من جهة الوسخ والتكسب ومنه الأسباب والآلات
 فهي متقدمة على الفعل وبها يتعلق الأحكام اذ لا يمكن التكليف
 قبلها لقوله تعالى **لا يكلف الله نفسا الا وسعها** واما الباطن
 فهي التي يحدتها الله تعالى مقرونة بالفعل فهي مع الفعل ولا ينعزلها
 الأحكام لانها ليست وتسمى في الظاهر **توفيقا** وفيها أخذ لنا
 والاجل واحد والموت قارىم بالثبوت **فخلووا لله تعالى**
 خلق الموت والنجوى والموت ميث باجله **والفعل** فعل القاتل كسب
 لا خلاقا والام في المضروب عقيبا **الضرب** والاكسار عقيب
 الكسر والموت عقيبا **الفعل** كل ذلك فخلووا لله تعالى في الجوارح
 كله لقوله تعالى **وما من دابة في الارض الا على الله رزقها** وهو
 قد يكون حاله لا وقد يكون حراما **كل ينفق رزق** غيره او هو
 رزق غيره والقمار والعقاب لا تركا بالمشي وكذا ذلك بعد الرق
 فكل ما علم عند الله فهو من بما فيه ونكذب من بغيره ونقول الحق
 يا ولى الاسلام اهله نبتنا على الاماين حتى نلقاه يوم وبالله
 العصمة والتوفيق وبيده ازمه التحقيق **والجهد** لله على الاختيار
 والتميز والصلح على رسول محمد هادي الامم وكاشف الغمة
 وعبد الله واصحابه اجمعين **تمت** الكتاب بعون الله الملك الوهاب
 ابراهيم بن عبد الوهاب ابو بكر عفا الله تعالى عنهم اجمعين في سنة ١٢٠٠

في قوله تعالى ولا يحب الفساد
 الفساد هو الفساد في الدين
 والفساد في الدنيا
 والفساد في الآخرة
 والفساد في كل شيء
 والفساد في كل حال
 والفساد في كل زمان
 والفساد في كل مكان
 والفساد في كل شيء وكل حال وكل زمان وكل مكان

إيفاضنا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده تعالى والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه اجمعين
 فهذه رسالة معولة لإيفاضنا اثنين وافهام القاصرين
 ما اذ ينشأ واقهرنا حيث كان لنا سقفة بسبب الزهول والعفلة
 وهو ان قد قاموا واتشروع لعبادة يدبرية محضه ليست بوسيلة مثل
 الصلوة والقوم وقراءة القرآن والتهايل والتبجج والتكبر والتفلية
 بحجة الخلال واعطاء ثوابها لغيرها يريد المعنى الذي في قوله لا يحل
 ثواب تلك العبادة لا يجوز في مذهبه من الذهب لاساقبه ولا في دين من
 الاذيان الساقية وانما لا يحصل منها ثواب اصلا سواء كان اخذ المال و
 الثواب تمام مقصود بهما بان لا يقصده غيرها او غطه مقصود بهما بان
 قصدهما غيرهما فصلا خيرا وعلمه العقيدة الذرية ان اعني انتفع
 بالقيام والتشريع وعند انتفاعه وجودها عند وجوده واحترقنا
 بالعبادة من المباح المحض الذي ليس فيه ثواب ولا عقاب كالمسح
 بالاشاء والابادة التي يلبسها بجرده التمسك والتلذذ في الدنيا وعن
 المباح الذي يستوجب ثوابا كالحق او بها قوام البدل والتقوى
 للعبادة لوتياء المجهود والمقطرة او نحوها واحترقنا بالبدنية
 عن الماينة نحو تفرق الركعة بين المصارف واحترقنا بالخاصة عن
 المكنة نحو قول السجدة واحترقنا بصوتنا ليست بوسيلة
 عن خواتم ان والى يامنه والتكليم على قول البعض واحترقنا بقلوبنا

ومنه في قوله تعالى ولا يحب الفساد
 الفساد هو الفساد في الدين
 والفساد في الدنيا
 والفساد في الآخرة
 والفساد في كل شيء
 والفساد في كل حال
 والفساد في كل زمان
 والفساد في كل مكان
 والفساد في كل شيء وكل حال وكل زمان وكل مكان

عليه السلام في قوله تعالى

واختلاف ينفع الاول ويجوز الثاني الذي هو مراد النساء جاز فيحقق مع
الاجارة اعني عليك المنفعة بعوض واقام الحق فيه فتمتخصة للعبادة
ومشروعة لها فقط فجعلها لغرائه كتكليف لموضوع وتغير المشروعة
فيحوم وايضا ليس موضع الا لوصف العبادة وحصول الثواب الذي هو مراد
النساء جاز فاذا استقيم بعدم التنية لا يبيح فيه منفعة اصلا فيلغوا فلا يتحقق
فيه معنى الاجارة فان قلت كثير من الناس يقولون ان التنية تخف مع كونها
للبائع قصد اخذ المال بان يتلقوا الياساتهم انما يريد القراءة وتحويلها لله
فعليه ويخطوا بيبالهم معناه فعندهم ان مجرد عمل التنية وحديث
التنفس في نية فهل يكون هذا الجمل عندنا في الاحكام واخذنا لآل
فليس الجمل بالامور الظاهرة المشهورة لا يكون عندنا في الاحكام من جهل
يكون الجمل اسما لك مخصوص وقرن انما اسم الشيء لغيره فقلنا ولا الحكم المحض
والوجه كالمخصص لا يكون معذورا اصلا فكذلك لفظ التنية فانه معناه
لغة وعرفا وشراعا هو القصد بالتباعد عن العمل بغيره انما القصد بالابتعاد
عن العمل بغيره انما القصد بالتباعد عن العمل بغيره انما القصد بالتباعد
انما ذلك قال لرجل اذهب كل يوم الى فلان العالم فزده فلك كل زيادة في يوم
فطلع ذلك الرجل المذموم فزاد كل يوم واخذ المذموم وقال عند زيادة ذلك
العالم بلينا اني اؤثرك خالك وشوقا الى مصاحبتك ومصاحبتك
ومكلمتك والله قصدي ونيتي وروية جمالك وانت قد زدتني وعرف
عني فحين اني محي ذلك الرجل وزيد فقام هو لاجل الذم فلو شك
انه ذلك الجني يكذب ذلك الرجل ويعد قوله هذا استهزاء وسخر فيه
فلا كلام في عدم كون مثل هذا الجمل عندنا في تناول الحرام وانما الكلام في كون

عبدالله

[illegible]

في ديارنا ولم ندان نعمنا وجدنا لنقل عن ثوابه مثلاً في كتابنا
 مشهور ومعلوم مثل الهداية والمبصوط كان ذلك شعوب لا
 على ذلك الكتاب انتهى قهر من هنا ان مجرد كون المستفت ثقة
 لا يكفي في جواز الاعتقاد عليه ما لم يشتمل على ما لا يعلم نفسه
 ولا مضمرها فضلاً عن الشهرة وكونه مصنف ثقة فكيف يجوز
 الاعتقاد عليه مع مخالفة الأدلة والكتب المعتمدة والجواب الثالث
 ان ما ذكر في حجة لنا ان صحة الاحتجاج بها لا علينا الا ترى ان قوله
 ولا يجوز في عمل الآخرة بالاتفاق فان الاجرة اسم لما كان غرض العمل
 من عمره وليس يلزم بالفظ الآخرة بالاتفاق والاعتبار بالوعد
 لا بالاعتقاد على ما يتشكك انقارها اليها لكن في مثل هذا في جميع صور
 مدعانا واما قوله ان قراءة القرآن لغة الوقف فماده ان يقف
 الرجل على من يشتغل بقراءة القرآن حصة من يقف على الامام والشيء
 والقراءة من الفقهاء والمعلمين والمنعكبين والضاخين في هذه الآخرة
 جائزة لان ذكر هذه الاشياء تعيين لمصرف لغة الوقف لا امرها بشيء
 لتعنه فيكون صلته من انقص تلك الصفات ولا كلام فيها بل الكلام
 في عكسها ان من يقف ويأمر بالفداء واعطاء الثواب ويقف
 هو لاجل المال فلا يتصور فيه معنى الصلة ولذا قال في المحيط البرهاني
 ولا معنى لصلته القاري بقراءته وفي لفظ التعيين وفي المصرف
 اشعارها بالمال ويدل على هذا قطعاً قوله لكونه سبباً للقراءة اذا
 لم اراد الفداء حصة من يكون خيراً او دالة ما جوداً كفاً علمه واما
 الفداء لاجل المال فمشترو ومعتصم ورياء وعمل الآخرة لاجل الله فيكون
 ستم القائل فاذا كان كذلك فدل ان الله كفاً علمه فالتبعية للقراءة بما
 حصة انما يتصور في صورتين احدهما من يشتغل بالمعاش عنها وفي

في ديارنا ولم ندان نعمنا وجدنا لنقل عن ثوابه مثلاً في كتابنا مشهور ومعلوم مثل الهداية والمبصوط كان ذلك شعوب لا على ذلك الكتاب انتهى قهر من هنا ان مجرد كون المستفت ثقة لا يكفي في جواز الاعتقاد عليه ما لم يشتمل على ما لا يعلم نفسه ولا مضمرها فضلاً عن الشهرة وكونه مصنف ثقة فكيف يجوز الاعتقاد عليه مع مخالفة الأدلة والكتب المعتمدة والجواب الثالث ان ما ذكر في حجة لنا ان صحة الاحتجاج بها لا علينا الا ترى ان قوله ولا يجوز في عمل الآخرة بالاتفاق فان الاجرة اسم لما كان غرض العمل من عمره وليس يلزم بالفظ الآخرة بالاتفاق والاعتبار بالوعد لا بالاعتقاد على ما يتشكك انقارها اليها لكن في مثل هذا في جميع صور مدعانا واما قوله ان قراءة القرآن لغة الوقف فماده ان يقف الرجل على من يشتغل بقراءة القرآن حصة من يقف على الامام والشيء والقراءة من الفقهاء والمعلمين والمنعكبين والضاخين في هذه الآخرة جائزة لان ذكر هذه الاشياء تعيين لمصرف لغة الوقف لا امرها بشيء لتعنه فيكون صلته من انقص تلك الصفات ولا كلام فيها بل الكلام في عكسها ان من يقف ويأمر بالفداء واعطاء الثواب ويقف هو لاجل المال فلا يتصور فيه معنى الصلة ولذا قال في المحيط البرهاني ولا معنى لصلته القاري بقراءته وفي لفظ التعيين وفي المصرف اشعارها بالمال ويدل على هذا قطعاً قوله لكونه سبباً للقراءة اذا لم اراد الفداء حصة من يكون خيراً او دالة ما جوداً كفاً علمه واما الفداء لاجل المال فمشترو ومعتصم ورياء وعمل الآخرة لاجل الله فيكون ستم القائل فاذا كان كذلك فدل ان الله كفاً علمه فالتبعية للقراءة بما حصة انما يتصور في صورتين احدهما من يشتغل بالمعاش عنها وفي

نحو

نية ان يشتغل بها حسبه لولا المعاش فيكون الوقف او المعطى من
 ملكه سبباً لهائه وحالاً عليها فله مثل ثواب القاري وثابتها من هو
 غافل عن ثواب القراءة وفضيلتها فيذكر عنده ما ورد في فضيلتها
 وثوابها فينبعث من قبله داعية اليها وقصد فلهذا سبب ودان
 عملها فله مثل ثواب القاري ايضاً فظهر ان المقول من المراتب لنا لا
 علينا والمحصل ان مدعانا بعد تحرير وموقف مبادية في غابت الظهور
 بحيث يكاد يحكم به من له قلب سليم ولولم يشتغل بشيء من العلوم
 ولم يسمع ما تلونا واما من سمع فعنده كشمس الشمس لا يشتغل فيها
 مبصر في يجوز ان يغلب على بعض القول الضعيف فلا يتخذ فوجب
 الغم والحقاء كظهور ضياء الشمس غلبته على ابصار الخفاش فيشرق حتى
 منع الابصار فامتنكره والمتوذر فيه والطالب جوده بالشيء لا بربح
 شجرة ايمان ويترزله بالخفاف ان يقف من حيث لا يشعر
 ولكن من يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم
 يعمهون ومن لم يجعل الله نورا فلا نور ان الذين
 حققت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولولا ايمهم كناية لا يؤمنون
 حتى يروا العذاب الاليم وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا
 يؤمنون افا نتكلمهم اناس حتى يكونوا مؤمنين وما كان
 لنفسنا نورا من الاباد ان الله ويجعل الرحمن على الذين لا
 يعقلون فلو لم يمتعنا الانس والجن على ان ياء نوابد ليس
 على الجواز لا يأتون به ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً الحمد لله
 الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ثم تصفد
 بعون الله تعالى في اواسط شوال سنة اثنين وسبعين وسبع مائة

ان قدر ما في الكتاب من
 لا يتناول بحال من غير سعة

اجابة ما في الكتاب من

اجابة ما في الكتاب من

ثم سوده بقوة ثم توفيقه سنة احدى
 والعشرين والتمس بحجته من القرآن
 واشترى

شرح اعمالي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده وانصاوة على محمد خير عبده وبعد فهذا
 شرح منسبوا الى بيان قصيد الشيخ الامام جعفر بن محمد بن جعفر
 الذين على ابن عثمان الاوشبي نور الله قبره مما شرحه الامام
 محمد بن الحسن بن الحسين البكري رحمه الله تعالى عليه
 بقوله العبد عبد الله اعمالي لتوحيد بنظمه كالآتي
واعلم ان الواجب على العبد ان يقر بان لا شيء وبصدق يقبله
 بوحدة الله تعالى الله واحدا لا شريك له لقوله تعالى لو كان
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولانه لو كان اثنين لما ان يكونا
 قادرين على الخلق او موفقيين او عاجزين او يكون احدهما قادرا
 والاخر عاجزا وجه الاول انه لا يقدري على التامع وذلك في
 محض ولا وجه في الثاني لان الواقعة لا تخلفا لما ان يكونا
 واضطرابا فان كانا اثنين يلزم العجز وان كان الاول لا يخلو اما
 ان كانا مخالفة ممكنة ولا فاني لم يكن ممكنا فيكون في ذلك التباين
 اضطراب وان كانا ممكنا يلزم منه جواز العجز كتحقق العجز والوجه
 في الثالث والرابع لبون العجز وان اعتدرا بانيات اليقين اثنين
 ثبت ان الله تعالى واحدا لا شريك له لقوله تعالى انما الله واحد

قوله

قوله لا اله الا هو تصديق بالجنات وقرار باللسان فلا ينفع التصديق
 بدون الاقرار الاخرى ولا قرار بدون التصديق الا باللسان
 قاله شافعي اقر ولم يصدق فهو منافق لقوله تعالى **قالتوا**
يا فواهمهم ولم تؤمن قلوبهم **الا انه** رفع عنه السيف
 ظاهر لقوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
 الا الله وهو كما فر حقيقة لقوله تعالى **ان المنافقين في الدرك**
الاسفل من النار فثبت ان لا اله الا هو لا قرار والتصديق مثله
 كترديد النور اذ اجتماعا يخلق الشعور الا قاله وقال الكوفي
 لا اله الا هو لا قرار والتجرد وفاقا لجهنم والحسن الصالح من القدرية
 هو التصديق وقال الشيخ **اهل الحديث** والمعتزلة **الا اله الا هو**
 والله قرار والعمل انما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه **الاعمال**
في اللغة هو التصديق لقوله تعالى **ولما انت بمؤمن لنا** يعني
 لنا الا ان التصديق لما كان اسباطا لا يمكن بنا الا كما عليه وجب
 الشروع الاقرار اماره على التصديق فعلم بذلك ان لا اله الا هو لا يرد
 ولا ينقص قال الخوارزمي كل طاعة ايمان وكل معصية كفر
 واذ الجمع **المعصية** والمعصية يكون العبد متصفا بالكلية
 اعلم ان لا اله الا هو وهذا يبين انه لو كان المؤمن كافرا بمعصية لما سمي
بالمؤمن لقوله تعالى **يا ايها الذين امنوا** فثبت ان الله ثوبه
 نصوحا **الله الخالق** هو لا فاسد **وموصوف** باوصاف

الكمال. واعلم ان الحق قديم لا نه لو كان حادثا لا يفرق له محدث
وكذا الشيء والشئ فيلزم التسلسل وهو باطل لما فيه من انطاب
الصدق وفيه القديم اول لا واول له وانه موصوب بالحيو والعلم
والقدرة والسمع والبصر والارادة والكلال. وانكره القائل
ذلك وزعموا ان الله تعالى لا يوصف بما يوصف العبد والقائل
ان الله تعالى موصوف بهذا الصفا لكنها غير قائمة بذاته لنا قوله
هو الحق لا اله الا هو. وقوله تعالى. وهو العلي الحكيم وهو على كل شيء
قدير. وهو السميع البصير يريد الله بكم البشر يريدون ان يتبدلوا
كلام الله تعالى وانه لو لم يكن هذه الصفا قائمة بهذا الله تعالى
لما اطرده وهذا الذي عليه بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة
وهذا لا يجوز. هو الحق المتبر كل امر. هو الحق المتبر كل امر
واعلم ان الصفا حجة مجلوة اذلية لا روح لا في الروح لطيف
نفاذ في ملك الشئ البند حامل للعوي الى الاعضاء والله تعالى ليس به
والصفة الحادثة متمنع قيامها بذاته تعالى لان صفا متمنع
كما فيلزم من قيام الصفة الحادثة بذاته نقصان الذات تعالى
كبير. وقوله الله لا اله الا هو الحق القيوم. وقوله وتوكل على
الحق الذي لا يموت خلافا للفسفة والمعتزلة كما وانه
متبر كل امر بالاقل في عالم بعواقب الامور لقوله. ومن يدبر
الامر فيسقولون الله. ولقوله تعالى ما يستر. وما يعلنون

وانه حق لقوله الملك الحق لا اله الا هو خلافا للدهرية وانه
مقتدر اي لما في الذي يقدر الامور بالتكليف والكره بدالة
لقوله تعالى. وهو خالق كل شيء واصل الخلق سبحانه في خلقه اجمع
عليه ملك مقرب والذيق مرسل والحد زك الخلد ومن ذلك فكري
وسوسة فان الله تعالى طوي علم الخلق على انا ماله ونهاهم
عن امره حيث قال لا يستشعرا بفعلهم وهم يستلون خالف
لما لا حد فاتهم يصفونه بالذات تعالى على اكبر وانه ذو الجلال
بذاته وصفاته لا يعثر عابد ولا بتوحيد موحده. مريد
الخير وشرا القبيح. ولكن ليس رضي بالجمال. واعلم ان
الصفا خالق الخير والشر ومريدهما وليس رضي بالشر حكمه بليغة
وهذا الاعمال غير مجبور في اتيانها بل مختار فالا يجزي
ملكه قيل وكثير وخير وشرا لا بمشيئته لقوله تعالى. وما
تشاؤون الا ان يشاء الله. والعصا والمشيئة ليسا بحجة
لفعل العبد. والقدرة انكر واقضاء الله وبروز الخير
والشر ففسدتم فضلو به. والخيرية اعتمدوا على القضاء
ودواخير والشر من الله تعالى وتركوا فعل العبودية فضلو
به قلنا لا يفرق بين قولكم يؤذي في اسقاط الرجا والخوف من
لم يرجع على خير فعله ولم يخف من شؤ فعله فهو كما في قوله
تعالى لا تقنطوا من رحمة الله. انه ليس من روح الله الا

انقوم ككافرون وفي ذوالالحق اسقاطا لعبودية وتعويت
العبودية الربوبية وهذا شدة كفر من الاول دليلها لو اردت
العبادة وكفر كافر ثم عسى علمها كان ذلك منه جورا وبذلك
يسموننا اهل الجور ويسمون انفسهم اهل العدل قلنا اتوا
والعبادة على اتيان الفعل المخلوق لا على اصل الحق **صفات الله**
ليس عين ذات ولا غير سواء ذات انفصال **واعلم**
ان صفات الله تعالى قائمة بذاته لا هو ولا غيره وقال **المعلم**
هم ذاته وقال الكرامية هي غير ذاتها حادثة وبذلك
والحادثة تناقض وحجة المعتزلة انه لو ثبت هذا الصفا
وراء الذات لزمر القول بالقدم وفيه ابطال التوحيد
لا طاعت الصفا انشقة على الذات بطريق الحقيقة وجب
القول بانها قائمة بذاته **صفات الله تعالى** والقول بالقدم ما لم يلزم ان
لو كانت هذه الصفا غيازا للذات ونحو منكر ذلك فصادكا لو لم
من العشرة لا يكون عشرة ولا غير عشرة لانه يلزم من وجودها
وجوده وعدمها عدمه **صفات الذات** والافعال **الطرا**
قد يمت مصونا بالذات والذات صفات ذاته كالاولى
والكبرياء والقدرة والعلم والسمع والبصر وضمها فاعله
كالخلق والرزق والتكوي كذا ذلك قد يمت قائمة بذاته
تعالى وقال الاشعرية صفات ذاته قائمة بذاته **صفات**

فعله حادثة لان الخلق حادث عندهم فصار عين المخلوق
قلنا انك ان كنت ان لم يكن كذا انك الله تعالى خالق وان لم
تخلق **وقال الله تعالى** هو الخالق البارئ ووصف ذاته بالعبادة
وذاته قسدا وكلامه قسدا فاو كان الخلق حادثا لم يكن الله
تعالى موصوفا به في الاول فيكون كذا **صفات الله عن ذلك**
نسبى الله تعالى شيئا لا كذا شيئا وذاتنا عن جهتها **الشيء**
واعلم ان الله تعالى شئ لان الشئ اسم لوجود والله تعالى موجود
لا كما لوجود الا كما لوجود اسم مشترك بين الواحد والجميع
فالذي لم يزل الشركة بين الخالق والمخلوق خالفا لا يبي على شيئا
كالاشياء لان الاشياء مصنوعة والله تعالى صانع منزلة عن ذلك
وقال الله تعالى اي شئ اكبر فلا الله اي الله شئ اكبر وقال الله
خالقها من غير شئ اي من غير رب وذاته منزلة عن جهتها اي من كذا
بجهته من الشئ لا بد ان يكون بينهما شئ مقدرة يتصور ان يكون
ان يمد من ذلك وانقص فلا بد محض لذلك المقدرة ثم لا يمدح
في الحقبة اذ الحارس فوق الشيطان من حيث الصورة والصفات
فوقه من حيث القهر والمراد لقوله تعالى وهو القاهر فوق عباده
ورفع الادي الى السماء **وقال الله تعالى** عاقبت كوضع الجبهة على الارض
في السجود والتوجه الى الكعبة في الصلوة وزعمت المجتهد والمشتهر
انه على الارض توجههم الركن على العرش وزعمت المعتزلة والعنبرية

انه في كل مكان جتته لقوله تعالى وهو الذي في السماء وفي
 الارض له قلنا مع الاله الا وفي هو الاستيلاء كقولنا
 قد استوي في سائر اعراق من غير سيف ودم مهادق **•** وجب
 الاله ان يكون هو ظهور اباد الالهية فيها هو امر وحكمه
 لان قولهم اقم من المشيئة لانه يودى الى الله تعالى في احوال
 السجدة والحوار والخشاعات عز ذلك علوا كبيرا وليس الاسم
 غير المشيئة **•** لدى اهل البصر غير ال **•** اعلم ان الاسم المشيئة
 واحد عندنا وقال الجهمية والكرامية والمعتزلة ان الاسم
 والمسمى والتسمية غير المشيئة بل خلاف قالوا لو كان واحدا لما
 صح اثنان الاسم المشيئة نحو اسم ربك وقال **•** ان الله يبارك
 وتعالى تسعة وتسعين اسما في احصيتها فله الجنة والجنة
 يكون ثلاثا سما لا لذات فلو كان واحدا لوجب له تسعة وتسعون
 ولان الناس يقولون انما نعبد الله والعبادة لانه لا اله الا الله
 لو عبد اسم لاذ انه يكفر ولا فقه اذا قال سكرنا وعسل لا يجد
 حالا وتما وكذا لو قال نادر لا يحرق لنا فعمل ان الاسم غير
 المشيئة قلنا **•** الله تعالى يا حي هذا الكتاب بقوة فانه من
 بهذا الاسم مع ان الحفظ للذات لا للاسم وقوله فبسم صمد بر
 فالتمس فيه انما يكون للذات لا للاسم وكذا لو قال ذنوب طالق
 فطلق ذنوبها لا اسمها فدل ان الاسم والمسمى واحد والله اعلم

وغير

وغيوان الكون لا يكتبي **•** مع التكوين خذ **•** لا كمال **•**
 واعلم ان التكوين غير المكون عندنا وهو ايجاد الشيء من العدم
 وهو الذي لا فقه صفته الخالق والمكون حادث صفته المخلق
 وقال اهل الاهواء ان التكوين غير المكون والفعل غير المفعول
 واضرب على المضروب والنقل على المقبول وهذا ظاهر
 البطلان والافتناء **•** وما ان جوهر ذي وجسم **•** ولا كل **•**
 وبعض ذواتها **•** واعلم ان الله تعالى ليس بجوهر فكله للفتنة
 والمجوس لان الجوهر محدد والله تعالى منزلة عن تحده المعداد وهو في
 اللغة عبارة عن الاتصال يقال ثوب جوهرى اذا كان جيدا لا تمل
 وفلان جوهر شر فبما يصل عال والفرق بين الجوهر والعرض **•**
 ما يقوم بنفسه والعرض ما يقوم بغيره وانه ليس بحجم ايضا
 لان الجسم هو الاجزاء المركبة والله تعالى منزلة عن وصف التركيب
 وكذلك لا يوجد في كل واحد البعض لان الكمال لبعض اجزاء
 من التركيب وان التركيب ان يخزي محال على الله تعالى وقال المشبهة
 والكرامية هو جسد لا جسم كما يقال شيء لا كالا شيئا قلنا
 الله تعالى منزلة عن التشبيه لان الجسم له ذات الصور مشتق
 من الجسم **•** وخر الخاتمة يقال هذا جسم من ذلك اي عظيم
 جسما منه قالن جسم اي عظيم جثة وزعمت اليهود وكثر من
 الروافض انهم مركب متبعض قلنا كل جزء منه اما ان يكون

موصوفا بالصفات الكمال فيكون كثر حيزه فادراسميا بصيرا
 فيكون كالجواهر فيكون لا قول بالهنة كثيرة ويقع بين الينفاه
 تمنع فيفسد القول بها كما يفسد بالهين واما يكون غير
 موصوفا بالكمال فيكون موصوفا بضادها ومخو ذلك من
 الخدش وهو محال ورب العرش فوق العرش لكن • بلا وصف
 التمكن واتصال • واعلم ان الله تعالى على العرش استوي
استوى كما قال الكراميه والمشييه والشعبيه هو على العرش
 متمكن والعرش له مقعد يتمسكون بنظائر الآية فناء العرش
 لم يكن فكان يتكون به بل خلقه لظهور عظيمه وجبروته على
 ولا حاجة له اليه لانه منزله عن الاختيار والمراد من الاستواء
 في قوله الرحمن على العرش استوي لعمده والولاية لقوله تعالى وهو
 الظاهر فوق عرشا فظهر ان المراد من الآية علوه عظمه لا علوه مكانه
 وما تشبيه الرحمن وجهها • فمن عز ذلك اصناف الالهات
واعلم ان الله تعالى لا يشبهه شيئا من المخلوقات بوجه من وجوه
 لا يشبه ذاته ذاته والصفات صفاتهم كما لا يشبه الجنات
 البيا والكون الكون لقوله تعالى ليس كمثله شيء وقوله • ولم يكن
له كفوا احد • وذاته منزله عن تماثل الالهات خلقا لا يشبهه
 لا الجسم مؤلف من الجواهر فاذا بطل كونه جوهر بطل كونه جسما
 وكذا منزله عن العارض لا يقاوم له بذاته بل هو مظهر للجسم لا اقتضاد

على الله تعالى محال • وهو يرضى ويفضى للبراياها • لا كثر باله
 تغير حال • واعلم ان الله تعالى يرضى ويفضى لقوله تعالى
رضوا لله عنهم وقوله وغضب عليهم ولعنهم واعلم
 جهنم الا انها لا تغير الله تعالى ان التغير حشو وقيام
 لحدث بذاته محال بخلاف ما زاد خال في العبد غير عليه
 لخاله تها من صفاته وهو مجموع صفاته مخلوق ومن قال غصه
 النار ورضى الجنة فقط تمسك وتجاهل لانهما مخلوقا والخلق
 لا يكون صفته الخالق واما قوله عليه السلام غضبه شعوبه
 ورضاه قوايه فيعانة ويل ان النار كسبت بغض الله تعالى
 والجنة تستوجب برضا الله تعالى • ولا يفيض على الدنيا
وقت • واحوال وازمان محال • واعلم ان الله تعالى خالق
الاوقات والازمان بخلافه فخلق الاوقات ينقض عمر
 وعيورا لا زمان يفرق شملهم ومزود الاحوال بغير حالهم
 والله تعالى موصوفا لبقا بمنزله عن التغير انما لقوله تعالى
 ليس كمثله شيء الآية • ومستغنى الاله عن سماء • واولاد الجنات
اورجال • كذا عن كل ذي عون ونصر • تفرد بالجلال واللياقا
واعلم ان الله تعالى منزله عن النساء والاولاد ومن قال هو ممتلئ
 النساء والاولاد كان من النصارى والملاحدة وانه
 منزله عن النقره ومن قال انه محتاج الى النصرة كان الفلاس

لقوله تعالى **لم يتخذ صاحبا ولا ولدا** • وقالوا لله نحن عبيد
 العالمين • نفرد بالاحدية ونفرد بالواحدانية الاحدية
 صفة ذاته والواحدانية صفة فعله • وما الفرقان مخلوقا
 تعالى • كلام الرب عز وجل المقال • واعلم ان القرآن كلام
 الله تعالى المنزل على الرسول المكنون في الحفظ المرقوم بالانسة
 المحفوظ في الصدور وغير حال فيها والحروف المنظومة عبادات
 دالة على كلام الله تعالى كذا ذلك المكنون والمحفوظ دال على
 كلامه لا يثبت شي من كلام المخلوقين صفة اذ في كلامه
 اني ومن قال كلامه مخلوق فقد كفر ومن قال ان العبادات
 والاصوات والحروف الدالة عليه مخلوقة لا يكفر وقالت المعتزلة
 ان القرآن مخلوق وعنوانه الحروف المنظومة والاصوات
 وقالوا هي كلام الله تعالى حال فيها وقال اهل السنة والجماعة
 القرآن بالعربية قرآن وبالسريانية انجيل وبالعبرانية توراة
 وبالقيبطية زبور وكل ذلك دال على كلامه غير حال فيها
 انه تنبى باللغة المختلفة مع ان كلها واحد كما يستحق بالعربية الله
 تعالى وبالفارسية خدا وقالت الاشعرية والكرامية ما في
 المصحف ليس عبارة عن كلامه وانما هو حكاية عند وعي
 هذا جوز والحراق وعندنا لا يجوز ومن جوز احراقه فقد كفر
 وما ان فعل الصلح دافعي **عليها ذي المقدس ذي التعال** •

واعلم ان الفعل الاصلي ليس بواجب على الله تعالى لانه ما له
 الملك والمالك يتصرف في ملكه كيف يشاء وقالت المعتزلة ان
 واجب على الله تعالى ان لا يفعل بغير طامنا وجاز فلنا خاش الله
 ان يصرف بالظلم والجور بدليل قوله تعالى ولو شاء الله لجمعكم
 ولو شاء لهدىكم اجمعين ولو يشاء لا ينزلنا كل نفس هداة ولو شاء
 ربك لامن في الارض فاعلم ان الالوهية تنافي الوجوب عليه بله
 ان يفعل لعباده ما شاء الا الله خسر البعض بالايان فضلا عن
 البعض بالكفر عدل ولا قد لو كان الاصلي واجبا على الله تعالى لا
 الايمان **لمن في الارض كلمة** والامر بخلافه فعلم انه ليس بواجب عليه
 تعالى • وان حقايق الاشياء حق • لدى اهل الجماعة والجماع
 اعلم ان حقايق الاشياء ثابتة والعلم بها متحقق لان من نفى
 كان نفيه اياها تحقيقا منسليا في مكان في نفيها ثبوتها فكان ثابتا
 ضرورة وقالت التسوفسطائية كل اعيان ليس ثابتة هي
 حيا لا ومناظرة مع هؤلاء الا بالاضرب المولود والاحراق باننا
 يضطروا الى الاقرار • حواس خمسة خبر وفكر • وهي اسباب
 علم للرجال • واعلم ان العلم الحادث نوعان ضروري وهو لا يسمع
 انكاده كالعلم بان النار محرقة والشمس مشرقة ويشترك فيه
 جميع الحيوانات واكتسافي وهو ما يحدثه الله تعالى في العلم بسبب
 كسب العبد واسبابا لله الحواس الخمس والخبر الصادق ونظر العقل

اما الاول فهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس
 ويعلم بكل حاسه لما يختص بها اذا استعملت فيه
 واما الخبر الصادق فتوعان احدهما الخبر المتواتر وهو
 ما يسمع من اشخاص مختلفه بحيث لا يتوهم نواظروهم
 على الكذب وهو كالعلم الضروري كالعلم بالمولد والمات
 ضيقه واليدان الفاصيه والثاني الخبر المؤيد بالخبره
 وهو سبب للعلم القطعي الا ان هذا النوع يحتاج الى
 الاستدلال ليعرف انه رسول صادق واما فضل العقل
 فهو سبب للعلم ايضا وهو نوعان ضروري يسمى
 بديهية وهو ما يحصل باول النظر بلا تفكير كما مر
 استدلال وهو ما يحتاج الى نوع تفكير كالعلم بوجود النار
 عند رؤية الدخان وحصول العلم بهذا لا بسبب ظاهر من
 انصف لم يعاندوا فكرت السوفسطائية ذلك كله وكثرة
 السهنية والبراهمة كونهما من اسباب العلم وهو قسما
 السوفسطائية وانكروا المأخذ والروافض والمبتهمة
 كونه العقل من اسباب العلم قالوا لان قضايا العقل قسمة
 لا خلافا لعقالات فيما بينهم قلنا فم علم فان قلتم
 بالعقل فقد ناقضتم وان قلتم بالخبر قلنا فم علم انه صدق
 او كذب فان قلتم بالعقل فقد ناقضتم وان قلتم

بالحسن

بالحس فقد عاندته فالجواب لنا نحن قضايا العقل وانما قلنا
 بينهما اما المقصور عقولهم عن بلوغ درجة النظر وانفسهم
 في شريط النظر فيحكم بعضهم بالهوي والظن • علوهما من
 افضل من عقول • وعقل الله مثل العقول • واعلم ان
 العلم افضل من العقل عندنا لان العلم مقصود والعقل
 يحصل به العلم ولان معرفة الله تعالى ومعرفة الانبياء وامر
 والافتناء عن نواهيهم لا يحصل الا بالعلم لقوله تعالى فاعلم
 انه لا اله الا هو وقالت المعتزلة العقل افضل من العلم
 ويتوجه الخطا بنفس العقل وقالوا لا عذر لمن عقل صغيرا
 كان او كبيرا في الوقوف عن ترك الدين وان لم يبلغه الدعوة
 قلنا العلم افضل لما في العقل نوع قصور فلا يصلح تحججه نفسه
 بخلاف العلم الشرعي ولان العلم من صنعا المعنوي والعقل
 صنعا المحسوس والله تعالى اعلم • وفي الذهاب في كون
 بالوصف التجزي يا ابن خال • اعلم ان الجزء الذي لا يجري
 وجوده وتصوره حق عند عامة العقلاء وقالوا لا يمتنع
 وانسوية والنطائية من المعتزلة لا تصور له بل كل جزء
 قابل للجزئية له ما لا يتناهي واما الهواء فانه ليس بجوهر
 ولا عرض بل هو جسم لطيف وقالت المعتزلة هو مكان
 الاجسام وقالت الاشعرية انه روح ساكن قلنا هو

ليس برمح لأن الروح تحرك الهوى حتى يسبح صوته من جوفها
وهو جسم لطيف ايضا عندنا واما الكلام عن الروح فقد روي
عند بعض المتقدمين من اهل القول كذا ويسألونك عن الروح
قل الروح من امر ربي الآية وقال ان الروح امر الله بكيف
لان الروح من امر الله وليس عين الروح امر الله فالامر
صغدا لله ليسبب بخلاف قول الارواح ستة نفوسا وهو
حواس خمس يخرج اذا نام وجبوا في وهو اذا خرج منها
اختلف اهل السنة والجماعة في ادواح الحيوانا قال بعضهم
ليس لهم ادواح لكن لهم حيوة وحس يمتثل بها القادر فقال
بعضهم لهم ادواح لا كادواح في ادوار فهداه هو المختار
والله اعلم بالظنون • وحتم امر معروف بنقص • ونهى عن تكبر
كل حال • واعلم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب
في زماننا فلذلك فربما يبدل قوله كذا كنتم خير امة اخرجت
للتناس تأمرون بالعدل وتنهون عن المعصية وقوله
المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض تأمرون بالعدل
بالمعروف وينهون عن المنكر وقال علي عليه السلام مروا بالمعروف
وان لم تفعلوا به وانهم عن المنكر وان لم تنهوا عنه وقال
علي عليه السلام اذا رأى احدكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع
فليمنه وان لم يستطع فليقله باليد او باللسان وبالكتف

تعلما وبالقلب لا عامة ومن لم ير الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر كان جبريا منافقا قال الله تعالى الما ففوق الما
بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف
فعلما ان تركها عالمنا منافقين وقالت الجبرية والفقهاء
ليس بواجب لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم انفسكم
لا يضرركم من ضل اذا هدى يثم الى الله قلنا قال ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه ليس هذه عليكم في زماننا ولكن اذا
كثرت الهوى هم وفيهم حب الدنيا فعند ذلك على كل امر
نفسه ههنا • وبالله وقال عليه السلام اذا فشا فيكم حب الدنيا
ولم ينفع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالاعمال يومئذ
ككتاب الله تعالى ستر • وعلا في كالتسابقين من المهاجرين
والانصار والذين هم صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويحيا لله ربّي وصف عبد • شقيقا وسعيدا ختم حال
واعلم ان الله تعالى يبدل السعادة المكتوبة في الارواح المحفوظة
شقاوة بافعال الاشقياء ويبدل الشقاوة المكتوبة بافعال
السعداء لانه قادر على ان يصير السعيد شقيقا بعد له
والشقيق سعيدا بفضله ولقوله عليه السلام ان رجلا يكون
بينه وبين الجنة شبر فيجري عليه دابة ذئبية فلينزع عليه شبرا
وان رجلا يكون بينه وبين النار شبر فيجري عليه دابة ذئبية

عليه بالشفاعة وان لا اعمال بالخواتيم ولقوله علي الله ان كنتم كنتم في اهل الشفا فامح عنها فانك تمحو ما نسا وتثبت وعندك ام الكتاب وقالت الاشعرية والقدرية فركان ما هو كائن وقد جفت العلم فلا يبدل الشفا والشفاعة وعن هذا قالوا ان ابا بكر وعمر كانا مؤمنين في حال سجودهم للصنم وسحرة فرعون كانوا مؤمنين في حالهم بغير فرعون واقرانهم بالكهنة وابلليس كان كافورا في حال عبادته الله تعالى هذا مردود عليكم فان الله تعالى قال فلان الذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد سلف ايذا الغفران بما سلف قبل الاسلام بالاسلام فلو كان الكافر مؤمنا في العمل لغات فائدة الغفران وتعطل كلام الرحمن وهذا من افسح القبايح ولان ادم عليه السلام هل كان عاصيا بعد ان ياكل الشجرة ام خير خلقه فان قنتم خالفه الله مطيعا فلا يكون عاصيا بقولكم وان قنتم خلقه الله عاصيا فلا يكون مطيعا بقولكم ففتح كلامنا • يحب الحق فهو ثم يحبي فينجيهم على وفق الخطا • ولا اجل لقول سواء • وفيه بث موتا ذوالالاول • واعلم ان الله تعالى يحب الحق ثم لقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ويستأط عليهم يقبض الارواح ملك الموت لقوله تعالى قل يتوفيك ملك الموت الذي

لقوله

لقوله تعالى قل يتوفيك ملك الموت الذي وكل بكم الآية خاتمة للجهنمي وكلما اجد اجل واحد فاموتوه ميت باجله ليل اجل اخر لقوله تعالى وما كان لنفس ان تموت الا باذن الله كتابا مؤجلا ولقوله تعالى ولكل امة اجل الاية والفصل فمما فاهم بالقاء وزفا الروح مخلوق تعالى في الميت واقما وجوب القصد والدية فاعنا كونه مركبا من غيري خلافا للمعتزلة ثم يحيى الله تعالى هذه النفوس بعد ان صاروا ترابا ويعيدهم بقدرته وجمعهم في الجنة ويوسفهم جنين مؤثقا في موقف الفسنة لقوله تعالى في يوم كما وعدناهم جنين الفسنة وكذلك حق لقوله تعالى منها خلقكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم ولقوله تعالى ان اعرف اليه لا ريبا وقوله تعالى ان الله يعلم من يشاء القبول له غير ذلك من الايات والله تعالى حي الواسع الباق والحي والحي والحي من جرح الدنيا ولم يرض منه خصمه اعطى الله تعالى اجر وطاعته له على قدر رخصته وكان الله تعالى عدلا جوادا ومن اراد جوارا صار كافرا ويحيى الكافر في الجنة ولا حسبانهم اي لا يوفونهم دين دنيوه ولا يحكمهم ولا ينظر اليهم الا الله اذا نظر اليه راحة فلا وجه لهم ابداء ويدخلهم في النار بالاحسان كما يدخل الشهداء الجنة بالاحسان واقما في حشر الدواب والبهائم والوحوش فقد قال بعض اهل الاهواء لا تحشر الله فائدة في حشرهم لا ثواب لهم ولا عقاب قال المعتزلة تحشر

أليقا، وقال أهل السنة والجماعة تحشر للعنات ثم تجعل ترابا
 فيحنن يقول الكافر يا يسبي كنت ترابا لقوله وإذا الوحوش حشرت
 ونقوله عليه السلام يحشر الله تعالى يوم القيمة البهائم والطيور والوحوش
 والوحوش وكل شيء حتى ينقم الحياة من القربان ثم يقول كوفوا ترابا ثم
 أن يوم القيمة لا يسمى شيئا عندنا لأنها غير مخلوقة لأن وقالت
 المعتزلة أنها مخلوقة إلا أنها لا ينظر لها حيا فإذ أمّا الأندلس يظهر
 واختلجوا لقوله عليه السلام من مات فقد مات فبما مات فبما مات
 سعادته وشقاوته من سعد القبر وضيقه وكود ووضعه من
 رباب الجنة أو حفرة من حفرة البرزخ ولا أنها لو كانت مخلوقة لكانت
 ظاهرة أهوالها والأمر بخلافه • **لأهل الجنة جنات ونعي**
والكفا زاد رايك التكاف • دخول الناس في الجنات فضل
 من الرحمن يا أهل الآمال • **واعلم أن الله تعالى خلق الجنة لثلاثة**
 لقوله تعالى أعدت للمتقين وقوله تعالى أن الله تعالى يدخل الذين
 آمنوا وعملوا الصالحات جنات وفي هذا لا أمل كثيرة ثم وجات
 أهل الجنة يكون على النقاوت يقرب حسنة فخلدون فيها
 ولا يخرجون أبدا لقوله تعالى خالدون فيها أبدا بعضهم يدخلون
 بهم وببعضهم شيفا عدا نشافين وبعضهم رحمة الله
 تعالى بل لا يدخل أحد في الجنة إلا برحمة الله تعالى وتقدس لا أنه
 لو توكل جميع طاعته بغيره لما قبل بشجرة بصره فإين الذي البصنة

ولا لا الظاهرة فبشأن العبد لا يقدر على ادائها شكرها فلم
 يدخل فيها إلا برحمة تعالى واعلم أن الله تعالى خلق الجنة والكافين
 لقوله تعالى أن الله لعن الكافرين وأعد لهم سعيرا خالدون فيها
 أبدا لا يخرجون ولينك ولا نصير لقوله تعالى أن المنافقين في الدرك
 الأسفل من النار فإنا لا المؤمنين أهل الجنة وهم شفعا ليا قاي
 واسماهم وأقربا ثم لقوله تعالى أن السقط يقع محطنا
 على باب الجنة ويقول لا يدخل الجنة إلا مع ابوتي واختلجوا لاجبا
 في أفعال الكفار قال بعضهم هم أهل الجنة لقوله عليه رفع العلم
 عن الله عن النائم حتى ينبيه وعن الجوع حتى يفيق وعن البس حتى يعلم
 ولقوله تعالى المشركين خدام أهل الجنة ولقوله كما موثود يولد
 على الفطرة فابواه يهود يانته وينصرانه ويمجسانه ولقوله تعالى الله
 العباد عليه عرفت فاحساتهم الشياطين عنها وقال بعضهم هم أهل
 النار لقوله تعالى ولا يلدوا إلا فنجس ولين حكمهم في الدنيا حكم أيام
 وأمهاتهم حتى يقربون في مقابر الكافر ولا يصح علمهم ولا يفسدوا
 ولذا قال أبو حنيفة رحمه الله عليه كلما اختلعت أرويات
 فيه فالتسكون فيها ولي • **والجنة والنيران كون** • عليها من
 حوالها • **واعلم أن الجنة والنار مخلوقتان عندنا** وقالت
 التجارنية والنجسينية والمعتزلة لهما غير مخلوقتين واليهيانية
 شيئا قالوا أن الله تعالى قادر على خلقهما فيخلقهما بما بعد

الغيب والله تعاكم علم الغيب هو ولقوله وعنده مفاخ
الغيب يعلمها الاله وكذا السميع والميع لقوله علي الله
من امن بالتجور فقد كفر ومن دبر التجور فقد ابرئ من الكفر
في انباء الرسالة ان الدليل على صحة ذلك قيام المعجزة على
يده فاذا قامة المعجزة تغير الله رسولا لله كما قامت المعجزة
على يد نبينا محمد علي الله كانشا القربا شانه ومحى الشجرة
عن موضعها اليه وعودها الى مكانها وبيع المؤمن بين الصلح
وشكايت الثقة واجبار الشا المصلحة عن السم الذي فيها
شباة الخلق الكثير من الطعام القليل والتبني الذي يفضله
قبل بعته وما كان من خاتم النبوة بين كفيه وانه كالحبيب
رديما من المسك واجباره عن العتوي في الما والمستقبل والقرنا
الغيبه فان العرب مع فصاحتهم وبلاغتهم عجزوا عن الانبياء
سورة من مثله وغير ذلك مما لا يحصى ولا يعد وكذلك الانبياء
بكرام كاتبين قد جعلهم الله عليا حاقطين ويكبون اعاليهم
ادم والملائكة معصومون من المعصية سوي هرون ومادو
قاتهم معصون من بين الخلق فان قيل الملائكة افضل من المؤمنين
قال اهل السنة خواتم نبي ادم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة
وهم جبريل ومكائيل وغيرهم من المقربين وخواص الملائكة
افضل من عوام نبي ادم وعوام نبي ادم افضل من عوام الملائكة

لعود

لقوله تعا ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم قالوا اسجدوا افضل من
فاذا ثبت تفضيل الخواص على الخواص ثبت تفضيل العوام على
العوام واما الشياطين فاتهم خلقوا للمعصية لا واحدا منهم
قد اسلم حين لم ياتي عليه السلام وهو هام بن هانئ
قيس بن ابليلس فعلمه النبي عليه السلام سورة الواقعة و
الرسالة وعنه وكوفيت والكافين والاخلاص والتعوذتين
فانه مخصوص من بينهم ثقلا ومئين من الجن لا ثواب لهم
علاط عنهم عدا في حنيفة وعندها فواب وخشيت
بالقدر المعلي بنقها شقي ذي جمال اما الانبياء باله
اخلاف وقاج الاصفياء بالاحلال وباق شرعه
ذلك وقت اليوم القيمة وادخال واعلم ان اول
الانبياء ادم عليه السلام واخرهم محمد صلى الله تعا
عليه وسلم بعث الله تعا الى خيرا لامة نبيا وليت هاديا
مهديا عربيا ونبيا لها شيا مكيما مدينا اطحيا شا
فعا مشفعا وهو خاتم النبيين واما المرتقين وشفيع
المذنبين وناج الاصفياء وسراج الاولياء محمد بن عبد الله
بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد المطلب بن قصى بن كلاب بن
قريع بن كعب بن لؤي غالب بن فهر بن مالك بن نضير بن كنانة

بن خزيمة بن مذكور بن ابياس بن مضر صلى الله عليه وسلم
وسلم واذا نزل عيسى عليه السلام ينزل على شريعته
يدعوا الى شريعته خلافا للجهنمية. وحق امر معراج صديق
وفيه نفي اخبار عواك. واعلم ان المعراج حق اسري بالني
بشخصه في ليلة واحدة من مكة الى بيت المقدس ثم عرج
به الى السما ثم الى سدرة المنتهى ثم الى ما شاء الله من العلى
واكرامه بالحوض والشفقة والتاج والعمامة والبراق والناقة
وكذلك في الهفصة لا في النور وراى ربه بعين القلب لا بعين
الراس ومنكر المعراج كافر لقوله سبحانه الذي اسري بعبد
ليال من المسجد الحرام صدق الايات واقر ببلوغه الى بيت المقدس
واكبر ووراء ذلك من المعارج كما من المعتزليات ومن قال كاذب
في المسامير وقال لا ادري عرج امر لا يكفر لقوله تعالى ما ضل
صاحبكم وما غوي في قوله لقد راء من آيات ربنا الكبرى والله
اعلم. ومرتجوا شفاعته اهل خير. لا سيما الكبار كالجبال
واعلم ان نبينا محمد عليه الصلوة والسلام وجميع الانبياء
والاولياء والشهداء والعلماء يشفعون لاهل الكبار لقوله
تعالى ونستوفى عذابك ربك فترضى وقوله عيسى انا يبغض ربك
مقام محمود في مقام الشفاعته وقوله عليه السلام لا شفاعة
لاهل الكبار من اهل الجنة وانا اول شفيع واول مشفع وقال الكلبي

دعوة مجابة واتي اختار دعيت شفاعته اقبى ولا قول هذه
الاية لها سبعة ابواب لكل باب منها جزء معصوم قال
طبري عليه السلام لم يبق هذا الباب الا لاهل الكبار من امم
فيغذبهم الله بقدر ذنوبهم فيكي النبي صلى الله عليه وسلم
ودخل منزله ولم يخرج الا الى الصلوة ولم يتكلم احد نكته ايام
حتى اعطاه الشفاعته ومن انكر الشفاعته معتزليا وينفع الحيوان
والخمس من رجبهم واظهرهم وسقامهم وكذا الصدقات
في الطاعة حتى للسان والرباط والسبيل والمساكين وبساطها
وسراجها وتراجمها الكسوف فينبغي للمؤمن ان يرجوا الشفاعته لقوله
تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا مما اذنكم الله من قبل ان ياتي
يوم لا بيع ولا خلة ولا شفاعة قال من ذى الذي يشفع عن ابيه
بأذنه وقال لا يشفعون الا الذي ارتضى وقال لا يملكون الشفاعة
الا من اتخذ عندنا عهدا وقال يوسف لا يشفع الشفاعة الا من اذن
له الرحمن ورضي له قولا وان لا يقنط من رحمة واذني بكبار
كقتل النفس والزنا والسرقة ولم يصلي ولم يرك ولم يقم ولم
يحج ولم يغتسل من الماء لا في القنوط كقوله تعالى قل
يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله
وقوله تعالى وما يقنط من رحمة ربه الا الضالون وقوله تعالى
لا يؤمنون ان يشارك به ويعظم ما دون ذلك لم يشاء. وانا الانبياء

في امان • من العصيا عدا والغرا • واعلم ان الانبياء
 كلهم معصومون عن الكبائر وجميع العصيا بطريق القصد
 وامنون عن الغد لا يتم لو لم يكونوا معصومين عنها لم يكفوا
 عن الكذب والكاذب لا يصلح الرسالة ولكن غير معصومين
 عن الضغائر والذلل ولا فرق بين القليلين وقال الحشوية
 والكرامية غير معصومين عن الكبائر وقال المعتزلة هم
 المعصومون عن الكبائر والضغائر ثم انزل كل واحد منهم
 ما ظهر له قبل محي جبريل بل عليه السلام فاذا فعل ذلك قبل
 جبريل يكون ذلك ذكاه منه كما تزوج داود امرأة اوريا قبل
 انتظار الوحي فكذلك منه ومحمد عليهما السلام انتظرا الوحي
 لا تزوج زينب امرأة زيد بن جابر اذ ذكاه • وما كانت
 نبييا قط انية • ولا عبد وشخص واقفال • واعلم ان الانبياء
 كلهم من غير ادم لا من الجن لا من بني ادم اكرم الخلق لقوله تعالى
 ولقد كرمنا نبي ادم ولا من المرأة لانها ناقصة العقل والبدن
 ومنوعه عن الكلام بالجهر والخروج من البيت وعن محي الى
 امسا ومنقوصة الميراث ومن قال ان مريم كانت نبييا كما مبتدع
 ومخالفا للنص لقوله تعالى وما ارسلناك من قبلك الا رجالا
 يوحي اليهم الا ان النبي صلى الله عليه وسلم مدحهن باثبات
 فقال امرأه صالحة خير من اله رجل صالح لان العقل عشرة

والشهوة

والشهوة كذلك فاعطى الله تعالى عقولا تسعة
 وشهوة واحدة للرجل واعطى عقاقروا واحدة وشهوة
 تسعة للمرأة فالصالح بالعقل لكثيرا والشهوة القليل
 ولا من عبد مشغري وذو لاصل ولا من ساكن في
 ومن كاهن قوله ذوا فتعال وذو سحر وكذا في الله
 وذو القرنين لم يعرف نبييا • كذا لقمان فاخذ رطل
 واعلم ان ذوا القرنين لم يعرفا انه نبي ام رجل صالح
 بل يقول هو رجل صالح ومالك عادل وصل الى المغرب
 المشرق ودخل في الظلمة لطالبها الحيو ولم يوصل الى منزله
 ووصل الى جبل وراه يا جوج وما جوج فسند الجبل
 لا يخرج الى الله نيا ثم توفي بعده وكذلك لقمان رجل صالح
 حكيم وقد كره الله تعالى ان يصالح الحكمة اللطيفة والمرتبطة
 بالشفقة ومن قال انها نبييا او ليسا بنبييين لا تنفع
 ولا تجادل معه • وعيسى ستوف يا بني ثوبتي ثديا
 تنقي ذبي خيال • واعلم ان ثوبل عيسى عليه السلام
 من السما حق وفي يده عصا يقبل به الدجال وعسكره في
 الدجال ملعون راكب على النار يدعي الالهية والناس
 يؤمنون به الا ما شاء الله تعالى سعاده وجيله
 احدهما الوان النار وفي احدهما الوان العباد وظلوع الشمس

والنهر من المغرب وتخرج الدابة الى الارض ويأجج حوضا
جوج ومهدي واندراس العلم والعلماء وحسب بالمغرب
وحسب بالمشرق وحسب في جزيرة العرب بكل ذلك وردت
الاخبار وكل ذلك حق وصدق • وكرامات الولي
بنو دينا • لها كون فهم اهل التوالى • واعلم ان كرامات
الاولياء حق خلاف الخوارج والمعتزلة قال الله تعالى لا تم
موسى فاقب فيه في اليم فهذا كرامة لها وكذلك اخرج رزق
النسائي في الصيف ورزق الصيف في السنة كرامة لها
وقال الله تعالى قال الذين عنده علم من الكتاب انا انبيك
به قبل ان يردنا لك طرفك وهو اصف بن برخيا كان من
الاولياء وزير سليمان وقال وهزري اليك بمذبح النحلة
فقطنا عليك رطباً حقيقاً وهذا كرامة مريخ وقال الكلبي
دخل عليها ذكرى المحراب وجد عندها رزقاً قال يا مريخ
اتي لك هنا قالت هو من عند الله ولانا تجدان الكاف
وهو بليس يسير في ساعة واحدة من المشرق الى المغرب
وسير الموء من في ليلة واحدة الى بيت الله تعالى ليسعجب
وأي عمر رضي الله تعالى عنه على المنبر جئته ابنتها تدعو
يا سارية الجبل فسمع سارية صوته وشرج السهم خالدين
وليد فلم يضمره ودعا ابو حنيفة فنزلت عليه مائدة

المعجزة

المعجزة لا تظهر بغير الله عوي والكرامة تظهر بل يجتهد
لولي في كتمانها ولو ادعى لولي ذلك هبت ولايته •
ولم يفضل ولي قط دهر • نبيا او رسولا في امتثال
واعلم ان الولي لا يفضل نبيا بل نبيا واحدا افضل من جميع
الاولياء خاله فاللر وافر لاني الرجل لا يبلغ مراتب الاولياء
التي يبلغها عنه الله تعالى وطاعة رسوله ومن لم يطع بصل
الرسول ذم لا الى الكرامة لقوله تعالى • ومن يطع الله
والرسول الاية ولقوله عليه السلام انا سيد بني
ادم ولا خير في الموء ممنون كلهم اولياء الله واكرمهم
والولي والى عت درجته ولا تسقط عنه العبادات من
زعم ان من صار وليا وصل الى الحقيقة وتسقط عنه
الشرعية فهو ملحد ويعتقد مذهب الاباحية فلما لم
تسقط العبادات عن الانبياء فكيف تسقط عن الاولياء
ولورفعه العبادات بالمحبة والولاية لرفعته عن محبة عليه
السلام امنه الله تعالى من الخوف الخامة بقوله يغفر
لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ومع هذا قد
عباد الله تعالى حية تورمت قدمه فقيل له لم يغفر لك
الله تعالى قال افلا اكون عبدا شكورا فلما لم تسقط عن
رسولنا ولا عن جميع الانبياء عليهم فكيف تسقط

عثمان بن عفان رضي الله عنه **وذا النورين** لقبه تقببه
 لانه حين الرسول بكر عتيبه فزوج باحدها بعد موت الاخرى
 والله اعلم **وللكرا** فضل بعد هذا **على** خيار طه الانبال
 واعلم انه بعد الثالث لم يكن احدا في امة محمد عليه السلام افضل
 من علي رضي الله عنه ومن لم ير خليفه كان خارجيا وفضله
 بين بقوله تعالى **والذين معه اشداء بالية** يعني بابكر
 وعمر وعثمان وعليه وقد ثبت ترتيب فضلكم كترتيب خليفهم
 ثم افضل هذه الامة تمام العشرة كما شهد النبي بالجته وهم
 خلفاء الاربعة وطلحة والزبير **وسعيد بن ابوقحاص**
سعيد بن زيد **وعبد الرحمن بن عوف** **وابو عبيد بن الجراح**
 وهم اماء هذه الامة ثم رتبة الصحابة على حسب انهم شهد
 التابعون ثم تبع التابعين ثم علماء السلف من بعدهم وقال
 عليه السلام ابو بكر وزيد وعمر جسي وعثمان متي وعلي اخي
 فبصارا نبي ونسكت عاجري بين الصحابة وقال عليه السلام
 يا اباكم وما شرا صحا في وقالوا واخض ان عليا يرجع الى الدنيا
 فبقيام اسماء مع اهل بيته وهذا محال فاولج عليا النساء
 عليهم والرضوان ومن طعن فيهم فقد ضل عن طريق الحق صلى الله عليه
 تعالى عليه وسلم يقول صحا في كالجوهر بايتهم قد رتبته
 اهديته وان الله تعالى احبهم لصحبته رسوله وصفيه

عثمان بن عفان رضي الله عنه **وذا النورين** لقبه تقببه
 لانه حين الرسول بكر عتيبه فزوج باحدها بعد موت الاخرى
 والله اعلم **وللكرا** فضل بعد هذا **على** خيار طه الانبال
 واعلم انه بعد الثالث لم يكن احدا في امة محمد عليه السلام افضل
 من علي رضي الله عنه ومن لم ير خليفه كان خارجيا وفضله
 بين بقوله تعالى **والذين معه اشداء بالية** يعني بابكر
 وعمر وعثمان وعليه وقد ثبت ترتيب فضلكم كترتيب خليفهم
 ثم افضل هذه الامة تمام العشرة كما شهد النبي بالجته وهم
 خلفاء الاربعة وطلحة والزبير **وسعيد بن ابوقحاص**
سعيد بن زيد **وعبد الرحمن بن عوف** **وابو عبيد بن الجراح**
 وهم اماء هذه الامة ثم رتبة الصحابة على حسب انهم شهد
 التابعون ثم تبع التابعين ثم علماء السلف من بعدهم وقال
 عليه السلام ابو بكر وزيد وعمر جسي وعثمان متي وعلي اخي
 فبصارا نبي ونسكت عاجري بين الصحابة وقال عليه السلام
 يا اباكم وما شرا صحا في وقالوا واخض ان عليا يرجع الى الدنيا
 فبقيام اسماء مع اهل بيته وهذا محال فاولج عليا النساء
 عليهم والرضوان ومن طعن فيهم فقد ضل عن طريق الحق صلى الله عليه
 تعالى عليه وسلم يقول صحا في كالجوهر بايتهم قد رتبته
 اهديته وان الله تعالى احبهم لصحبته رسوله وصفيه

ليكونوا علونا وانصارا لله واعانوه ونصروه حتى وصل الدين اليهم
ببركة سبعهم ونصرتهم اليه مشارقا لارض ومغاربها فوجب
عليها عجبهم ووثق الطعن عنهم ونحت لهم بيت رسل الله
واذواجه واقربائه قال الله تعالى حقا حق اذواجه امهاتهم وقال
في حق اقرباءه قل لا اسئلكم عليه اجالا المودة في القربى فوجب
محبتهم ايضا • ولتصدق بقرعة الرجمان فاعلم • على الزهراء
بعض الخلال • واعلم ان عائشة الصديقة بنت الصديق
افضل نسأ العالم وهي ام المؤمنين مطهرة عن الزنا لا كما
قلت الروافض والزهرا لفاطمة وتسمي بابن رسول لا يقطعها
وافرادها وقال بعض الائمة ان فاطمة افضل من عائشة لان
زوجها ارتفعت نبعا للنبى واكثر الائمة قالوا ان عائشة
افضل منها لانها مع النبي في الجنة وفاطمة افضل بناته •
وايمان المفلذ ذوا غبار • يا فواع الدلائل كالتصال •
واعلم ان ايمان المفلذ صحيح وهو الذي اعتقد جميع ما فضل الله
تعالى عليه من قدم الصانع وحدوث العالم الصانع وبوحدانية
ورسالته بغير علم الغر ابيض والسنن وتلاوة قرآن من الكتب
فهذا ما مؤمن صحيح بانه باق في الدنيا والاخرة وقال لا شوية
والمعتزلة لا يفتح ايمان المفلذ ويقولون يكفر العامة وهذا
قبيح لانه مؤدى الى توقيف حكم الله تعالى في رسالته والنبوة

الا ان درجة الاستدلال ترجح على درجة التقابل مرة كما
دوى عن النبي عليه السلام انه قال لو وزن ايمان ابي بكر بايمان اهل
السموات والارض لرجح ايمان ابي بكر اي من جهة النور والضياء
لا من جهة الزيادة والنقص فان قيل كيف عرف الله تعالى
قلت عرفته بالاكيف ولا كيفية ولا تشبيه بل عرفته بتعريفه
يعرفه ما عرفه بعينه وقالت المعتزلة تعرفه بعقل وعن هذا قالوا
اليمان بالتقليد لا يجوز وقالت الاشعرية تعرفه لا بتعريفه وعن
هذا قالوا لا يعرف الله تعالى احد حق معرفته وان كان نبيا مرسل
او ملكا مقربا فلما سكن في ايمانهم فمن اوجب انشا في شهادة الرب
بقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الاية وقال في ثنا الكفر
ما قدر والله حق قدره اي ما عرفت والله حق معرفته
وقبول المؤمنين يعرف الله حق معرفته بتعريفه لكن يعبد
الله حق عبادته لو ان احد عبدا لله جميع عباد اهل
السموات والارض وقوبلت ملك العباد ان نظرة واحدة
في عينه قوبلت منها • وما عذر الذي عقل بجهل • بخلاف
الاسافل والاعالي • واعلم ان من بلغ ساهو الجبل ولم يبلغه
دعوة داعي ولم يعرف الله تعالى حتى مات يتخذ في النار في اظهر
الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وابيهما الشريفا
العباسية بسمه وقد والله الموفق وان السمت رزق مثل حل

فلا يكره مقالي كل قال . قال اهل السنة كل باكله الا ان
فهو رزق حلال كان او حراما وقالت المعتزلة الحرام ليس رزق
الله تعالى وهذا الاختلاف بناء على ان اسم الرزق عندنا يطلق على
ما يتغذى به الحي وعندهم الملك خاصة وهو فاسد لقوله تعالى
ومن ذابته في الارض الا على الله رزقها والذوات لا يصدق
لها الملك فان قيل اذا كان الحرام رزقا لله تعالى فكيف يعاقب
على اكلنا قلنا يعاقب بسبب طلبه من غير وجه حله لانه بناء على
وتكلم اربا كل الحلال لقوله تعالى كلوا مما في الارض حلالا طيبا
فيطلبه من الحرام يعاقب والموفق . ورزق العبد يطلبه
حنثا . كما الاجل المستيقظ . قال بعض المتكلمين كل
احد يطلبه رزقه فلا يحصل بدو الطلب وقال اهل السنة
الرزق يطلب حيا كما يطلبه اجله لقوله عليه السلام ان الرزق
ليطلب الرجل كما يطلبه اجله والله الموفق . وان توسع مقرون
بمفعول . ومنع اخي قبل المفعول . قال اهل السنة استغنى
الفعل عن الحاجة لان القدرة الحادثة عرض والعرض مستحيل
بقاؤه ولو كانت تفتقر على الفعل لا تعد أم وقت الفعل والحصول
الفعل بدو القدرة وصح الفعايد ونها الصبح من العايز وانه محال
وقال القدرية وكثير من الكرامية الاستغنى ثابتة للعبد قبل الفعل لكونه
المتكلم للمقادير وهو فاسد لما من اسم الله بقا الا عرض والله

الموفق

الموفق . وان الله خالق كل شيء . وتكليف بغير الواسع خال .
قال اهل السنة فعلا ليعباد وجميع الحيوان فان مخلوقه الله تعالى
لا موجود لها سوى الله تعالى سواء كان الموجد عيناً وقالت
المعتزلة الافعال الاختيارية من جميع الحيوانا مخلوقها لا تعلق
لها بمخلوق الله تعالى حتى لو ان جباراً رب عليها ولو امتنع يعاقب
عليها وهو باطل لقوله خالق كل شيء ولقوله تعالى والله خلقكم
وما تعملون فلا حجة لهم قال اهل السنة لا يجوز من الله تعالى ان
يكلف عبداً ما لا يصح وجوده منه خلافاً للشريعة لان يكلف
العايز خارج عن الحكمة كتكليف العبي بالتقوى والمقعد بالشهوات
الميسرة تعالى كلف باجهل وفروع بالانما وعلم انهم لا يؤمنون
قلنا يلزم من هذه التسوية كذب اخبار الله تعالى ولقوله تعالى
لا يكلف الله نفساً الا وسعها . وله يلعب بزيد بعد موت
سوى المكافاة في الاعزاء قال . واعلم ان على زيد لا يلعب ولا على
فاسد بعد الموت لجواز انه مغفور ولا يلعب خالفاً للروايات
والمعتزلة فانهم يلعبون بزيد ولا يكون طعامهم في يوم عاشوراء
ويكون ويصحبون بسبب الحسين قالوا انه قتل ابنه النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فلا يرحمهم الله ابداً قلنا من قتل مؤمناً وهو يعلم انه
حرام فلا يكون كافراً وان باباً الله عليه وان لم يتقبل الموت ففقد
الله تعالى بفضل الله وبشفاعة الشافعين ولو لم يعرف احد بفضل الموتى

لما غفر الوحي بعد اسلامه قبل حرة ثم اسلم سيدنا يحيى عليه السلام
فبشر الله تعالى بالجنة ويحتمل ان يزيد كذلك ان لم يرقله حالاً
وما افعال خيرة حسبا من الايمان مفروض الوصال
واعلم ان افعال الخير ليست من جملة الايمان وانما العباد آمنوا
بالايمان والله تعالى فرق بين الايمان والعبادة بقوله ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات عطف العمل الصالح بالايمان والمعطوف عليه باجماع
النحاة ولان النبي صلى الله عليه وسلم امر باح من لم يت
ياح بالايمان حتى جاز سقاط الصلوة والذكوة والصوم غلبت
ولو ما الكافر وترك ما لا ارضى ذهباً ونصدق عنه بما نفع
ذلك لان الايمان غير الطاعة ولو كانت من الايمان لما قضى الايمان
بالحق ولان الايمان على الدوام والعمل ليس كذلك ولا يقضي كبر
وادداد بفعل ويغير وانزال واعلم ان العبد لا يكفر
بفعل القبح ما لم يستحله وقال المرحضة والعلامة ان الذنوب
لا ينقض المؤمن بالايمان قياساً على ان الحسنه لا تنفع بالكفر
الخوارزمي بكفر بفعل القبح وقاله المعتبر له يخرج من الايمان ولا يبدل
في الكفر فان تاب بعد فعل خيرا الايمان وان ما قبل التوبة دخل في
خير الكفر ويخلد في النار واحتمل بقوله تعالى ومن قبل مؤمناً متقداً
جراً وجهنته خالداً والجنود للكافرين حسب الذنوب مؤمن
لا يرزق عنه ايمانه لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتوبوا الى الله
توبة

توبته نضوحاً ولو كانت المذنبات فاما سماء الله مؤمن قال عليه
السلام الثابت من الذنوب كمن لا ذنب له وقال عايشة
التوبة نحو التوبة واقترعوا عند النبي صلى الله عليه وسلم بالانابة
ولم يفرقه بقتله ولو كان مرتداً لم يقبله وجوابنا للمرحضة
ان الخوف والتوبة واجب لله تعالى تبارك وتعالى امر غيباً بالتوبة
بقوله يا عبادي فاتقون وقوله تعالى واتقوا الله الذي اليه
تخشون وقوله يا عبادي اسعوا لعبوديتي وتعطيل الربوبية
وجوابنا عن الخوارزمي والمعتبر له ان الصيام من بعدهم من هذا
التفسير ليعرف ان المراد بالايه استعماله لا الفعل وقال ابن عباس
لا نسلم تاحلود عن الابد بل يعتبر به عن طول الزمان وقامع
على هذا ارباب الكسب واصحاب البيان يقولون لا يبرقون في الجنة
اي اطلال جلسه قال الله تعالى ولكنه احلني لارضى اطمأن
بها وادو الايمان لا يبقى مضماً بشي من الذنوب داراً شاعراً
واعلم ان الحق من بارتكاب الكبائر لا يخلد في النار والناس على
ثلاثة اوجه بعضهم ما توكلوا كفراً وهم في النار خالداً فخلدوا
العبد وبعضهم ما توكلوا ذنباً وما ذنباً من كل عيب هو في الجنة
خالداً فخلدوا باقواع النعيم وبعضهم ما توكلوا مع الكبائر فهو في الجنة
الله تعالى انشاء غفر لهم بفضل الله وان شاء عذبهم في النار على قدر
ذنوبهم بعد الله ولا يخلد في جهنم فيها يخرجهم منها بعد ما

وشما بر حنه او بشفاعه الشفيعين ثم يبعثهم الى الجنة بمغفرة
 بدليل قوله تعالى وان منكم الاوا ودهاقيل الورد ودالدخول
 ثم فنجي الذين اتقوا اي من الشرك ونذ والقائلين فيها جنتنا
 اي فترك الكافرين فيها جنتنا وقوله كما اراد وان يخرجوا منها
 اعيد وفيها فخر النار يكون يستأنف تحت اقدام المؤمنين فلما
 خرجوا ووصلوا الجنة ينادي انا ادي دخلوها بساوم امنين
 فلما دخلوها يقولون ربنا قد وعدتنا العبور على الصراط والدخول
 في النار ونحوه ما عبرنا ولا دخلنا قبلهم قد عبرت دخلتم
 فالتسعون لقوله تعالى لا يسمعون حسابها وهم فيها اشبهت
 انفسهم خالدون وقالنا لعزلة اهل الكبار من الجنة في النار
 وقد فرجوا به ومن ينو ذلك ابعد دهره بصريحه من حقها
 نسأل واعلم ان من توفي الكفر في الحال لا ان الهمة بالكفر في
 التصديق واذا لا التصديق صار منافقا والله تعالى عا د والشرك
 لا عن الشرك والهمة بالكفر غير معفو الا جماع واما الهمة بالسببية
 فانه معفو عند اهل السنة لقوله عليه السلام من همة بالسببية
 ثم كتب وان عليها كذب واحدة وقالنا لعزلة ليس بمعفو عنهم
 بالكفر بنا على ان المعصية كفر عندهم ولفظ الكفر من غير اعتقاد
 بطوع رذ دين يا غفالا واعلم ان من تلفظ بلفظ الكفر عند الكفر
 وان لم يعتقد الكفر ويحبط الله تعالى عمله وتقع الفرقة بين الزوجين

ويجوز والكفر بوضاء الوجه ان كان الكفر من الزوج وان كانت
 من الزوجه تجبر على الكفر وهذا بعد تحديدا لايمان والتبري من
 لفظ الكفر من اخذ بكلمة الشبهة عادة بان وله البري عنه لا يقع
 الكفره ويكون وطيه اونا وولده ولد اونا وقال الشافعي ان
 كذا بالكفر يحبط عمله وان قدم وجد لايمان لم يحبط ولا يلزمه
 تحديدا للكفر وبما فيه في احباط العمل اذا اورد الرجل العجا بالله
 تعالى بعد ما حسي صدوة الوقت ثم اسلم يقضيها عندنا وعنده
 لا تقضي قيل لوله قول الشافعي لحكم العوام كنها بالاولاد اونا
 لان الفاظ الكفر لا يحلوا من السننهم ومن جري على الشك الكفر
 من غير قصد لا يكفر حتى على ذلك البني على الله وقدينا القاطن
 الكفر في ذلك فصول في فصل كفر بالاجماع وفي فصل خلافه
 وفصل عيشه عليه الكفر في بيتوا الخطاء في فصل الكلام البصير في
 فصل الفصل الاول من كلمة كلمة الكفر فضحك غيره او وصف
 الله بما لا يليق او سخر باسمه او امره او انكر وعده او وعيده او قلا
 في غير كنهه في عيسى الله تعالى وقال يد الله واراد به الباطل
 او قال الله تعالى في اسماء العالم او على العرش واراد به المكان قال
 يظن اننا ويصرنا من السماء او قال هو في السماء او على الارض
 او لا يحول منه المكان او قال هو فوقك وانت تحته او قال انصف
 الله بخصفك بوجه القيمة او قال هو قاتل او نازل او جالس

لَا تَقْضُوا قَالًا فَعَلْ هَذَا بِلَا انْشَاءٍ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ قَالَ
هُوَ ضَيْسَانُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ قَالَ يَا رَبِّ كَفِّنَا رَأْسَ بَرَأْسٍ
أَوْ قَالَ أَنَا كَفَرًا وَبَرِيٌّ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ النَّبِيِّ أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ
أَوْ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ أَوْ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ مِنَ الشَّرَائِعِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ
بِشَيْءٍ أَوْ قَالَ عِيْسَى وَالضَّيْءُ وَسَوَاءٌ أَوْ قَالَ لِلَّهِ الْخُصْمُ أَهْلُكَ
يَحْكُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ لَا أَعْرِفُ الْحُكْمَ وَلَا يَجْرِي الْحُكْمُ هَهُنَا أَوْ
هَنَاهُ تَوْسِئِينَ يَحْكُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ قَالَ أَنْتَ أَحِبُّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ أَوْ مِنَ
النَّبِيِّ أَوْ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ قَالَ لَوْ كُنْتُ إِلَيْهَا لَا خِذْتُ ظَهْرِي مِنْكَ
أَوْ قَالَ اللَّهُ قُلَيْبِي أَوْ هُوَ ظَالِمٌ أَوْ قَالَ اللَّهُ فَعَلَ الصَّبِيحُ
فِي جَمِيعِ الْحَقِّ وَالسَّوْءِ فِي حَقِّهِ أَوْ قَالَ هُوَ كَاللَّهِ أَوْ قَالَ هُوَ
سِتُّ جِهَاتٍ أَوْ هُوَ يُوْجِدُ فِي كُلِّ مَكَانٍ أَوْ أَنْكَرًا وَشَكًّا
فِي اللَّهِ أَوْ آيَةً أَوْ سِحْرًا أَوْ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَلَى ضَرْبِ دَقِّقٍ
أَوْ مِنْ مَارٍ وَغَيْرِهِ أَوْ قَالَ ذَهَبَتْ بِجِلْدِهِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
أَوْ قَالَ هَذَا أَقْصَرُ مِنْ أَنَا اعْظِيكَ الْكَوْثَرُ أَوْ قَالَ مِنْ قِطْعَةٍ
عِنْدَ الْمُرَيْسِيِّ لَمْ يَصِحَّ أَوْ قَالَ أَفْعَلْ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَكَ مِنَ الْقَبْرِ
أَوْ قَالَ أَنِّي أَحِبُّ الْحَمْدَ وَلَا أَصْبِرُ عَنْهَا يَكْفُرُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ
كُلُّهَا وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَعَوَّذَ الْمُسْلِمُ بِهَذَا الدُّعَاءِ صَبْرًا وَهَيْبَةً
فَإِنَّهُ بِسَبَبِ النِّجَاحَةِ مِنَ الْكُفْرِ بُوْعِدَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُمَّ
أَنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَسْأَلَكَ بِكَ شَيْئًا وَأَنَا أَعْلَمُ وَأَسْتَغْفِرُكَ

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب الطهارة قال الله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
 وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وابرجلكم
 الى الكعبين ففرض الطهارة غسل الاغصان
 الثلاثة ومسح ربيع الرأس والمرفقان والكعبان
 يدخلان في الغسل والمرفوض في مسح الرأس مقدار
 الناصية وهو ربيع الرأس لما دوي الميرة
 بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم الى سباطة قوم فبال
 وتوضاء ومسح على الناصية وخفيه وستون
 الطهارة غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء
 اذا استيقظ احدكم من نومه وتسمية الله تعالى
 في ابتداء الوضوء والسواك والمضمضة والاستنشاق
 ومسح الاذنين وتخليل الحية والاصابع وتكرار
 الغسل الى الثلثة ويستحب للوضوء ان ينوي الطهارة
 وعند الشافعي فربما نوى الوضوء لاجل الصلوة بقرا في
 الله تعالى كونيت بالوضوء رفع الحدث لقوله صلى الله عليه وسلم طهارة بالوضوء

هذا هو الوجه في كتاب الطهارة
 من كتاب الطهارة في كتاب الطهارة
 من كتاب الطهارة في كتاب الطهارة

هذا

افضل من سبعة بغير سوال شح ويستحب ان يمسح
 باليمين وترتيب الوضوء فيبتدئ بما يده الله تعالى ذكره
 وباليمنى والمعاني التافضة للوضوء كل ما خرج من اليدين
 والدم والصبغ والصد يدان اخرج من اليدين فبما وز
 عنه الى موضع يحكيه التظهير والقي اذا كان مائلا
 النعم والنوم مضطجعا او متكئا ومستندا الى شيء
 انزل الله لسقط والقبلة على العقل بالاغصان والجوف
 والفتحة في كل صلوة ذاة وكوع وسجود وقرض
 الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن
 وستة الغسل ان يبداء بالغسل فيغسل يديه و
 وتربط النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءا
 للصلوة الا رجله ثمة يقضي لها على رأسه وسائر
 جسده ثلثا ثم يمسح عن ذلك المكان فيغسل رجله
 وليس على المرأة ان تنقض ضفائرها في الغسل اذا بلغ
 الماء اصول الشعر والمعاني لمواجهة للغسل انزال
 الخنثى وجه الدفق والتهوق عن الرجل والمرأة وضوءا
 النور والمضمضة والتقاء الخفافين من غير انزال الخنثى
 والحض والنفاث وستة الوضوء عليه وسبعة
 الغسل للمجعد والعبد بين الاحرام وعرفة وتيسر الذي

وأورد في غسل وفيها الوضوء والطهارة من الأحداث
 جارية بما في السماء والأودية والعيون والآبار وماء
 البحار ولا يجوز الطهارة بما أعرض من الشجر والتمر
 ولا بما غلب عليه غيره فأخرج عن جميع الماء كالاشربة
 والحل بماء البقرة والمرق وماء الزرديج ويجوز
 الطهارة بما خالطه شيء طاهر فغيره إذا وصافه كما
 في الماء الذي يختلط به الاثنان والضبون والغرير
 وكل ما إذا وقعت فيه نجاسة لم يجوز الوضوء به قبل أن
 كان أو كثيرا لا لأن النجاسة عليه السلام أمر بحفظ الماء من
 النجاسة فقال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يفسيق
 فيه من النجاسة وقال عليه السلام إذا استيقظ أحدكم
 من منامه فلا يغتسل يده في الماء حتى يغسلها ثلثا
 فإنه لا يدري أين باتت يده وأما الحار إذا وقعت
 فيه نجاسة جاز الوضوء منه إذا لم يزلها أثر لأنها
 لا تستقر في جريان الماء والغدير العظيم الذي لا يتحرك
 أحاط به يتحرك الطرف الآخر إذا وقعت فيه نجاسة
 في أحد جانبيه جاز الوضوء منه من جانب الآخر لا نظر
 أن النجاسة لا تصل إليه لظرف الآخر وموت ما ليس
 دمر سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزناجر

والنفث
 الأثر
 فوه سئ

والنفث وموتها يعيش في الماء لا يفسد كالشجر
 والعقيد والسراطين والمناستع لا يجوز استعماله في طهارة
 الأحداث والمستعمل كل ما أزيل به حشر واستعمل في اليد على
 الغيرة وكل ما يذبح فقد طهر وحادة الصلوف فيه والوضوء
 منه الأجل الحزين والأدهي وشعر الميتة وعظمها وقت
 وضوءها طاهر وإذا وقعت في البئر نجاسة دخت وكفر
 ما فيها من ماء طهارة ثم فإن ماتت فيها قارة أو عضفورة
 أو ضفيرة أو سودانية أو سامة برص نزع منها بئر غير
 إلى ثلثين ذلوا بحسب الدلو وصغرها وإن مات فيها حامية
 أو دجاجة أو سقور نزع منها ما بين أربعين ذلوا إلى ستين
 ذلوا وإن مات فيها كب أو شاة أو آدمي نزع جميع ما فيها وإن استقر
 الحيوان فيها ونفخ نزع جميع ما فيها من الماء صغر الحيوان أو
 كبر وعدد الذل لا يعتبر به الوسط المستعمل للزباد في البلدان
 وإن نزع منها دلو عظيم قدر ما يسع من الدلو الوسط الصحيح
 حار وإن كانت البئر معن لا تنزع ويجب نزع ما فيها من الماء
 أخرجه عنها مقدار ما فيها من الماء وقد روي عن محمد بن الحسن
 رحمه الله أنه قال ينزع منها ما في ذلوا إلى ثلثين مائة وإذا
 وجبت البئر قارة أو غيرها لا يدرون متى وقعت ولم يستقر
 ولم ينفسخ أغار وأصلوه يوم وليلة إذا كانوا الوضوء منها وضوء

كمل في آياتها ماؤها وان كانت قد استغنت وانصرفت اعاد واصلوا
 ثلث ايام ولياليها في قولها حنيفة رحة الله عليه وقال في
 يوسف محمد رحمها الله ليس عليهم اعاد كذا حتى يتحقق فيه
 وقعت وسود الادنى وما يؤكل منه طاهر وسور الكعب
 الخنزير وسيلع البهايم بحسن وسور البقرة والدجاجة الخ
 وسيلع الطير وما يسكن في السور مثل الحية والفأرة مكروه
 وسور الخار والبغل مشكوك فيها فان لم يجد الماء غيرها نوبها
 ونبتهم وايتها بداء جاز **باب التيمم** ومن لم يجد الماء وهو في
 او كان خارجا للمصر بيه وبين المص نحو المبل واكثر وكان
 يجد الماء الا انه مريض خاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه او
 خاف ان يغتسل بالماء ان يفصله البرد او يمرضه فانه يتيمم
 بالصعيدا الصعيدين القرب والتيمم ضربان مسح بايديهما وبهما
 وبما لا يري بغير الماء الحقيقين والتيمم في الجنبه والحديث سؤله
 ويجوز التيمم عند حنيفة ومحمد رحمهما الله بكما كان من
 جنس واحد كالتراب الرمل والطين والخضر والتورده والكحل والورق
 وقال في يوسف رحة الله لا يجوز الا بالتراب والرقم خاصه
 والتيمم في التيمم مستحب في الوضوء وينقض التيمم
 كل شيء ينقض الوضوء وينقضه ايضا وثبه الماء اذا قد
 على استعماله ولا يجوز التيمم الا بصعيد طاهر ويستحب

ما جاور
 كذا

لا يجد

لا يجد الماء في اول الوقت وهو يرخوان حيا في آخر الوقت
 ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت فان وجد الماء يتوضأ ولا يتيمم
 ويصلي بتيمة واشأ من الفرايض والتوافل ويجوز التيمم للصحيح
 المقيم في المصر اذا حضرت جنازة والوقت غير خاف ان
 اشتغلا بالصلوة ان تقوته الصلوة الجنازة فانه يتيمم
 وضوءه وكذلك من حضر العبد خاف ان يشتغل بالصلوة
 ان تقوته العبدية ومن حيا من شهد الجمعة **باب الخاف**
 فانه ان اشتغل بالصلوة ان تقوته صلوة الجمعة لم تيمم ولكنه
 توضأ فان ادرك الجمعة صلح بها والصلوة الظهر اربعاء وكذلك
 اذا صلى في الوقت فحسب ان تقوته فات الوقت لم تيمم ولكنه
 توضأ ويصلي فائنه والمسافر اذا نسي الماء في رحله فتيمة
 وصليت كالماء له بعد صلوته في قول في حنيفة ومحمد رحمهما
 وقال في يوسف رحة الله يعيد وليس على التيمم ان يغلب عليه
 ان يفرجه ماء ان يطالب الماء فان غلب عليه التيمم ماء ثم يحمله
 ان تيمم بطلب وان كان مع رفيقه ماء عليه من قبل ان تيمم
 فان منعه منه تيمم ويصلي **باب المسح على الخفين**
 جائز بالاستسنة من كل حدث موجب الوضوء اذا لمس الخفين
 على طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقيما مسح يوما وليلة
 وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام ولياليها واستحب

فان خاف

عقيب الحش والمسخ على الحقيين عاظمهما خطوفا بالامسح
 ببدء من رؤوس اصناف الرجال اليه وقص ذلك مقدار كثر
 من اليد لا يجوز المسح على خف فيه كبير يثبت منه
 مقدار ثلث اصبع من اصبع الرجل وان كافي من ذلك جاز
 ولا يجوز المسح على الحقيين لم يمسح عليه الغسل وينقض المسح على
 الحقيين ما ينقض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف ومثله
 المدة فاذا مضى المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى ورس
 عليه عادة بقية الوضوء ومن ابتداء المسح وهو قائم فسا
 قبل تمام يوم وليلة مسح ثلثة ايام ولياليها ومن ابتداء المسح
 وهو مضام اقام فان كان مسح يوما وليلة او اكثر لم يمسح
 نزع خفيه وغسل رجليه وان كان مسح اقل من يوم وليلة
 تم مسح يوم وليلة ومن لبس الجوف فوق الخف مسح عليه
 ولا يجوز المسح على الجوز بين عند الحنفية الا ان يكون مجلدا
 او متعلين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز اذا كان
 نجسين لا يستقيما ماء ولا يجوز المسح على الجماعة والعلينسوة
 والذراع والقفازين ويجوز المسح على الجبان وان شدة هذا غير
 وضوء فان سقطت عن غير يده لم يبطل المسح وان سقطت
 عن يده بطل المسح **بالحنيفة** اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها
 وما نقص من ذلك فليس بحيض وهو استحاضة واكثره عشرة ايام

هذا هو الحق في الحيض
 وهو ما لا يخفى على
 من فهم من كلام
 الفقهاء في هذا
 الباب

فاذا رعد ذلك فليس بحيض وهو استحاضة وما رآه المرأة من حمرة
 والصفرة والكدرت في ايام الحيض فهو حيض حتى تری البياض
 خالصا والحيض يسقط عن الحيض الصلوة ويحرم عليه الصوم ثم ينقض
 ولا ينقض الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت ولا ياتنها
 زوجها ولا يجوز للحيض ولا للمحدثة الغراب ولا يجوز للمحدث
 مثل المحض الا ان يأخذ به غدا فيه فان انقطع دم الحيض
 لا قل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغتسل ويحصي عليها
 وقت صلوة كامل وان انقطع دمها عشرة ايام جاز وطئها
 قبل الغسل والطمأنة اذا تخلل بين الدقيقتين في مدة الحيض فهو
 الطهر الباري واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لا كثره ودم
 الاستحاضة يوما رآه المرأة اقل من ثلثة ايام واكثر من عشرة ايام
 وحكمه حكم الزمان الذي لا يمنع الصلوة والصوم والوطئ وان اذ
 الدم على عشرة ايام وكذا عادة معروفة دونها ردت الي
 ايام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة وان استمر في ذلك
 مستحاضتها عشرة ايام من كل شهر واليا استحاضتها ومن
 سلسل البول والرقاع الدائم والمخرج الذي لا يرفاء يتوضؤون في
 كل صلوة فيصلي بذلك الوضوء في الوقت ما شاء من الطهارة
 فاذا خرج الوقت بطل وضوئهم وكما عليهم استئنا الوضوء لصلوة
 اخرى والتفاسر هو الدم الخارج عقيب الولادة والدم الذي

هذا هو الحق في الحيض
 وهو ما لا يخفى على
 من فهم من كلام
 الفقهاء في هذا
 الباب

هذا هو الحق في الحيض وهو ما لا يخفى على من فهم من كلام الفقهاء في هذا الباب

ولياليها

تراه الحامل وما رآه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الحمل
استحى وأقل النفاس لأحدله وأكثره أربعون يوما وما زاد عن ذلك
فهو استحى فانجا وزالت على الأربعين وقد كانت هذه المرأة ولدة
قبل ذلك ولها عادة معروفة في النفاس ردت إلى أيام عاد
فإن لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها أربعون يوما وإذا
عليها استحى ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفسها
ما خرج من الدم عقيب الولد الأول عند الحيضة والنفاس
رحمها الله وقال محمد ودفن رحمها الله عقيب الولد الثاني
باب النجاسة تظهر النجاسة واجب من بدن المصلي وتؤثر
والنكاح الذي يفسد عليه ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل
مائع طاهر يمسح إذا تشبه بالخل وما الورود وإذا أصاب
الحق نجاسة لها جرم فحقت فديكم بالارض جاز والماء
مخسرجي غسل وطيه فاحق على التوب جاز في العذر والنجاسة
إذا أصاب المرأة والسيف كيف مسحها جاز وإن أصاب الأرض
نجاسة فحقت بالسيف فذهب أثرها جاز في الصلوة على مكانها
ولا يجوز التيمم منها ومن أصاب من النجاسة المغلظة كالدم
والبول والغائط والخرقة قد زالت عنهم وما دون جازت
الصلوة معه وإن زاد لم يجز فإن أصابته نجاسة مخففة
كبول ما ياكل لحمه جازة الصلوة معه ماله يبلغ ربع التوب

وإذا أصاب النجاسة ما لا ياكل لحمه جازة الصلوة معه ماله يبلغ ربع التوب

وإذا أصاب النجاسة ما لا ياكل لحمه جازة الصلوة معه ماله يبلغ ربع التوب

وتطهير

وتطهير النجاسة التي يجب غسلها على وجهين فما كان منها غير مرتبة
فقطها زهرا والنجاسة التي لا تبقى من أثرها ما يشق إذا دلت
وما ليس عين مرتبة فطهرها إن لم يغسل عنه يطهره
أنه قد طهر والاستحى سنة يجزئ فيه الحجر والماء وما
مقامه يمسح عنه ينعيه ويمسح عدد مسنون وغسله بالماء
أفضل فإن تجاوز النجاسة من حجرها لم يجز إلا بالماء ولا
يستحي يعظم ولا يبرؤ ولا يطعم ولا يبيت
القضاء أول وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني وهو البياض
المعترض بالافق وآخر وقتها ماله تطلع الشمس وأول
وقتها الظهر إذا زالت الشمس وآخر وقتها عند الحيضة
إذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وقال في يوسف ومحمد
رحمهما الله إذا صار ظل كل شيء مثله وأول وقت العصر إذا جرح
وقت الظهر على القولين وآخر وقتها ماله تغرب الشمس وأول وقت
المغرب إذا غابت الشمس وآخر وقتها ماله يغرب الشمس وهو المصلي
الذي في الأفق بعد الخمر عند الحيضة رحمه الله وقال في يوسف
ومحمد رحمهما الله هو الخمر وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق
آخر وقتها ماله تطلع الفجر وأول وقت التوب بعد العشاء وآخر
وقتها ماله تطلع الفجر الثاني ويستحب الإسقيار بالفجر والآخر
بالظهر في الصيف وتقدم هذه السنين وأخير العصر ماله

وإذا أصاب النجاسة ما لا ياكل لحمه جازة الصلوة معه ماله يبلغ ربع التوب

في التفسير والتأويل

ما له تعتبر أئمتنا ونعجل الميعاد وناخير العشاء ما قبل
ثلاث الليل وبنت في الوترين يا أيها الصلوة الليل أن يؤتم
الوتر له أهل الليل فإن لم يكن بالانتهاء أو تر قبل التوم
باب في الأذان الأذان سنة للصلوة الحسنة والجمعة في
ما سواها وصلة الأذان أن يقول الله أكبر الله أكبر إلى
آخر ولا يرجع فيه وينادي في أذان الفجر بعد الصلاة
خبر من التوم مرتين والاقامة مثل الأذان إلا أنه يزيد
فيها بعد الفلاح قد قامة الصلوة مرتين وترسل في الأذان
وتجوز في الإقامة ويستقبل بها القبلة فإذا بلغ إلى الصلوة
والفلاح حول وجهه يميناً وشمالاً ويؤذن للقاء بينه ونبيه
فإن كانت صلاته أذن ناله فيه وأقام وكما تحب في الثانية أثناء
أذن وأقام وإن شاء أقصر على الإقامة ويخفى أن يؤذن
ويقيم على طهارة فإن أذن على غير وضوء جاز ويكره أن يقيم
على غير وضوء أو يؤذن وهو جنب ولا يؤذن لصلاة قبل
دخول وقتها إلا في الفجر عند أبي يوسف في التخصيص الآخر من الليل
باب في الصلوة الصلوة لله تعبد بها بحملها على الله أن يقدم
الطهارة من الأحدث والأنجاس على ما قد مناه ويستعز عورته
والعورة من الرجل ما تحت الشكفة والركبة والشرع ليس يعور
والركبة عورة وبدن المرأة الحرة كلها عورة إلا وجهها

هذا هو الأصل في الصلاة
والأذان والإقامة

في التفسير والتأويل

وكيفية

وكيفيةها وهرمها وما كان عورة من الرجل فهو عورة من
الأمه وظاهرها وبطنها عورة وما سوى ذلك من بدنها ليس
بعورة ومن لم يجد ما يربطه التماسه صلى عليها ولم يجد
ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً قاعاً يوفي بالركوع والسجود فإن صلى
فإنما أجزءه الأول أفضل ويؤي للصلوة التي يدخل فيها بجنبه
لا يقبل بينه وبين الترخيم يعني بيني في الصلوة ويستقبل القبلة لا
أن يكون خائفاً فيصلي إلى أي جهة قد وفان استبهرت عليه القبلة
وليس بمحصنة من حيث استبهرت عليها جهته وصلى فإن علم أنه خطأ
بعد ما صلى فلا عادة عليه وإن علم ذلك وهو في الصلوة سجد
لله القبلة وبني عليها **باب في صفة الصلوة** فرائض الصلوة سنة
التخيم والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة في آخر
الصلوة مقدار التشهد وما زاد على ذلك فهو سنة فإذا دخل
الرجل في صلاته كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يمازى يمينه
شخصاً لانيه فإن قال يد لا من التكبير الله أجل العظم والرحمن
أجل جلاله عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف
لا يجوز ألا يلقظ التكبير ويعتد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها
تحت سترته ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى
جلالك ولا اله غيرك ويستعين بالله من الشيطان الرجيم
ويقرب إلى الله الرحمن ويُسبِّحُ بِمَا تَقْرَأُ نافع الكتاب وسورة

في التفسير والتأويل

معها أو ثلث آيات من أي سورة شاء وإذا قال الإمام فلا يركع
 قال أمين ويقول المومن آمين ويخفون ثم يكسروا ركعتي ويعتدل
 بيديهم على ركبتيهم ويضعون أصابعهم ويثبتون ظهرهم في ركوعه
 ولا يرفع رأسه ولا ينكسه ويقول سبحان ربك العظيم ثلثا
 وذلك أدناه ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول
 المومن ربنا لك الحمد فإذا استوي قائما كبس وسجد واعتدل
 بيديه على الأرض ووضع وجهه بين كفيه وسجد على أنفه
 وجهه فإني أقصر على أحدهما جازع عذابي حنيفه رضي الله
 عنه وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما لا يجوز إلا قضا
 على أنفه إلا من عذره وإن سجد على كونه عمامته أو فاضل يوسد
 ويبدى ضبعه ويجافي بطنه عن خديته ووجه أصابع يديه
 نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ربك لا على ثلثا وذلك
 أدناه ثم يرفع رأسه ويكبر فإذا أظلم جالساً كبس وسجد
 وإذا أظلم ساجداً كبس واستوي قائما على مبدؤ قدميه ولا يفتقد
 سجدة بيديه على الأرض ويقعد في ركعة الثانية مثل ما فعل الأولى
 إلا أنه لا يستقيح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه إلا في تكبيرة الأولى
 فإذا أرفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية فترس على
 اليسرى فجلس عليها وتصبى يميناً وتصبى وجهه أصابعه نحو
 القبلة ووضع يديه على خديته ويثبت أصابعه ويستشهد

في الركعة الثانية
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثانية

والتشهدان يقول التحمدا لله والصلوات وألحقت السلام عليك
 أي النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك أي عبد الله
 الصالحين شهدان لا اله الا الله والحمد لله رب العالمين
 ولا يزيد على هذا في الفعدة الأولى وفي الركعتين الأخيرتين
 فأنه الكتاب خاصة فإذا جئنا آخر الصلوة جلست جليلاً
 وتشهد وصليت على النبي ثم ودعاً ما شئت من القاطن
 وأدعية المأمورة ولا يدعوا ما يشبه كلام الناس ثم يلم
 عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 مثل ذلك ويجعل يمينه في الجهر والركعتين الأولى يمين في الخفاء
 وتعد أن كان إماماً ويجعل يمينه في الجهر والأوليين وأما
 منفرد فهو الجهر وإن شأبهه وسمع نفسه إن شأف وخفي
 الإمام القراءة في الظهر والعصر والوتر ثلث ركعات لا يعجز عن
 سلام وتعد في الثانية قبل الركوع في جميع السنين ويقرا في كل
 ركعة من الوتر بقراءة الجهر وسورة معها فإذا أراد أن يقف
 كبر ورفع يديه ثم يقف ولا يقف في صلوة غيرها ويستقيح
 الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجزئ فيها غيرها ويكره أن
 يتخذ قراءة سورة بعينها الصلوة لا يقرا فيها غيرها وإذا جاز
 من القراءة في الصلوة ما يشاء وله اسم القرآن عند أبي حنيفة وقال
 أبو يوسف ومحمد لا يجوز أقل من ثلث آيات قضا ولا يرد عليه

مدار ركعة
 مدار ركعة
 مدار ركعة

ولا يقبل المومنين خلف الامام ومن اراد ان يقول بصلوات غيره
يحتاج الى اثنين نية الصلوة ونية هذا بعد وبالحاجة سنة مؤكدة
واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فان نساها فاقوا وهم
فان نساها وافرغهم فان نساها وافرغهم وبكره فقد علم العباد
والاعراب والفاسق والاعمى وكذا انما فان فقدوا ما وجدوا
للإمام ان لا يقول بهم الصلوة وبكره للنساء ان يصلين وحدهن
بجماعة فان فعلن وقفت الامام وسكنن ومن جمع واجام
عن بيعة فان كان مع اثنين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقدروا
بامرأة اوصية ويصفوا الرجال ثم القيا ثم النساء فان قامت
امرأة للمحب رجل وحدها كان في صلوة واحدة فبصلواته
وبكره للنساء حضور الجماعة ولا بأس بخرج العجوز في الجوف والمغارب
والعشا ولا يصح الظاهر خلف من يمسك البول ولا الظاهر خلف
المستح والمفارقة خلف الأبي ولا المكسي خلف العريان ويجوز ان
يؤم المنيتم للموضي والماسي على الخفين للغاسلين ويصل الغائب
خلف الغائبة ولا يصح الذي يركع ويسجد خلف المومي ولا يصح القائم
المفترض خلف المستقل ولا يصح المفترض خلف من يصلي دفعا آخر ولا يصح
المستقل خلف المفترض وخلف المستقل ومن اقتداء بامام ثم علم ان
غير وضوء أعاد الصلوة وبكره للمصلي ان يعيب يتوبه ويجسده
ولا يقبل الا ان يركع السجود فيسورة واحدة ولا يركع ارضا ولا يصح
بسط

في غير موضع من الصلاة
في غير موضع من الصلاة
في غير موضع من الصلاة

في غير موضع من الصلاة

ولا يقبل التوبة ولا يقبل سقوة ولا يقبل توبة ولا يقبل عنه وكما ولا يقبل
الكافي في السواوم بلسان الله ولا يقبل ولا يقبل ولا يقبل ولا يقبل ولا يقبل
فان سيقا لحدثا يصح وتوقفا فان كان اما ما اشكاف وتوقفا بيا يصلون
والامانة افضل فان نام فاضلم واجن او فقهه او اعني عليه الصلوات
الصلوة والوضوء جميعا فان سلك في صلوة عابدا او ساهيا بطلت صلوة
وان سبقه لحدث بعد ما قد ذكرنا الشبهة بوضوء سلم وان كان الحدث
في هذه الحالة او سلك او عمل على ان ياتي في الصلوة تحت صلوة وان روي في
المفارقة بطلت صلوة وان روي بعد ما قد ذكرنا الشبهة وكما ما وجدنا في
فانقصت مدة سجد او قطع خفيه بغير ريق او كاتبا فتعلم سورا وعمر
فوجد ثوبا او متوقفا على الركوع والسجود وذكر ان عليه صلوات
هذا الصلوة والحد الام الفاردي في خلافها انما اطلق الشبهة في صلوة الغرض
وفي العصبية في الجملة او كاصح العبد ان قطع عذره او كما ما كان على الجيرة عن
بطلت الصلوة في قول أبي حنيفة وقال امت صلواتهم **باب العفة**
ومن فاشصلوة قضاها اذا ذكرها وقدمها على الصلوة الوقت
لان يحاف فوت صلوة الوقت فقدم الوقت ثم يقضيها فان قات
صلواتا وقبيلتها انقصا كما يجزي الاصل ان يزيد الغوايب على شتات
فيسقط الترتيب قال محمد وابو يوسف اذا كان على صلوات الترتيب
فيها **باب الوضوء** الذي يركع فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس
وان عند قيامها في الترتيب ولا عند غروب الشمس لا يصح على الجماعة ولا بعد

المشهورة بالجماعة والجماعة
تصلوا لها ركعتين الصلوة

بالتلاوة الا عَصْرُ يومه عند غروب الشمس وبكرة ان يتنفل بعد
صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس
ولباس بان يصلي في هذين الوقتين القنوت ويسجد للسلامة
ولصلاة على المائدة ولا يصلي ركعتين للصلوات فيها وبكرة ان يتنفل بعد
طلوع الفجر بأكثر من ركعتين الفجر ولا يتنفل قبل المغرب **باب التوفيل**
استند في الصلوة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعا قبل الظهر
وركعتين بعدها واربعا قبل العصر واربعا قبل المغرب وركعتين
بعدا المغرب واربعا قبل العشاء وبعدها ركعتين وتوافل انتهاء
ان شأصل ركعتين بتسليمه واحدة وان شأ يصلي اربعاً وبكرة
الزيادة على ذلك واما ما قاله الليث قال ابو حنيفة ان صلاتها ركعة
بتسليم واحدة جاز وبكرة الزيادة على ذلك قال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله لا يزيد بالليث ركعتين بتسليم واحد والقراءة في الركعة
واجبة في الركعتين الاولىين وهو مختار في الاخيرين ان شأ
سكت وان شأ سجع والقراءة افضل والقراءة واجبة في جميع ركعات
التنفل وفي جميع الوتر ومن دخل في الصلوة التنفل ثم افسدها
فصلها فان صلى اربع ركعات تنفل وقعد في الاولىين ثم افسد
الاخيريتين ففيه ركعتين وصلى التافلة فاعاد مع العدة في القيام
وان قعد فيها فاقام ثم قعد جاز عند ابو حنيفة رحمه وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله لا يجوز بالقعود الا بعد روم من كان غابا عن

بشق

بشق على آية التي جعلت في وجهه فوجي بآية **باب سجدة التوبة**
سجود التوبة واجبة الزيادة والتنفل بعد السلام بسجدة التوبة
ثم يتشهد ويسلم والتم بوليتهم المصلي ان اد في الصلوة فعلا
من جنسها ليعمل او ترك فعلا مستنونا او ترك قوة فافعل الكتاب
والقعود او التشهد او تكبير العبد او وجهه لا يمام فما يخاف وما
فيما يخبر وسهوا لام يوجب المنة السجود وان لم يسجد الامام لم يسجد
انتم فان سجدوا ثم لم يركعوا الا عام ولا على التوبة ومن سجد في
الاولى ثم تذكر وهو في حال القعود اقبل عاد فجلس تشهد وان كان
في حال القيام اقبل لم يعد ويسجد التوبة وان سجد عن القعدة الى
تمام الخامسة رجع الى القعود ما لم يسجد في الخامسة وا
وليسجد التوبة فان سجد الخامسة بسجدة بطل فرضه وتحوط صلاته
تفاد وكا عليه ان يضم اليها ركعة سادسة فان قعد في الرابعة
قدرا التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم ينظرها القعدة الاولى
عاد الى القعود ما لم يسجد الخامسة ويسلم وان سجد الخامسة بسجدة
ضم اليها ركعة اخرى وقد تمت صلوة وركعتان له تافله ومن
سجد في صلوة فلم يدرك الا اربعة اتم وبعاد ذلك اول ما غرض له
استأنف الصلوة وان كان التذكر بعينه له كغيره على غايته ان كان لا يظن
وان لم يكن ظن بئني على اليقين **باب صلاة التوبة** اذا تعذر على المصلي
القيام صليها عدا تركه ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود

ايماء ويجعل السجدة اخفض من ركوع ولا يرفع الي وجهه
 يسجد عليه فان لم يستطع ان يركع استلق على ظهره وجعل
 وجهه الى القبلة فاوي بالركوع والسجدة ان استلق على جنبه
 الى القبلة فاوي جازان لم يستطع الا بما رايه آخر الصلوة
 يؤتي بعينه ولا يقبله ولا يجلس عليه فان قدر على القيام ولم يفر
 على الركوع والسجود لم يتركه القيام وجاز ان يصلي قاعدا يؤتي
 ايماء فان حصل السجود بعض صلوة قائما ثم حدث به مرض ثمها
 قاعدا ركع ويسجد ويؤتي ان لم يستطع الركوع والسجود او مستلقا
 ان لم يستطع الوقوف ومن صلى قاعدا ركع وسجد بغيره ثم صبح في صلوة
 قائما فانصت بعض صلوة بايما ثم قدر على الركوع والسجود استأنف
 الصلوة ومن اغنى عليه خصلوات فادونها فضاها اذ انقذ فان
 فاته بالانها اكثر من ذلك لم يقض **باب سجود** التلاوة سجود
 التلاوة في القرآن اربعة عشر سجدة في جزالاعرا وفي الزمر
 النحل وبني اسرائيل ومريم قال ولي الحج والقرآن والنمل والفرقان
 وصروحم السجدة واليهم واذا التما انشقت واقرأ باسم ربك
 والسجود واجبة في هذا الموضع على التاني واتمسك سورة قصص
 سماع القرآن ولم يقصر فان التلاوة اتم اية سجدة سجدها وسجد
 اثنا مائة مرة فان التلاوة لم يسجد الامام ولا المأمور وان
 وهم في الصلوة اية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوا

بعضه

في الصلوة وسجدوها بعد الصلوة فان سجدوها في الصلوة لم يخرج
 ولم تقصص صلواتهم ومن نكأ اية سجدة خارج الصلوة فلم يسجدوا
 عند خلو في الصلوة فلو اثنان يسجدوا اية سجدة واحدة
 على التلاوة وتبين وان نكأها في غير صلوة فسجدوا ثم دخل في الصلوة
 فلو اية سجدة لها ثانيا لان غير الصلوة لا تسب عن الصلوة
 وفي المسئلة الصلوة تسب عن غيرها ولم تجز السجدة الاولى
 ومن كرر نكأ في سجدة واحدة في مجلس واحدة اجزاء سجدة واحدة
 ومن زاد السجود كس ولم يرفع يديه وسجد ثم كسر ورفع يديه
 ولا تشهد ولا سلام عليه **باب صلاة الفجر** الذي يتغير فيه
 انقص الاثنا موضعاً بينه وبين المصلي مائة ثلثة ايام لليل
 ومشي الاقدام ولا يقبل بعد ذلك التمسك بالمال وفرض المساعدا
 فكل صلاة زباعتية ركعتان ولا يجوز الزيادة عليها فان صلى
 اربعاً وقد قعد في الثانية مفيداً تشهداً اجزأه ان ركعتان
 عن فرضه وكانت الاجزأين فاقوله وان لم يقعد مفيداً تشهداً
 في الركعتين الاولىين وكس صلوة ومن خرج مساكين ركعتين اذا
 فارق بيوت المصلي ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلد
 خمسة عشر يوماً فصاعداً فيتم الامام وان نوي الاقامة اقل
 من ذلك لم يتم الصلوة وان دخل بلداً ولم ينوي ان يقيم فيه خمسة
 عشر يوماً وانما يقول غداً اخرج او بعد غداً اخرج حتى ينوي انك

من الثانية

سبيلين صبيحة ركعتين واذا دخل المسجد دخل من باب منى اقامه ختم
 يومه لم يتم الصلوة واذا دخل المسجد في صلوة لم يقم مع بقا الوقت اتم الصلوة
 واذا دخل بعد ما تم صلوة خلفه واذا صلى المسافر للمقيم صلي
 ركعتين وسلم ثم اتم المقيم صلواته وسجدة اذا سلم ان يقول
 اتم صلواتكم فانما هو من سفر فاذا دخل المسافر فصره اتم الصلوة وان لم
 يتوكل اقامه فيه ومن كان له وطن فاستقل عنه فاستوطن غيره
 سافر فدخل وطنه الا قد لم يتم الصلوة واذا نوى المسافر ان يقيم مكة ومكة
 غير مكة اتم الصلوة ومن فاته صلوة في السفر فصار في السفر ركعتين
 فاستقل صلواته في السفر ونجا وتبعوا في السفر في سفره في ركعة
 سواء **باب في صلوة الجمعة** لا تقم للجمعة الا في مصر جامع او في مكة المسجد
 يجوز في القرى ولا يجوز في غيرها الا للضرورة او من امر السلطان
 ومن شرها الوقت فتصلي في وقت الظهر ولا تصلي بعده ومن شرها
 الخطبة قبل الصلوة وخطبة الام خطبتين يفصل بينهما بقعة ويحذف
 قائما على الطهارة فان اقصرت عن ذكر الله تعالى جاز عند حنفية رخصه
 الله وقال لا بد من ركعتين بل يسمى خطبة وان خطب قاعدا او على
 صلواته جاز وبكرة ومن شرها الجماعة واقدم عند حنفية
 رخصه الله ثلاثة سوى الامام وقال اثنان سوى الامام ويجوز الامام
 بالقرأة في ركعتين وتيسر في قراءة سورة بعينها ولا تجب الجمعة على
 مسي ولا امرأة ولا عبيد ولا مريض ولا عني فان حضر او حضره لم يمس

في وقتها
 في وقتها

في وقتها
 في وقتها
 في وقتها
 في وقتها

اخره عن فضل الوقت ويجوز للشيخ والعبد والمريض ان يؤم في الجمعة
 ويؤم على الطهر في منزله يوم الجمعة قبل صلواته الا قام ولا عذر له ذلك
 وجاز الصلوة فان بدا ان يحضر الجمعة فتوجه بطلت صلوة الظهر
 عند حنفية رخصه وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام وبكرة ان يصلي
 المحدث والظاهر في جماعه يوم الجمعة وكذلك اهل الشجر ومن ادرك
 الامام يوم الجمعة صلي بعده ما أدرك ونوى عليها الجمعة وان أدرك
 في الشهادتين في السجود السهو نوى على الجمعة عند حنفية ولا يفسد
 وقال محمد رحمه الله ان أدرك مع اكثر الركعة الثانية نوى عليها الجمعة وان
 أدرك اولها في عليها الظهر واذا خرج الامام المنبر يوم الجمعة ترك الناس
 الصلوة والخطبة حتى يرفع من خطبة واذا اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان
 الاول نداء ان السبع والشرى وتوجهوا للجمعة فان بعد الامام لم يجز
 وانك المؤذنون بين يدي المنبر فاذا فرغ من خطبة اقاموا **باب في صلوة**
 العيد في يوم القطار ان يطعم الانسان قبل الخروج الى المصلى
 وينظف يتي توجه الى المصلى ولا يكبر في طريق المصلى من عند حنفية
 الله وبكرة عند يوسف ومحمد رحمهما الله ولا يستقل في المصلى قبل صلوة
 فاذا اتم الصلوة باارتفاع الشمس دخل وقبها الى التزوال فاذا انكسر
 خرج وقبها ونصت الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح
 وثلاثا بعدها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها وبكرة يكبر بها
 ثم يركع في الركعة الثانية بالقرأة فاذا فرغ من القراءة كبر تكبيرة وبكرة

في وقتها
 في وقتها

في وقتها
 في وقتها

تكتبه دابة تركع بها وترفع يديه في التكبير العبد من ثم
يخطب بعد الصلوة خطبتين بعد الناس فيها صلاته الخطبة الأولى
ومن قاسته صلوة العبد مع الإمام لم يقضها وإن غمها لول على الناس
فمنها عند الإمام برؤية الحال بعد الزوال صلاته العبد من العبدان
عذر منع الناس من الصلوة في يوم الثاني لم يصليها بعده ويستحب في يوم
الاثنين بعد الصلوة في كل صلاة يفرغ من الصلوة ويتوجه
إلى القبلة وهو مكبر في طريق المصلى ويصلي الاضحية ركعتين كصلوة العبد
ويخطب الإمام بعدها خطبتين بعد الناس فيها الاضحية وتكبير التشيع
فان حدث عذر منع الناس من الصلوة في يوم الاضحية من العبد بعد الصلوة ولا
يصليها بعد ذلك وتكبير التشيع أو لا عقوبة من يوم عرفة وآخر
صلوة العبد من يوم آخر عذبه حنيف رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
للصلوة العبد من آخر أيام التشيع وتكبير عقيب الصلوة المفروضة وهو ان
يقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد
باب صلاة الكسوف اذا انكسف الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين
الثانية في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة فيهما ويجوز عند الحاجة
رحمة الله ولا يجزئ ثم يدعوا بعدها حتى ينجلى الشمس ويصلي بالناس
الإمام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يجتمع صلواتها الناس فرأى وليه من
الجماعة وإنما يصلي كل واحد لنفسه بنفسه وليس في الكسوف خطبة
باب صلاة الاستسقاء قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة مستقلة



في جماعة

في جماعة فانها انما تسجد ما جاز وإنما الاستسقاء الدعاء والاستسقاء
عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف وعمر بن الخطاب بالناس ركعتين فيهما
فيها بالقرأة ثم يخطب بعد الصلوة ويستقبل القبلة بالدعاء ويقبل الإمام
برأيه ولا يقبل العموم رديتهم ولا يخطب أهل الدعة الاستسقاء
باب قيام شهر رمضان يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء
فيصلي بهم الإمام ثم يقرأ ويحادي في كل ركعة تسليمة ويجلس بين كل
ركعتين مقدار ركعة واحدة ثم يوتر بهم ولا يصلي الوتر جماعة
في غير شهر رمضان **باب صلاة الخوف** اذا اشتد الخوف جعل الإمام
الناس ركعتين طائفة في وجه العدو وطائفة خلفه قبضتي
هذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا رفع رأسه من السجدة
الثانية ضمت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاز ذلك الطائفة
الأخرى فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد ويستلم
الإمام ولم يسم العموم وذهبوا إلى وجه العدو وجاز العطف
الأول فيصليوا واحدا ركعة وسجدتين بغير قراءة وتشهد واستلموا
ومشوا إلى وجه العدو وجاز الطائفة الأخرى التي مع العدو فصلوا ركعة
وسجدتين بغير قراءة لم يسبقون والمسبقون بغير قراءة وتشهدوا وسلموا
فان كان الإمام معهما صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعتين
ويعتد بالطائفة الأولى ركعتين من الغريب وبالثانية ركعة ولا
تعالوا في حالة الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وان شهدوا



أبى حنيفة في صلاة الخوف
أبى حنيفة في صلاة الخوف

صَلُّوا عَلَيْهِ وَأُولَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ حَضَرَ فَإِنْ لَمْ
يَحْضُرْ جَاءَ فِي شَيْءٍ يَنْصُرُهُمْ إِمَامٌ مَحَلِّي ثُمَّ لَوْ لَمْ يَأْتِ فَانْصَلَى عَلَيْهِ غَيْرُ الْوَلِيِّ أَوْ
السَّلَامُ عَادَ الْوَلِيُّ وَانْصَلَى الْوَلِيُّ لَمْ يَجِزْ لِأَحْيَانٍ يَصِلُ بَعْدَهُ وَإِنْ
لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا يَجُوزُ كَسْنُهُ ذَلِكَ وَصَلُّوْهُ
عَلَى الْقَبْرِ أَنْ يَكْبُرَ تَكْبِيرًا يَحْدُثُهُ نَحْوًا عَقِبَهَا ثُمَّ يَكْبُرُ تَكْبِيرًا ثَانِيَةً وَيُصَلِّي
عَلَى الْبَنِيِّ ثُمَّ يَكْبُرُ تَكْبِيرًا يَدْعُو فِيهَا بِنَفْسِهِ وَلَيْتَ وَالْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَكْبُرُ تَكْبِيرًا
رَابِعَةً وَيُسَلِّمُ وَلَا يَصِلُ عَلَى قَبْرِ مَنْ فِي مَسْجِدٍ جَامِعَةٍ فَإِنْ خَلَوْا عَلَى سِرِّهِ أَخَذُوا
بِقَوَائِمِهِ الْأَرْبَعَةَ وَيَتَشَوَّنُ بِهِ مَسْرَعِينَ دُونَ الْحَبِّ فَإِنْ أَلْعَوْا إِلَى قَبْرِ
كُرْسِيِّ النَّبِيِّ لَمْ يَجْلِسُوا قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّعَ مِنْ عَنَاقِ الرُّجُلِ وَيُخْفِضُوا خَدَّيْهِ
وَيَدْفِنَ يَدَيْهِ تَحْتَ الْقَبْلَةِ فَإِنْ أَضْجَعُوا فِي خَدِّهِ قَالَ الَّذِي يَضَعُهُ بِسْمِ اللَّهِ
وَسُغَرَكَ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَبُوءَ جِهَةً إِلَى الصَّلَاةِ وَتَحْمِلُ الْعَقْدَةَ وَيُسَبِّحُ
الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ وَبِكْرَةَ الْأَجْرِ وَالْحَسْبُ وَلَا بَأْسَ بِالْقَصْبِ ثُمَّ يَهَالُ التُّرَابَ عَلَيْهِ
وَيُسَمِّمُ الْقَبْرَ وَلَا يَسْتَقْبِلُ وَمَنْ اسْتَهْلَكَ الْوَلَادَةَ سَمِّيَ غُفْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ
وَأَنْ لَمْ يَسْتَهْلِكْ أَرْبَعَ فِي حَرْقِهِ وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ **بَابُ التَّشْيِيدِ الشَّهِيدِ**
فَعَلَى الْمُرَكَّبِ أَوْ وَجَدَتْهُ الْمُرَكَّبَةُ قَبْلَ دَوْرِ التَّوَلُّدِ أَوْ قَبْلَ الْمُسْلِمِينَ
فَعَلَى وَلَمْ يَجِبْ بَعْدَهُ دَبْدَبٌ فَصَارَ فِي كَفِّهِ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يَصِلُ وَأَنْ
شَهِدَ لَيْتَ غُلَّ عِنْدَ بَابِ حَنِيْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَلِكَ الْقَبْرِ وَقَالَ لَا يَصِلُ
وَلَا يَصِلُ عَنْ الشَّهِيدِ دَمُهُ وَلَا يَنْسَحُ عَنْهُ ثِيَابُهُ وَيَنْسَحُ عَنْهُ الْمَقْفَرُ الْفَرَفَرُ
وَالْحَشْوُ وَالسَّلَامُ وَمَا دَسَّ غَسْلُ الْأَرْضَانِ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرِبَ أَوْ يَمْسَسَ

فصل في غسل الميت
فصل في تشييد الشهيد
فصل في غسل الميت
فصل في تشييد الشهيد

صَلُّوا عَلَيْهِ وَأُولَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ حَضَرَ فَإِنْ لَمْ
يَحْضُرْ جَاءَ فِي شَيْءٍ يَنْصُرُهُمْ إِمَامٌ مَحَلِّي ثُمَّ لَوْ لَمْ يَأْتِ فَانْصَلَى عَلَيْهِ غَيْرُ الْوَلِيِّ أَوْ
السَّلَامُ عَادَ الْوَلِيُّ وَانْصَلَى الْوَلِيُّ لَمْ يَجِزْ لِأَحْيَانٍ يَصِلُ بَعْدَهُ وَإِنْ
لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا يَجُوزُ كَسْنُهُ ذَلِكَ وَصَلُّوْهُ
عَلَى الْقَبْرِ أَنْ يَكْبُرَ تَكْبِيرًا يَحْدُثُهُ نَحْوًا عَقِبَهَا ثُمَّ يَكْبُرُ تَكْبِيرًا ثَانِيَةً وَيُصَلِّي
عَلَى الْبَنِيِّ ثُمَّ يَكْبُرُ تَكْبِيرًا يَدْعُو فِيهَا بِنَفْسِهِ وَلَيْتَ وَالْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَكْبُرُ تَكْبِيرًا
رَابِعَةً وَيُسَلِّمُ وَلَا يَصِلُ عَلَى قَبْرِ مَنْ فِي مَسْجِدٍ جَامِعَةٍ فَإِنْ خَلَوْا عَلَى سِرِّهِ أَخَذُوا
بِقَوَائِمِهِ الْأَرْبَعَةَ وَيَتَشَوَّنُ بِهِ مَسْرَعِينَ دُونَ الْحَبِّ فَإِنْ أَلْعَوْا إِلَى قَبْرِ
كُرْسِيِّ النَّبِيِّ لَمْ يَجْلِسُوا قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّعَ مِنْ عَنَاقِ الرُّجُلِ وَيُخْفِضُوا خَدَّيْهِ
وَيَدْفِنَ يَدَيْهِ تَحْتَ الْقَبْلَةِ فَإِنْ أَضْجَعُوا فِي خَدِّهِ قَالَ الَّذِي يَضَعُهُ بِسْمِ اللَّهِ
وَسُغَرَكَ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَبُوءَ جِهَةً إِلَى الصَّلَاةِ وَتَحْمِلُ الْعَقْدَةَ وَيُسَبِّحُ
الْحُسَيْنَ عَلَيْهِ وَبِكْرَةَ الْأَجْرِ وَالْحَسْبُ وَلَا بَأْسَ بِالْقَصْبِ ثُمَّ يَهَالُ التُّرَابَ عَلَيْهِ
وَيُسَمِّمُ الْقَبْرَ وَلَا يَسْتَقْبِلُ وَمَنْ اسْتَهْلَكَ الْوَلَادَةَ سَمِّيَ غُفْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ
وَأَنْ لَمْ يَسْتَهْلِكْ أَرْبَعَ فِي حَرْقِهِ وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ **بَابُ التَّشْيِيدِ الشَّهِيدِ**
فَعَلَى الْمُرَكَّبِ أَوْ وَجَدَتْهُ الْمُرَكَّبَةُ قَبْلَ دَوْرِ التَّوَلُّدِ أَوْ قَبْلَ الْمُسْلِمِينَ
فَعَلَى وَلَمْ يَجِبْ بَعْدَهُ دَبْدَبٌ فَصَارَ فِي كَفِّهِ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يَصِلُ وَأَنْ
شَهِدَ لَيْتَ غُلَّ عِنْدَ بَابِ حَنِيْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَلِكَ الْقَبْرِ وَقَالَ لَا يَصِلُ
وَلَا يَصِلُ عَنْ الشَّهِيدِ دَمُهُ وَلَا يَنْسَحُ عَنْهُ ثِيَابُهُ وَيَنْسَحُ عَنْهُ الْمَقْفَرُ الْفَرَفَرُ
وَالْحَشْوُ وَالسَّلَامُ وَمَا دَسَّ غَسْلُ الْأَرْضَانِ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرِبَ أَوْ يَمْسَسَ

فصل في غسل الميت
فصل في تشييد الشهيد
فصل في غسل الميت
فصل في تشييد الشهيد

او يفي جاحته بمقتضى ما هو عليه وهو يعقل او يقدر من الحركة وهو
 ومن قبله حيا وفسا حيا وصلى عليه ومن قبله من البعثة او طلاق الكعبة
 فقالوا لم يصح عليه **باب الحجة** الصلوة في الكعبة جازية
 فرضها ونفلها فان سئل الامام عما عليه جعل بعضهم ظهره للظهر الامام
 جاز ومن جعل منه ظهره له وجعل امامه عجزه صلوة وان صلى الامام
 في المسجد الحرام وعطف الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن
 كان منهم قريبا الى الكعبة من الامام جازت صلوة اذ لم يكن في جوار
 الامام ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلوة **باب التيمم**
 التيمم واجبه على كل بايع للسلطان اذ ملك بضايا ملكا مائتا
 وحال عليه الخول وليس عليه ولا الجوز ولا مكاتب زكاة ومن كان
 عليه من يخطب عليه فله زكاة عليه وان كان ماله اكثر من الدين
 ذكي الفاضل اذ بايع فصايا وليس له ولا مكاتب ولا ثياب يبدن ولا ثياب
 المازل وذو الربا والركوب وعبيد خدمت وسالحي الاستعانة
 ولا يجوز اداء الزكاة لانيمة مقدار ثلثه ولا لثلاثة اربعة مقدار ثلثه
 ومن تيمم بجميع ماله لا يوجب زكاة سقط فرضها عنه **باب صدقة**
 البلاء يشرى اول من خرج في صدقة فاذا بلغت خمسين سنة وحال
 عليها الخول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرة ففيها شاتان الى
 اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة
 فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا كانت خمسين

في كل سنة
 في كل سنة

في كل سنة
 في كل سنة

في كل سنة

ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت
 الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت
 احدى وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا
 وسبعين ففيها بنت لبون الى سبعين فاذا كانت احدى وتسعين
 ففيها حقتان الى مائة وعشرين ثم تسع نفق العزبة فيكون في
 الحقة شاة مع الخفتين وفي العشر شاتان وفي خمسة عشر ثلث شياه
 وفي عشرين اربع شياه وفي عشرين بنت مخاض مع الخفتين الى مائة
 وعشرين فيكون فيها ثلث حقا ثم تسع نفق العزبة فيكون في
 الحقة شاة مع ثلث حقا وفي عشرين شاتان وفي خمسة عشر ثلث شياه
 وفي عشرين اربع شياه وفي عشرين بنت مخاض وثلث
 وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع
 حقا الى مائتين ثم تسع نفق العزبة ابدان تسع نفق في الخفتين
 الحق بعد ثلث والخفتين والبعث والعزاب **باب زكاة** **باب الصدقة**
 اقل من ثلثين من بقر السائمة صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة وحال
 عليها كحول ففيها ببيع او ببيعة وفي الاربعين مسن او مسنة فاذا
 زادت على الاربعين وجبت الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابي
 حنيفة وفي الواحدة ببيع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر
 مسنة وفي الثلاثة ثلثة ارباع عشر مسنة وفي الاربعة في الزيادة
 حتى تبلغ ستين فيكون فيها ببيعة او ببيعة او ببيعة

مستفدة وتبيع وفي ثمانين وفي تسعين ثلث استعده وفي مائة تبعا
 ياتي ومستفدة على هذا يتغير الفرض في كل عشرة من تباع الى مستفدة بالواحد
 والبقية ذلك سواء **باب صدقة العتق لمسيحي** أقل من اربعين
 شاة صدقة فاذا اكثر اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها
 شاة الى مائة وعشرين فاذا ازيدت واحدة ففيها شتان الى مائة
 فاذا ازيدت واحدة ففيها ثلث شياه الى اربع مائة فاذا ازيدت
 اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة واكثر من ذلك
باب زكوة الجبل اذا كان الجبل سائمة زكوة وانما حاله الحول
 ففيها بالثمان شاة على كل فرس دينار وان شاقومها واشتغل كل
 مائة درهم خمسة دراهم وليس زكوة زكوة عندها مائة زكوة عندها مائة
 وقال ابو يوسف ومحمد لا زكوة في الجبل ولا شاة في البغل والخيل وان
 يكون للتجارة وليس للحملان والفضلاء والعجائز عند هذا الا ان
 يكون معها كبار وقال ابو يوسف فيها واحدة منها ومن وجب عليهن
 فلم يجدوا عندنا على غيرها ورد الفضل اخذت منها واخذ الفضل
 ويجوز دفع القيمة في الزكوة وليس في الحول والعول صدقة ولا شاة
 المصدق خطا المال ولا رد الله و باخذ الوسط ومن كان له نصاب
 فاستفاد في اثناء الحول من حبيته ضمة الى ماله وركاه به واستعده
 الله تكفي بالربح في اكثر حوولها فان عليها نصف الحول او اكثر ولا زكوة
 فيها والزكوة عندها حنيفة ولبى يوسف رحمهما الله في النصارى والعقود

هذا هو النصاب
 في الزكوة
 في كل مائة
 شاة واحدة

هذا هو النصاب
 في الزكوة
 في كل مائة
 شاة واحدة

هذا هو النصاب
 في الزكوة
 في كل مائة
 شاة واحدة

وقال محمد بن يحيى فيها واذها لك المال بعد وجوب الزكوة سقطت
 ففرضا **باب زكوة الحول** وهو مالك النصاب **باب**
الزكوة الفضة ليس فيها دون مائة درهم صدقة فاذا كانت
 مائة درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شاة
 في الزيادة حتى تبلغ اربعين فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين
 درهما درهم عندا حنيفة وقال ما زاد على المائتين فزكوة
 بخشاشا واذ كان البع على الورق الفضة ففيها حكم الفضة وان
 كان البع عليها الغش ففيها حكم العروض ويعتبر ان تباع ففيها
 نصيبا **باب زكوة الذهب** ليس في اربعين مثقالا للصدقة
 فاذا كانت اربعين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف المثقال
 ثم في كل اربعة مثاقيل قرطان وليس في اربعة مثاقيل
 مثقال عندا حنيفة رحمة الله وقال ما زاد على ذلك ففيها بها
 وفي اثنى عشر مثقالا الفضة وخمسها والاكسنة منها الزكوة
باب زكوة العروض الزكوة واجبة في عروض التجارة كائنته
 ما كان اذ بلغت قيمتها نصابا من الورق او الذهب بقومها ما هو
 انفع للفقراء والمساكين منها واذ كان النصاب كاملا لم يزل
 ففرضا فيما بين ذلك لا يصفى الزكوة ونظم قيمة العروض في الذهب
 والفضة وكذلك نظم الذهب الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب
 عندا حنيفة وقال لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة ويضم بالاجزاء

هذا هو النصاب
 في الزكوة
 في كل مائة
 شاة واحدة

هذا هو النصاب
 في الزكوة
 في كل مائة
 شاة واحدة

هذا هو النصاب
 في الزكوة
 في كل مائة
 شاة واحدة

باب ذكر الزكوة والتمار قال ابو حنيفة ربح في قليلها اجر
 الاربع وكثرة العشر واجبة سواء سبق سقيا وسقته النما
 الا لطلب والغب والخشب والحب والبر والتمر والحب والبر
 الا فيما له ثمرة باقية بل يرفع ثمنه او سقيا وسقته النما
 بغير التبرع وبيع الخضراوات عند الحاجة وبيع الثياب وبيع البنية
 او شئ فبيعه نصف العشر في القولين وقال ابو يوسف في الاوسق
 كالتغرمان والفضل من فيه العشر اذا بلغ فبيعه قيمته او سقيا
 من اذني ما يدخل من الوسق وقال ابو حنيفة العشر اذا بلغ الخارج
 خاضع لمن اولى ما يقدر به فوعه فاعبر في القطن خبز احوال
 وفي الزعفران ثم انشأه وفي العسل اذا اخذ من ارض الغنم
 واكثر وقال ابو يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة اراق قال ابو حنيفة
 اراق والعرق سعة وتكون كطال او ليس في الخارج من ارض الجرح
 عشر **باب من يجوز** دفع الصدقة ومن لا يجوز والعشر من الخارج
 لا يجتمع في ارض واحد اليه قال الله تعالى الصدقة للمفقير واليتيم
 والابنة فهذه ثمانية اجساد قد سقط منها الوثيقة فلوهم لان الله
 تعالى اقر الاسلام وانعز عنهم والفقير من له اذني شئ والمسكين
 من لا شئ له والعامل يد في عابه الامام يقدر عمله والربيعان
 المكاتبون في قوت دفعهم والجاريم من الزمهم دين وفي سبيل الله
 منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان
 لا شيء

مجلس من اجاب عن سبيل الله

لا شيء له فهذه جنس الزكوة ولما كان يدفع الى كل واحد منهم ولما ان يقدر
 على نصفه ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى ذبي ولا يدين منها مسجدا ولا كنيسة
 مبنية ولا نشريها ربة تغلق ولا يدفع الى غني ولا يدفع الى ذكوة
 الجارية وحده وان على ولا الى ولده وولد والده وان سفل ولا الى
 امرته ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ان حبسه ربه الله وقال ابو حنيفة
 يوسف يدفع اليه زوج ولا يدفع اليه مملوك ولا مملوك غني
 ولا ولد غني اذا كان صغيرا ولا يدفع اليه هاشمي وهم آل علي وآل عباس
 والاحقر والاعقب والاعقب والاعقب من عبد المطلب وهو اليهم وقال ابو حنيفة
 ومحمد بن علي الله عنهم اذا دفع الزكوة الى جارية فله فقير ثم بان الله
 غني وهاشمي وكافرا ودفع في ضيقه اليه فقير ثم بان الله لونه وابنه
 فلا عاده عليه وقال ابو يوسف ربح الله عليه لا عاده وودع في
 شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لم يجز في قولهم جميعا ولا يجوز
 دفع الزكوة اليه من يملك نصبا من ايمان كالمجوز دفعها الى من يملك من
 من ذلك وان كان متهما مكنتها ويكره نقل الزكوة من يد الى يد
 وثان في صدقة كل قوم فيهمه الا ان ينقلها الانسان الى اقربه او الى
 قومهم اجوح من اهل بلاده **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر
 على كل مسلم اذا كان مالكا لغيره والفقير فاضاؤه من مسكنه وقبيل
 واقله وقرينه وسالعه وعبيده يخرج ذلك عن نفسه وعن ولاده
 الصغار وعن ماله للخدمة ولا يؤخذ عنه عن زوجته ولا عن ولاده

هذا هو الذي كان عليه
 في الزكوة

الكبار وان كانوا في عبالة ولا يخرج عن مكانه ولا عن مالكة التجارة
والعبد بين الشريكين لا فطرة على واحد منهما وبودى المسلم الفطرة
عن عبد الكافر لا فطرة نصف صاع من بتر اوصاع من قراوش شعر وانشا
عبد بن حنيفة ومحمد رحما الله ثمانية اوطال بالعرابي وقال ابو يوسف
وحده خمسة اوطال وثلاث دملر ووجود الفطرة يتعلو بطول العنق من يوم
الفطر ومن قبل ذلك لم يخرق رثه ومن سلم او ولد بعد طلوع الفجر
لم يخرق رثه **والسنة** بخير حملت في الفطرة يوم الفطر قبل الرجوع الى الفطرة
فان قد تموها قبل يوم الفطر جاز وان اخرها عن يوم الفطر لم تنقض وكان
عليها اخرجها والله اعلم **كتاب الصوم** الصوم مشربان والجبيل
فالوجع مشربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم شهر رمضان ^{في الشهر}
لمعين فيجوز صومه بنية من الليل فان لم ينو حجة اصبحت اجزائه
النية ما بينه وبين الرزوال والاضر الثاني ما يشبه النية كقضاء
رمتا والنذر المطلق فلا يجوز الا بنية من الليل والتفعل كله يجوز
بنية قبل الرزوال ويخفى لنا ان يلتمسوا ^{طلب} الهالول في اليوم الثاني
والعشرين من شعبان فان رآوه صاموا وان غم عليهم اكلوا عذرة
شعبان ثلثين يوما ثم صاموا ومن رآه هالول رمتا وحده
وان لم يقبل الا هام شهادته وان كان في التمام علة قبل الام
شهادة الواحد العدل في روية الهالول رجلا كان او امرأة من
كلا وجهين وان لم تكن بالسمعة علة لم يقبل الشهادة حتى يروى جميع كثير يقع

١١

العلم خبرهم ووافيهم من غير طاعة الملائكة والعرش والعرش والعرش
 حلاله من الاكل والشرب والجماع نهان مع الشرط التيقن فان كان التيقن
 وشرب وجماع ما سبلم يقطر فان خفى التيقن صومه فاكرا بغير ذلك
 متقرا فعليه القضاء ولا كفارة عليه وان نام فاحلمه او خطب في صلاة
 او نزل او ادهن او اجتمع واكتحل وقبل لم يقطر فان انزل بغيره او من
 فعليه القضاء ولا كفارة ولا ان ينزل بالقبلة اذا امن على نفسه وبكره
 ان لم يامن وان دعه النقي لم يقطر فان استقاء عمدا ما له فيه
 شعيرة القضاء ومن بدل الحصى او حديد او التوبة اضطر ولا كفارة
 عليه ومن جامع عمدا في احد السبيلين او اكل وشرب ما ينقضه او ابتلى
 به فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظهار ومن جامع فجادون الفرج
 اجماع بينهم فانزل فعليه القضاء ولا كفارة عليه ^{في النكاح} وفي النكاح
 في غير وقت ككفارة ومن حقيق او اسبغ او اقترع في انثى
 او ذوى جافعة او اتمية في رءه فوصل الجوفه او ابى دما عنه
 اقطر وان اقطر في احليله لم يقطر ^{في النكاح} عند ^{في النكاح} حقيقه رحمه الله قال
 ابن مسعود رحمه الله ومن زنى في شيبه ^{في النكاح} فله يقطر ويكره له ذلك
 ويكره للمرأة ان ترضع اجنتها الطعام اذا كان لها منه بدمه
 المأكلا لا يقطر احصام ويكره ومن كان منضيا في رمضان وخاف
 انتصام ان زاد مضيا فطر وقضا وان كان مسافرا لا ينقضها الصوم
 اضطر وان اقطر وقضى جارة وان ^{في النكاح} الرضعا والمسافر ^{في النكاح} علهما

والتحقيق في هذه المسألة
هو من أهم المسائل
التي يجب أن تهتم بها
الحكومة في هذه الأوقات

لم يلزمهما القضاء وان سحى واقام المسافر ثم ما قالهما القضاء
 بقدر الصحة والاقامة وقضاء رمضان شأ فرقه وان شأنا به
 وان لخره حنة دخل رمضان اخر صام رمضان الثاني وقضى الاول
 بعد ولا فدية عليه والحامل والمريض اذا خافا على ولدهما افطرا وقضا
 ولا فدية عليهما والتسبيح اليك الذي لا يقدر على الصيام يقض ويطلع
 لكل يوم مسكنا كما يطعمه في الكفاية ومن مات وعليه قضاء
 رمضان وصي به اطعمه عنه ولية لكل يوم مسكنا نصف صاع من
 او شأ من تمر او زبيب شعير فان لم يوصي لم يلزم الورثة الطعام
 ومن دخل في صوم التطوع ثم افسد قضاءه فاذن بالقبض واسلم الكافر
 في نهار رمضان مسكنا بقبضة يومها وشأ ما بعده وتم بقضا ما مضى منه
 ومن اغشى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغما وفيه نكاح
 واذا افان الجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه واذا خاض المسكر
 افطس وقضى فاذا قدم النساء وظهرت الحياض في بعض النهار امسكا
 عن الطعام والتسبيح بقبضة يومها ومن سحر وهو يظن ان الفجر لم يطالع
 او افطر وهو يرى ان الشمس قد غابت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع وان الشمس
 لم تغرب ففقه ذلك اليوم ولا كفارة عليهما ومن شاك في طوع الحج
 فيستحب ان لا يستحى فان فعل فصومه تام ومن راي هلال الفطر
 وحده لم يفطر ولو كان بالشمس علمه لم يقبل هلال الفطر الشهادة
 رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن باكتفاء علمه لم يقبل الشهادة
 يقع

من سحر وهو يظن ان الفجر لم يطالع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غابت ثم تبين ان الفجر كان قد طلع وان الشمس لم تغرب ففقه ذلك اليوم ولا كفارة عليهما ومن شاك في طوع الحج فيستحب ان لا يستحى فان فعل فصومه تام ومن راي هلال الفطر وحده لم يفطر ولو كان بالشمس علمه لم يقبل هلال الفطر الشهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن باكتفاء علمه لم يقبل الشهادة

يقع العلم بخبره باب الاعتكاف الاعتكاف مستحب وهو التمسك بالمسجد
 مع الصوم ونية الاعتكاف ويحرم على المعتكف الوطء والنس والقبلة
 ولا يخرج من المسجد الا الحاجة الانسانية من الحاجة ولا بأس بان يتنعم ويأكل
 في المسجد من غير ان يحضر التسليخ لا ينكح ولا يجبر ويكره له التمتع
 فان جامع المعتكف ليلا او نهارا فاسيا او عامداً يبطل شكاه
 ومن اوجع نفسه اعتكافا بام لزمه اعتكافها بلياليها وكانت
 متتابعة وان لم يشترط التتابع ولا اعتكاف المرأة الا في مسجد
 بينها **كتاب الحج** واجبة على الحر البالغ العقل والاضمان اذ قد
 طارأ والراحلة فاضا عن السكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله
 فحين عودته وكان الطريق امناً ويقبض المرأة ان يكون لها محرر
 يحج بها وزوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرها اذا كان بينها وبين
 مكة مسيرة ثلثة ايام وليا لها والواقف التي لا يجوز ان يتجاوزها
 انشأ الاحرام لاهل المدينة ذوالخليفة واهل الاعراق ذات عرق
 واهل الشام الحجة واهل التيمم ذوالحجة واهل اليمن بلكم فان قدم
 الاحرام على هذه المواقيت جاز ومن كان بعد المواقيت فوفقه
 الحرام من كان بمكة فمبغياته في الحج الحرام وفي العمرة الحلال وان ادرك الاحرام
 اغتسل وتوضأ واغتسل افضل وليس يؤتى بدين او غيبين
 اذ ان ورداء ومن طيبا ان كان له وصله وكعبين وقل الشهادة
 اني راي فيسري وتقبله فقه ثم يلبس عقيب صلواته فان كان متفردا

ان كان بين مكة والمدينة
 ذوالحجة فالحج واجب
 على كل مسلم بالغ عاقل

بالنوى بتأدية الحج والتأدية ان يقول لبيتك اللهم للبيت
 لك لبيتك ان الحمد والتعظيم لك والملك لا شريك لك ولا ينبغي ان
 يخرج بشئ من هذه الكلمات فان زاد فيها جاز فاذ التي فقرا حرم
 فليتح ما نهى الله تعالى عنه من الرفق والفسق والجدل ولا يقبل
 صيدا ولا ينسب وابه ولا يدرك عليه ولا يلبس قميصا ولا ساوياً
 ولا عامية ولا فلسوة ولا قباء ولا حقن الا ان لا يحل التعطيل
 فيقطعها اسفل الكعبين ولا يغطي رأسه ولا وجهه ولا يمشي
 طيباً ولا يخلق رأسه ولا شعر بدنه ولا يقص من لحية ولا من ظفئه
 ولا يلبس ثياباً مصبوغاً بؤرس ولا صفراً ولا يحصر الا ان يكون
 غسباً لا ينقض ولا بأس ان يعتدل ويدخل الحمام وينقل بالبيت للحمل
 ويشد في وسطه الجيب ولا يعتدل رأسه ولا لحية بالخطمي ويكثر من
 التلبس عقيب الصلوة كلما علا شرفاً أو هبط وادياً وتقي ركباً وياً
 الاسجد فاذ دخل مكة ابتدأ بالمسجد الحرام فاذ غاب البيت كبر
 وهلل ثم ابتدأ بالحجر الاسود فاستقبله وكبر ورفع يديه واسلمه
 وقبله ان استطاع من غير ان يودي مسياً ثم اخذ عن عنقه مما يلي اليا
 وقد اضطلع قبل ذلك رداءً فيطوف بالبيت سبعة اشواط ويجعل
 طوافه من وراء الحطيم ويرقل في الاشواط الثلث الاول ويمشي فيما بقي
 على هيئته ويستلم الحجر كما قره ان استطاع ويجتم بالاسلام الطواف
 ثم ياتي للقمام فيصلي عند ركعتين او حيث ما تنس من المسجد وهذا

طواف

هذا هو طواف البيت
 الذي عليه السلام
 صلى الله عليه وسلم
 في حجه الوداع
 وهو طواف
 البيت سبعين
 مرة

طواف القدوم وهو ستة وليسوا واجب ليس على من مكه طواف القدوم
 ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويقرأ
 على النبي عليه السلام ويدعو الله تعالى حاجته ويخط نحو المروة وتقي
 على هيئته فاذ بلغ الى بطن الوادي سعي بين الميادين الاضحية ساجداً
 وهذا في المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا شوط
 وبعد فيطوف سبعة اشواط يتدأ بالصفا ويحتم بالمروة ثم يقسم
 مكة حراً ما يطوف بالبيت كما بدأه له فاذ كان قبل التروية ينظم
 الامام خطبته يعلم الناس فيها الخروج الى هنا والصلوة بغير التوقف
 ولا فحشة فاذ اتمم الحج يوم التروية بمكة خرج الى منافقاهم بها حتى
 يصلي الغر يوم العرفة ثم توجه الى العفا فانه يقيم بها فاذ اتمم التمشي يوم
 عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر يتدري فيخط قبل الصلوة خطبة
 يعلم الناس فيها الصلوة والتوقف فيعرفه والمذلة ورجل الجار والتخوض
 التبراة وصلى بهم الظهر والعصر وضأ الظهر باذان وفاتين ومن على
 قمر حله وحده صلاتين واحدة منها في وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال ابو يوسف وتهدر ويجمعها المنفرد ثم توجه الى الموقف
 فيقف بفر الجحر وعرفا كلها موقوف لا يطر عرفة وينبغي الامام
 ان يقف فيقول على راحلته ويدعو ويعلم الناس اناساً وينتج
 ان يغسل قبل الوقوف بعرفة ويحتم بدق الداء فاذ غربت الشمس
 الامام والناس معه على هيئتهم حتى ياتوا من دلة فتر لوابها والمسيح

ان ينزل بعرب الجبل الذي عليه البعثة يقال له قرح وبعث الامام بالثقة
العرب والعشائر اذ واقامه ومن صلت المغرب في الطريق عمن عند البعثة
وتعبد جميعا الله تعالى فاذا طلع الفجر صلا الامام بالناس الفجر تجلس ثم وقف
ووقف الناس معه قدما والمرتفعة كلها موقف لا بطن محبب واذا
ثم افاض الامام والناس قبل طلوع الشمس حتى ياتوا مائة قبدي بحجر البعثة
فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الحذف بكر مع كل حصاة
ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة ثم يخرج ان احب ثم يخلق
او يقصر الخلق فضر ودرجله كل سنة الا النساء ثم ياذنكم من يومه
ذلك ومن الغدا ومن بعد الغدا طواف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط
فان كان بين الضفا والمروة عقيب طواف القدوم ثم يرمي في هذا الطواف
ولا يصح عليه فان لم يكن قد تم السعي رمل في هذا الطواف ويصح بعده على ما
قدمناه ودرجل له النساء وهذا الطواف هو المعروف في الحج وبكره ثم
عن هذا الايام فان اخره عنها ثم قدم عند البعثة رجوعه ثم يعود للبيت
فيقيم بها فالتسعين من يوم الثاني من الحج والثلث ببعدي بالتي
تلي السج فيرميها بسبع حصيات بكر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو
ثم يرمي اليه تلبها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي بحجر العقبة كذلك ولا يقف
عندها فاذا كان من العدي الحجاز والثلث بعد زوال الشمس كذلك فاذا اراد
ان يسجد انصرف الى مكة وان اراد يقيم في الحجاز والثلث في يوم الرابع بعد
زوال الشمس فان قدم الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر عمن عند البعثة

رجوعه وبكره ان يقدمه لانتها ثقله في مكة ويقوم بمسكنه برمي فاذ انزل
مكة نزل بالبعثة من البيت سبعة اشواط لبر ما فيها وهذا طواف القدوم
وهو واجب الا اهل مكة ثم يعود الى اهلها فان لم يدخل الحرم مكة ونوجه
الى عرفا ووقف بها على ما قدمناه سقط عنه طواف القدوم ولا ياتي عليه
لتركه ومن ادرك الوقوف بعرفة بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع
الفجر يوم النحر فقد ادرك الحج ومن اجاز بعثه وهو يقيم او يقيم على ايام
بعدها فاعرف اجزائه ذلك عن الوقوف والمروة في جميع ذلك كالحج غير ان
لا تكشف راسها وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمي
في الطواف ولا تسع بين الملبس ولا تخليق ولا تقص باب الفرات
الفران افضا عند نوافل التمتع والافراد وصفت الفران ان يهتد بالعمرة
والحج مع من المقات ويقول عقب الصلوة اللهم اني اريد العمرة والحج
فيسهلي وتقبلهما فانه اذا دخل مكة ابتداء فطاف بالبيت سبعة
اشواط ثم رمل في الثلث الاول منها وسبع بعدها بين الضفا والمروة وهذه
افعال العمرة ثم يطوف بسبع طواف القدوم ويسعى بين الضفا والمروة كما
يتن في المفرد واذا روي الحرة يوم النحر في شاة او يفر او بدنه او سبع
وحيد بدنه فهذا دم القران فان لم يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام فحج
آخرها يوم عرفة فان فاته الصوم حتى في يوم النحر لم يجزه الا ان يقيم الصوم
سبعة ايام اذا رجع الى اهلها وان صامها بمكة بعد فراه من الحج جاز وان لم
يدخل القارن مكة ونوجه الى عرفات فقد صار افضا اي لتركه لعمرة

ان يسجد في مكة

بالوقوف وبطلان عذوبة الفزان وعلمه لم يرض العزة وعبد فضاؤها
باب التمتع التمتع افضل من الاقامة عندنا والتمتع على وجهين متمتع
 الهدي ومتمتع لاسوق الهدي وصفه التمتع ان يستدي من الميثاق فيخرج
 ويدخل مكة فيطوف لهما ويسبح وتعالى ويقصر فيحرم من عرفة ويقطع الحنية
 اذا ابتداء بالوقوف ويقوم بمكة حالاً فاذا كان يوم التروية احرم بالتحج من
 المسجد ويعمله ما يفعله الحاج المفرد وعلمه دم التمتع فان لم يجد فسيماً ثلثة
 ايام في الحج وسبعة اذا رجع اليها وان اراد التمتع ان يسوق الهدي لرمي ساق
 هديه فان كانت بدنة فقلدها بمزادة او فعل واستعرا بدنة عند بني يوسف
 ومحمد حمها لله وهو ان يشق سنماها من الجانبا الايمن ولا يشق عند الجنبه
 رحمه الله عليه فاذا دخل مكة طافا وسبع ولم يخلج فيحرم بالتحج يوم التروية فان
 قدم الاحرام قبل جاز وعلمه دم فاذا حلق يوم النحر فدخل من الارامين وليس
 لاهل مكة تمتع ولا فزان وانما هم الافاضة فاذا عاد التمتع للبدنة بعد
 فراغه من العزة ولم يكن نسأ الهدي بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج
 قطع لها قبل ثلثة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فيها واحرم بالحج كان تمتع
 وان طاف العمرة قبل الحج اربعة اشواط فصاعداً ثم حج من عامه ذلك لم يكن
 متمتعاً واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرون من الحج فان قدم الاحرام بالحج
 علمها زحرامه وانعقد حجها فاذا حضرت المرأة عند الاحرام اغتسلت
 واحرمت وصنعت كما يصنع الحاج غير انها لا تقوف بالبيت حتى تظفر
 وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيادة انصرف من مكة ولا تسع عليها

لترك الوقوف الصبر والله اعلم **باب الحياض** اذا طيب المحصر
 فعليه الكفارة فان طيب عضواً كما لا فاذ فعله دم وان طيب
 اقرص عضو فعليه صدقة وان لبس ثوباً مخيطاً او غطى رأسه يوماً
 كما لا فعله دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربع رأسه
 فصاعداً فعليه دم وان حلق اقل من ربع فعليه صدقة وان حلق اقل من
 الخمس فعليه دم عند بني حنيفة رحمه الله عليه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 فعليه صدقة وان حلق اقل من ثلثه فريده ورجليه فعليه دم وان قصر يد او رجليه
 فعليه دم وان قصر اقل من خمسة اظفار فمقرقة من يديه ورجليه فعليه
 صدقة عند بني حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه دم
 وان طيب او حلق او لبس من غير فهو مخير ان شاء في شيء او شاء
 تصدق على ستة مساكين بثلثة اشوع من طعام وان شاء صام ثلثة
 ايام وان قبل او نسي شهوة فعليه دم ومن جامع في احد السبيلين
 قبل الوقوف بعقر فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسد
 الحج وعليه القضاء وليس عليه ان يعاقر امرأته اذا حج بها في القضاء ومن
 جامع بعد الوقوف بعقر فمضي حجه وعليه بدنة وان جامع بعد الحلق
 فعليه شاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط افسدها
 ومضيها وقضاه وعليه شاة وان وطئ بعد ما طاف اربع اشواط
 فعليه شاة ولا يفسد حجه ومن جامع ناسياً كانه كن جامعاً عامداً
 ومن حلف حلفاً لله ومعه ثوباً فعليه صدقة وان طاف جنباً فعليه

شاة ومن طاف طواف الزيادة فحدها فعليه شاة وان كان جنباً فعليه بدنة
والافضل ان يعيد الطواف ما دام بمكة ولا يذبح عليه ومن طاف طواف النية
فحدها فعليه صدقة وان طاف اجنباً فعليه شاة ومن طاف الزيادة
ثلاثة اشواط فمادونها فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط ففي محرماً بالذبح طوافها
ومن ترك ثلثة اشواط من طواف القعدة فعليه صدقة وان ترك طواف القعدة في
اربعة اشواط منه فعليه شاة ومن ترك السبعين بين القضا والمروة فعليه شاة وتحتج
تامة ومن فاض من عتق قبل الامام فعليه دم ومن ترك الوتوف بالمدن فحدها
ومن ترك ذي الحجة والثالثة الايام كلها فعليه دم وان ترك ذي الحجة واحد فعليه
دم ومن ترك ذي الحجة والثالثة فعليه صدقة وان ترك ذي الحجة العقب في يوم نحر
فعليه دم ومن اخرطوا حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند الحنيفة ورحمة الله
وكذلك ان اخرطوا الزيادة عند الحنيفة واذا قتل المحرم صيداً وذبحه
من قبله فعليه الجزاء سواء عند يستوي في ذلك العام والانس والبدن والعابد
والجائر سواء عند الحنيفة وفي يوسف ان يعوم ليقب في المكان والذي
قد فيه وفي قرب الواضع منه ان كان في البرية فيقومه ذواعد لم يمت هو مختار
في القيمة ان شاء اشاع بها هدياً فذبحه ان بالغت قيمته هدياً وان
شاء استشري بها صلحاً فقصده وبه على كل مسكين نصف صاع من لبن
او صاعاً من تمر او شعيرة ان شاء صام عن كل نصف صاع من نصف صاع من
تربو ماو عن كل صاع من شعيرة يوماً فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مختار
ان تصدق به وان شاء صام عنه يوماً كاملاً وقال محمد رحمه الله يجب في الصيد

التقدي فبالمدن فبالطبي شاة وفي قطع شاة وفي الاربعاء وفي النعمت
بدنه وفي البر يومئذ يربطوش ومن جرح صيداً او نفع شعيرة او قطع
عضواً منه ضمن ما نقص منه وان نفع ديش طائر او قطع قوائم صيداً
من غير الاضلاع فعليه قيمة كاملاً ومن كسر من صيد فعليه قيمة فان جرح
من البيض فرج قيمة فعليه قيمة جثاً وليس في قتل الغراب والحداة والذئب
والخيط والعقرب والفارة والكلب العفيرة وليس في قتل العوض والبرغوث
والفردشة ومن قتل قملة تصدق بما شاء ومن قتل جراداً تصدق بما شاء
ومرقة خبز من جرادته ومن قتلها الاكل فله من الصيد كالسباع ونحوها
فعليه الجزاء ولا يجاوز قيمتها شاة وان صالها سبع على محرم فعليه ولا شيء
عليه فان اصبر المحرم الاكل لم يصبه فقتله فعليه الجزاء ولا بأس ان يذبح المحرم
الشاة البقرة والبيعه والذجاج والبط الكسرى وان قتل حماماً سروراً
او طيراً سناً فحدها الجزاء واذا ذبح المحرم صيداً فذبحه ميتة لا يحل
اكلها ولا بأس ان يأكل المحرم لحم صيداً فماد محالاً وذبحه اذ لم يذبح
المحرم عليه ولا امره بصيده وفي صيد المحرم اذ ذبحه لخال الجيرة وان
قطع حشيش المحرم او شجرة الذي ليس بمأوك ولا هو كما يقتنه ان من عليه
قيمته وكل شيء فعلة القارن فماد ذكرنا ان فيه على المارد ما فعليه دمان
دم الحجة ودم الجرحه الا ان يتجاوزا الميقات من غير ان يذبح المحرم بالجرعة
ويحج فيلزمه دم واحد واذا اشترك جماعة في قتل صيد فكل واحد منها
الجزء كاملاً وان اشتركوا لاولاً في قتل صيد لم يحرم فعلها بالجرعة واحد

واذا باع اللحم صبدا او بانه فابيع باطل **باب الاحصاء** اذا احصى اللحم
بعد قوا واصابه مرض منعه من المضي حله التحل لو قبل له ابعث شاة فتخرج
في لحمه وواعد من تحلبها يوما بعينه بذبحها فيه ثم تحلل وان كان قلوبا
بعث بديين ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في لحم ويجوز ذبحه قبل يوم
التحريم عند اخفيفه دمه الله وقال لا يجوز الذبح للحصبة الا في يوم التحن
وجوز للحصبة ان يذبح متى شاء والمحصب بالحي اذا تحلل فعليه حجه وعمره
وعلى المحصب بالعمرة القضاء وعلى النادر حجه وعمران واذا بيعت المحصب
وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم ذل الاحصار فان قدر على ادراك الهدي
والحي لم يجوز له التحلل ولزمه المضي وان قدر على ادراك الهدي دون الحي
جاز له تحل وان قدر على ادراك الحي دون الهدي جاز له التحلل استحسنا
ومن احصر عكة وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصرا وان قدر
على احد هما فليس بمحصر **باب الضوابط** ومن اعزم بالحي ففاته الوقوف
بعثت حتى طلع الفجر من يوم التحريم فانه حي وعليه ان يقف ويصلي
ويتحلل ويقضي الحي من قائل ولادم عليه والعمرة لا تقوت وهي جائزة
في جميع السنة الا خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام
التشريق والعمرة سنة وعلى الاحرام والطواف والتسبيح والله اعلم
باب الهدي ادناه شاة وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم محرمة
في ذلك التي كله فضا عدا الا من اصابه فان خرج منه بجزء ولا يجوز
في الهدي مقطوع الاذن او اكثرها ولا مقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل

ولا ذاهبة العين ولا العفاء التي لا يمشي اليه المسكين والشاة في كل شاة
الا في موضعين من طواف اذ يارب جنبا ومن جامع بعد الوضوء فبعث
فانه لا يجوز الابدنة والبدنة والبقرة يحزى كل واحدة منها من
سبعة اذ كان كل واحد من الشراكين يد القرنة فان اراد احدهم
بمنصبه اللحم يجوز الباقي ويجوز الاكل من هدي التطوع
والمتع والقران ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدي
التطوع والمتعة والقران الا في يوم التحريم ويجوز ذبح بقية الهدايا اي وقت
شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في لحم ويجوز ان ينصبها على مساكين
لحم وغيرهم ولا يجزى تغريفا الهدايا والا فضل في البدن التحن وفي البقر والغنم
الذبح والا ولد ان يوثق الانثى ذبحها بنفسه اذا كان يحسنه وينصف
جلدها وخطاؤها ولا يعطى اجرة الخزان منها ومن ساق بدنة فاضطر الى
دكوبها وكبها وان استغنى عن ذلك لم يكرهها وان كان لها لبن لم تجلبها ونحو
ضرعها بالاء البار حتى ينقطع اللبن ومن ساق هديا فعطى فان كان
تطوعا فليس عليه غيره وان كان واجبا فعليه ان يقيم غير مقامه
وان اصابه عيب كبير اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء واذا
عطيت البدنة في الطريق فان كانت تطوق عاخرها وصنع نعلها بدمها
ومر بها فاصفحها ولم يأكل منها هو ولا غيره من لا غنيا وان كانت
ولجئة اقسام غيرها مقامها ووضعت بها ما شاء وبعده هدي تطوع
والمتع والقران ولا يقادرم الاحصار ولادم الحيايات

كتاب البيوع البيع ينقضي بالانحياز والقبول اذا كانا بلفظ التام
 فاذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل في
 المجلس وان شاء رده وانما قام من المجلس قبل القبول بطل الانحياز
 فاذا حصل للمجلس والقبول لزم البيع ولا خيار لو احدى منهما الا من عيب عدم
 روية والاعراض المشار اليها لا يجزى له معرفة معدرها فيجوز البيع والاعراض
 المطلقة لا تنقضي الا ان تكون معرفة القدر والصفة ويجوز البيع بمن حال
 اذا كان الاجل معلوما ومن اطلق التمس في البيع كان على غالب تصد البطلان فان كانت
 النقود مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدهما ويجوز بيع الصغار والجنين
 مكابله ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن بحره بعينه لا يعرف
 مقداره ومن باع صبرة طلع كل قفيز بدوهم جاز البيع في قفيز واحد عند
 الحنفية الا ان يسمى جملة قفيزاتها وقال البيع جائز ومن باع قطع غنم
 كل شاة بدوهم فالبيع فاسد في جميعها وكذلك من باع ثوبا ما دارة
 كل ذراع بدوهم ولم يسم جملة الذراعان وقال لا يجوز بيع الخمر في هذه الوجوه
 كلها ومن ايسر صبرة على ثمنها مائة قفيز بما تارة بدوهم فوجدتها اقل كان
 المشتري بالخيار انشاء اخذ الموجود بمجته من الثمن انشاء فسخ البيع
 وان وجدها اكثر فزيادة للبايع ولا خيار للمشتري ومن اشترى ثوبا
 على ثلث عشرة اذرع بعشرة دراهم وارضا على ثمنها مائة ذراع بما تارة
 بدوهم فوجدها اقل فامشترى بالخيار انشاء اخذها بجملة الثمن وانشاء
 تركها وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه في المشتري ولا خيار للبايع

وان قال بعثتها على ثمنها مائة ذراع بما تارة بدوهم فوجدتها
 ثلثه وهو بالخيار انشاء اخذها بمجته من الثمن وانشاء تركها وان وجدها
 ثلثه كان المشتري بالخيار انشاء اخذ الجميع كذا ذراع بدوهم وانشاء فسخ
 البيع ومن باع دارا دخليا وها في البيع وان لم يسم ومن باع ارضا دخليا
 فيها من الخضر والشجر في البيع وان لم يسم ولا يدخل الذرع في البيع الارض
 الا بالتسمية ومن باع نخلا وشجرا فيه ثمره فثمره للبايع الا ان يشترطها
 المتبايع ويقال للبايع اقطعها وسلم للبايع المتبايع ومن باع ثمره لم يبد
 صلاحها وقد بدا جاز البيع ويجب على المشتري قطعها في الحال فان شرط
 تركها على الخضر فسد البيع ولا يجوز ان يبيع ثمره ويستثنى منها انطالا معلوما
 ويجوز البيع الحنفية في سبيلها وبالف في قشره ومن باع دارا دخل البيع
 مفاتيحها غلوقها واجرة الكيال وناقدا تمس على البيع واجرة وزن الثمن
 على المشتري ومن باع بسلعة ثمن قبل المشتري دفع الثمن ولا فائدة في
 الثمن قبل للبايع سلم البيع وان باع بسلعة او ثمنين قبل لهما
 سلا معا **باب خيار الشرط** خيار الشرط جاز في البيع للمشتري
 ولها الخيار ثلثة ايام فادونها ولا يجوز اكثر منها عند الحنفية وحاشا لله
 وقال لا يجوز ان يسمى مدة معلومة وخيار البيع يمنع خروج البيع من ملكه
 فان قبضه الغني لم يملك في يده فبقيته وخيار المشتري لا يمنع خروج البيع
 من ملك البايع الا ان المشتري لا يملك ولا يدخل في ملكه عند الحنفية رجم
 الله وعندهما يملكه فان هلك في يده هلك بالثمن وكذلك ان دخله عيب

فابيع فاسد وكذلك لو باع عبدا كان يستخذهه البائع شهرا او دارا كان
يسكنها البائع مدة معنومه او كان يقرضه المشتري دججا او على ان يهدى له
عدبة ومن باع عبدا كان يسهلها له رأس الشهر فابيع فاسد ومن باع جارية
او حمارا فسد البائع ومن اشترى ثوبا كان يقضه البائع ويحبضه قيصا ويشا
او نغالا كان يحذوها ويشترىها فابيع فاسد وابيع لئلا تبرؤ المهره وهو
النصارى وفطريه وذا لم يعرف الثيابان فذلك فاسد ولا يجوز البيع بالحصا
والدباس والنظف وقدم الجوز فان نواضيا يستطاع الاجل قبل ان يأخذ الثياب لئلا
والدباس وقبل قدوم الحاج جاز البيع واذا قبض المشتري ببيع في البيع الفاسد بامر
البائع وفي العقد عوضا لكل واحد منهما حال ملك المبيع وترقته قيمته وكذا لو
من المتعاقدين شيئا فان باعه المشتري فتربعه ومن باع بين حتر وعبد وناه
ذكيته ومثله بطل البيع فيها وان باع بين عبد ومذبر او عبده وعبد غيره فبطل العقد
في العبد بخصته من الثمن ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمسح وغز التوم على
سوم غيره وعن باقي الخبيثات المأخوذ بالبادي والبيع هذا اذا كان للمجعة وكل ذلك بكرة ولا
بكرة به العقد ومن ملك مملوكا صغيرا من اعداء ذرعه ثم من لا حزم يقرق بينهما
وكان له اذا كان احدهما اكبر من الآخر صغيرا فان فرق بينهما **باب**
الاقالة الاقالة الاقالة جارية في البيع عيش الثمن الاول فان شرط
اكثر منه او اقل فالتشط باطل ويؤد مثل الثمن الاول ويصح في خفية فتربع
بيع جديد يفتق غيرهما في قولنا به حنيفة رحمه الله وهذا ان الثمن لا يفتق فحقه
الاقالة وهذا ان البيع يفتق منها فان هلك بعض المبيع جاز الاقالة في باقيه

باب المراجعة والتولية المراجعة نقلها ملكه بالعقد الاول بالتمس الاول مع
زيادة ربح والتولية نقلها ملكه بالعقد الاول بالتمس الاول من غير زيادة
ولا تنقض المراجعة والتولية حتى يكون العوض مما له مثل ويجوز ان يضيف
الحوائس لما لا يهره القصار والقبيح والطرار والقتل واخره حمل الطعام وبضوك
قام على كذا ولا يقول اشترى به كذا فان اطلع المشتري على خيانه في المراجعة
فهم بالخيار عندنا في حنيفة رحمه الله فاشاء اخذ به جميع الثمن واشتارده وان
اطلع على خيانه في تولى اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف يحط فيها
وقال محمد لا يحط فيها ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز بيعه حتى
يقبضه ويجوز بيع العقد قبل القبض عندنا في حنيفة واليه يوسف قال
محمد لا يجوز ومن اشترى مكيلا مكابله او موزونا موزونة فلكانه
او فترقه ثم باعه مكابله او موزنه لم يجز المشتري منه ان يبيعه
ولا يكمله حتى يعيد اكبل والوزن والتقدير في الثمن قبل القبض جائز ويجوز
للمشتري ان يرد البائع في الثمن ويجوز للبائع ان يرد في المبيع ويجوز ان يحط
من الثمن ويتعلق الاستحفا في جميع ذلك ومن باع بغير حال ثم بطله اجاز
معه ما صار ومؤخره وكل من حال اذا اجله حبس صار مؤجلا لا انقض
فان تأجله لا يفتح **باب الربو** الربو المحرم مكبل او موزون يبيع بحبسه
متفاضلا فالعقد الكيل مع الحبس والوزن مع الحبس فان بيع الكيل
او موزون بحبسه مثالا بطل جاز يبيع وان تفاضا لم يجوز البيع والكثرة
بيع الخبز بالترقي مما فيه الربو الا مثالا بغيره فاذا عذب الوضعا الحبس

رهون لمداهم وانما يبرو المكمل والنورون فان رهنه بحسب ما يملك
 هرون مثلها من الدين وان اختلفا في الجودة والقياس ومن كان له دين على غيره
 فاحذنه من دينه فانقصه ثم علم انه كان زبونا او قرضه له عند
 حذيقه وممن وقال ابو يوسف في رد مثل الزنوف ورجع بالحبس ومنه
 عدين بالمداهم فقفى حقه احداهما لم يكن يدان يقبضه حتى يوثق
 بالتي تدبر وانما كل الرهن المدين او العدل او غيرهما يبيع الرهن
 عند حلول الدين فالوكالة جائرة فان شرطنا لوكا لغير عقد الرهن
 فليس هو الرهن بل هو ما يتخذ وانما الرهن ينعقد والدين ان
 يطالب الرهن بدينه ويجيبه وان كان الرهن في يده فليس ان يمكنه
 من بيعه حتى يقضيه الدين من غنه فاذا انقضاء الدين قبل ان يسلم الرهن
 اليه واذا باع الرهن بغير اذن المدين فالبيع موقوف فان اجاز المدين بان
 البيع وافاقضا الرهن بدينه جاز وان اعق الرهن عبد الرهن بقدره
 فان كان الدين حال طوبى باده الدين وان كان مؤجلا اخذ منه قيمة العبد
 فجعلت رهنه مكانه حتى يحل الدين وان كان الرهن مخرقا استعج العبد
 فقفى بها الدين ورجع العبد على مولاه وكذلك ان استهلك الرهن
 ضمنه واستهلكه اجنبية فالمدبر هو المضم في ضمنه وبأخذه القيمة فكون
 رهنه بقدر المدين وجباية الرهن على الرهن مضبونة وجباية المدين
 على الرهن تسقط من دينه بعد رها ورجع المدين بالفضل وجباية
 الرهن على المدين وعلى مالها هدر وجره البطل الذي يحفظ فيه الرهن

على المدين وكذلك ان مضى الرهن فدواه على المدين وجره الربا على الرهن
 ونفقة الرهن على الرهن ونفاقه للرهن فيكون وهما مع الاصل فان
 هلك هلك بغير شيء وان هلك الاصل وبقي الثمن افنكته الرهن بحسب
 الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة الثمن يوم التفكاك فيما اصاب
 سقط من الدين بقدرها وما اصاب الثمن افنكته الرهن به وتجوز الزيادة
 في الرهن ويبيح في الدين عند الجحقة وتضمنها ولا يصح في الرهن
 بها وان رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما جاز وجميعها
 رهن عند كل واحد منهما والمضمون على كل واحد منهما حصة دينه فيها
 فان قضا احدهما دينه كانت كلها رهنه في بدل الآخر حتى يستوفي دينه ومن
 باع عبدا على ان يرهقه المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري
 من تسليم الرهن لم يجبر عليه وكان البايع بالخيار انشاء رهن بترك الرهن
 وان شاء ففنى البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع فيه الرهن
 رهنه والمدين ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته واولاده الصغار
 وخادمه الذي في عياله وان حفظه بغير من في عياله او دفعه ضمن المدين
 واذا انقضاء المدين في الرهن هلك ضمنه ضمان الغيب ببيع قيمته واذا عاد المدين
 الرهن الرهن فقبضه خرج من ضمان المدين فان هلك بغيره الرهن هلك بغير
 شيء والمدين ان يسترجعه اليه فاذا اخذه عاد الا ان هلك وانما الرهن
 باع وقبض الرهن وقبض الدين وان لم يكن له وجه فقبضه له وميتا ونسبه
 واقته علم **باب الخلع** لا سببا الموجبة للخلع الا الصغر والرق والجنون

الخلع والرق والجنون
 لا سببا الموجبة للخلع الا الصغر والرق والجنون

ولا يجوز إلا بادن وليه ولا تصرف العبد إلا بادن سيده ولا يجوز تصرف المملوك
 المتكفل بحال ومن باع من هؤلاء شيئا واشتراه وهو يعقل البيع والتكفله
 والولي بالخيار إن شاء أجاز له إذا كان له فيه مصلحة وإن شاء فسخه
 وهذه المصلحة التي توجب الحرج لا تقول دون فلا فعال وهتبي والجون لا يصح
 عقودها ولا إقرارها ولا يقع حاله قهرا ولا عنهما فإن أتاها شيئا لزمها
 ضمانه وأما العبد فاقوله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فإن
 أقر بما لزمه بعد الحقب لم يلزمه في الحار وإن أقر بعد أو فسخ لزمه في الغالب
 طلاقه وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز على السفيد إذا كان عاقلا بالغاً رشداً ونفياً
 فيه ماله جائز وإن كان مبتدراً معسداً ينفذ ماله فيما لا غرض له ولا مصلحة فيه
 إلا أنه قال أبو حنيفة إذا بلغ العلام غير رشداً لم يسلم له ماله حتى يباع خفياً
 وعشرين سنة فإن تصرفه بآله قبل ذلك نفذ تصرفه فإذا بلغ خفياً وعشرين سنة
 سلم له ماله وإن لم يوسمه الرشيد وقال الجعفي على السفيد يمنع من تصرفه في ماله
 فإن باع لم ينفذ بيعه وإن كان فيه مصلحة أجاز له الحاكم وإن اعتق عبداً نفذت
 وكان على العبد أن يبيع في قيمته وإن تزوج امرأة جاز نكاحه فإن سخط لها مهرها
 جاز منه مقدار مهرها وبطل الفصل وقال لا يقبل بلغ خمساً وعشرين سنة أو ثلثين
 وهو السفيد غير رشيد لا يدفع إليه ما لا بد له منه بوسن الرشيد ولا يجوز نفقة
 فيه وتخرج الزكوة من مال السفيد وينفق على أولاده الصغار وزوجه ومن حجب
 عليه نفقته من زوجه أو ماله فإن أراد حجة الإسلام لا يمنع منها ولا بالتفريق
 النفقة إليه ولكن يسلمها إليه شقة من الخراج ينفقها عليه بغير حرج في مرضه ولا في

بوصايا

بوصايا في العتق وبوصية العتق إذا كان من ثلث ماله ويلو في العلام بالاحتلام
 والاختلال والافتزال إذا وطئ فإن لم يوجد ذلك حتى يتم له ثمان عشرة سنة
 عند أبي حنيفة ويلو في الجارية بالحيض والاحتلام والميل فإن لم يوجد ذلك
 حتى يتم ثمان سبعة عشر سنة وقالوا إذا تم للعلام والجارية خمس عشرة
 فقد بلغا وإذا رافق العلام والجارية واشكل مرهما في الملوقة وقال أبو حنيفة
 قال يقول قولها وأحكامها أحكام الباطن وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يصح
 الدين على المملوك وأوجب الدين على رجل وطب غرماؤه حبسه بغير علم جعفي
 وإن كان له مال لم تصرف فيه الحاكم ولكن يجلب إليه حتى يبيعه في دينه فإن كان له
 درهم ودينه درهم فبها التبايع بغير امره جاز وإن كان دينه درهم وله دينار
 باعها التبايع في دينه وقالوا إذا طلق بغير ماله المملوك بغير امره ثم ذك
 عليه حجب التبايع عليه ومنعه من البيع والتفليس ولاه فله حتى لا يضر بالغرماء
 وباع التبايع ماله إن امتنع المملوك من بيعه وقسمه بين غرماءه بالحصف فإن
 أقر في حاله بغير امره ذلك بعد قضاء الدين وينفق على المملوك من ماله
 وعلى زوجته وأولاده الصغار وذولادهم فإنه لم يعرف للمملوك
 وطالب غرماءه وهو يقول لا مال لي حبسه في كل دين لزمه بغير علم
 حصل فيه بد كتم البيع وبدل الرض وفي كل دين الرض بعد كتم البيع
 ولم يجسه في ما سوى ذلك كعوض المصنوع والمقبوض والرجاء به إلا أن تقوم
 بليتة إن له مالا وإذا جسه ألفاً شهرين أو ثلثة أشهر سأل عنها فأنه
 ينكحها ماله بغيره وكذلك إذا أقام البيتة أنه لا مال له ولا يجوز

بينه وبين غرائفه بعد خروجه من الجسد يارز مؤنه ولا يمنونه من
التصرف والتصرف ياخذون فضل كسبه يفسم بينهم بالخصم قال
اذ افاكسه الحاكم حال بينه وبين الغطاء الا ان يغيب البينة انه قد حصل
مال ولا يخرج على الفاسق اذا كان مصابا له والفسق لا رمية والطاوي
سواء ومن اكل من عنده مائة لرجل بعينه اثناع عشر منه وصاحب المتاع اسوة
للعطاء فيه **كتاب الافراد** الافراد اخبار عن ثبوت حق الغير على نفسه اذا اقر
لغيره ليلع العاقل بحق لزمه اقراره بمجهول لا كان ما اقر به او محلوها ونظما
بين مجهول فان قال لقولان على شيء لزمه ان يبين حاله قيمة والعول فيه قوله
مع بينه ان ادعى المقر لأكبر من ذلك واذا قال له على مال فامر جمع في بيانه
اليه وبغيره قوله في القليل والكثير وان قال له مال عظيم لم يصدق في أقل
منه ما في درهم وان قال على درهم كثره لم يصدق في أقل من عشرة دراهم وان قال
على درهم فبني ثلثة الا ان يبين أكثر منها وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق في أقل
من احد عشر درهم وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق في أقل من احد وعشرين
درهما واذا قال له على وكذا فقد اقر بدين وان قال عندي ومعي فهو اقرار
بأمانة في يده واذا قال لشركه رجل به عليك الف درهم فقال لا ترتها وانتقد
او اجل بها وقد قضيت كما فيها اقرارا نف ومن اقر بدين مؤجل فصدقه قوله
في الدين وكذا في اثناء حل لزمه الدين المقرح الا ويستخلف المقر في الاجل
اقر بدين مستقلا باقراره مستثنى ولزمه اثبات سواء استثنى الاقل والاكثر
فان استثنى الجميع لزمه الافراد وبطل الاستثناء وان قال له على مائة درهم الادبنا

او لا نفيد

او لا نفيد حطه لزمه مائة درهم الا في الدين والافراد عندهما وعند محمد
يلزمه الافراد وبطل الاستثناء فان قال له على مائة درهم لزمه مائة درهم وان
قال له مائة وثوب واحد لزمه ثوب واحد والبرقع في تعقيب المائة اي اي ثقله
ومن اقر بحق وقال ان شاء الله متصلا باقراره لم يلزمه الافراد ومن اقر
وشروط الخبر لزمه الافراد وبطل الخبر ومن اقر بدين واستثنى بانه لنفسه
فليقر له الدار والينا وان قال بانه هذه الدار والعرصة لقولان فهو كذا
ومن اقر بدين في قوصية لزمه التمر والقوصية ومن اقر بدين في اصطياد
لزمه الدابة خاصة وان قال غصبت ثوبا في منديل لزمه جميعا وان قال
له على ثوبين ثوب لزمه وان قال على ثوبين ثوبين لزمه عنداني
حنيفة وايه يوسف جها الله الاتي في احد وقال محمد يلزمه احد عشر ثوبا ومن
اقر بغصبت ثوبين ثوبين مع عيب في قوليه قوله مع عيبه وكذا ان اقر
غصبت ابدراهم وقال في ثوب وان قال له على خمسة في خمسة فربدا غصبت
والخمس لزمه خمسة واحدة وان قال اوردت خمسة مع خمسة لزمه خمسة
وان قال له على من درهم له عشر لزمه تسعة عنداني حنيفة رحمه الله
يلزمه الا بدين وما بعد وشتفت الغاية قال لا يلزمه العشرة كلها
وانا قال له على الف درهم من ثمن عبيد ثوبين منه ولم اقبضه فان ذكر عبيدا
بعينه قبل لزمه ان شئت العبد وخذوا الف والا فاشئ لك وان قال من
ثمن عبيد ولم يقبضه لزمه الف في قول ابي حنيفة ولو قال له على الف درهم
من ثمن عبيد واخذ ثوب لزمه الف ولم يقبضه لزمه الف ولو قال له على الف درهم

مائة وهي ذبوف وقال المقرئ جبار لزمه الجبار مع جنيته في قولنا جنيته
 رحمه الله وقال لرحم ما صدق في ذبوفنا وصدقنا ما قرره ومن قوت غضب
 او وديعة قال في الزنوف فصدق وصل جديدا فآثره ولم يصل ومن آثره
 نكاحه فله الحلقه والغصن وان آثره بسيف فله البصل والخصن والخصن وان آثره
 فله العبدان والكسوة وان آثره بالخنزير فله الخنزير وان آثره بالحيوان او ما
 ائمه فآثره بالحيوان وان آثره بالحيوان فآثره بالحيوان وان آثره
 وقال في حقه يصدق وان آثره بجارية فآثره بالرجل فآثره بالرجل وان آثره
 الرجل في مرضه فآثره بدينه ودينه في صحته ودينه في مرضه فآثره
 معلومه فدين الصحة والدين المعروف لا يسا مقدم على غيره من الديون فاذا
 قضيت وقضيت في ما كان فيها اقرب في حال المرض وان لم يكن عليه ديون في صحته
 افراد في مرضه وكان المقرئ اوله من الورثة وقرار المرض لو ادته باطل الا ان
 بصدقه فيه باقية الورثة ومن آثره لاجنيته في مرضه ثم قال هو ان ثبت نسبه
 وبطل الاقرار له ولو اقر المرأة جنيته ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها
 ومن طوق زوجته في مرضه نكاحا ثم قررها بدين ومما في العدة فله
 الاقل من الدين ومما يبرأ منها ومن الدين ومن آثره بالدم والولد
 مثله لثمة وليس نسب معروف انه ابنه وصدقه الغاوم ثبت
 نفسه وان كان مريضاً وبشارك الورثة في الميثاق ويجوز اقرار
 الرجل بالوالدين والولد والزوجة والموتى ويقبل افراد المرأة
 بالوالدين والزوجة والموتى ولا يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج او

تشهد به

تشهد به ولادتها قابلة ومن آثره من غير الوالدين والولد
 مثل الاخ والعمة يقبل اقراره في النسب فان كان له وارث معروف
 قريباً وبعد فمما يبرأ من المقرئ وان لم يكن له وارث مستحق
 المقرئ ميراثه ومن مات بوجه فآثره بالخنزير لم يثبت نفسه احبه
 وبشارك في الميثاق كذا بالاجارة الاجارة عقد على المنافع
 بعوض ولا يضيح حتى تكون المنافع معلومة والاجرة معلومة
 وما جاز ان يكون غمناً في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة
 والمنافع تارة نصير معلومة بامانة كاستجار الدور للسكنى
 والارضين للزراعة فبقية العقد على مدة معلومة اي مدة كانت
 وتارة نصير معلومة بالاجل والتسمية كاستجار جبال على ثوب
 صبي او خياطة او استجار دابة ليحمل عليها مقعداً او معلومة او
 مركبها مقشراً وتارة نصير معلومة بالتعيين والاشارة كمن
 استجار رجلاً لينقله هذا الطعام ويجوز استجار الدور
 للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شيء الا الحرام
 والقمار والظلمة ويجوز استجار الاواني للزراعة
 ولا يضيح العقد حتى يستمر ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع
 فيها ماشاء ويجوز ان يستأجر لشيء يبين فيها ويجوز ان يستأجر
 نخلاً او شجراً فاذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يبيع
 البناء والعرض ويسلمها فارغة الا ان يختار صاحب الارض

الجواب

الاجرة

ان يعجز له قيمة ذلك مقلوعاً فيملكه او يرضى بتركه على حاله فيكون
البناء لهذا والارض لهذا ويجوز استيجار الدواب والركوب والحمل
فان لطاق الركوب جاز له ان يركبها من شاء وكذلك اذا استأجر
ثوباً لليس والخلق فان قال علي ان يركبها فالان او يلبس الثوب فالان
فاركبها غيره او يلبسه غيره كان ضامناً ان عطبت لدايته او تلف الثوب
وكذلك كل ما يختص به خذلاً في المستعمل فاما العقار وما لا يختص
باختلاف المستعمل ولا ضمان عليه فاذا شرط سكنى واحد وله ان يسكن
غيره وان سمي قدراً ونوعاً عمله على الدابة مثلاً ان يقول خمسة افقر من حنطة
فلان يحمل ما هو مثل الحنطة في الفسار واقل كالشعير والسمسم وليس له ان
يحمل ما هو اضر من الحنطة كالطح والحديد ولو استأجرها ليحمل عليها
قطناً سماه فليس له ان يحمل مثلاً ورنه حديداً فان حمل فيها ك قاله اجرة له
فهو ضامن كل قيمة وان استأجرها ليركبها فاردف معه رجلاه فعطبت
ضمن نصف قيمتها ولا يجبر بالنقل وان استأجرها ليحمل عليها مقداراً
من الحنطة فما اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل مع اجرة قد والموزون
له في مدة وان كلف الدابة بلجامها وضميرها فعطبت ضمن عذابه حنيفة
وقالا لا يضمن والاجراء على ضميرين اجيز مشترك واجيز خاص فالمشترك
من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالصبي والقصار والمناجاة امانة في يده
ان هلك لم يضمن شيئاً عند اية حنيفة وعندهما يضمن وما تلف بعمله كمن
الثوب من دقة وزلق الحمار وانقطع الحمل الذي يشد به الكاري الحمل في

السفينة

السفينة من مدها مضمون الا ان لا يضمن به بئى ادم من غرق في السفينة
وسقط من الدابة لم يضمنه وضرب المعلم المبعوث من غير اذن ايديه مضمون
واذا فسد القصار او بزعج البزاع وتم يتيماً وزا الموضع المعناد فالضمان
عليه فيما عطبت من ذلك والاجير الخاص الذي يستحق الاجرة بنفسه
في المدة وان لم يعمل كان استأجره شهر الحانفة او لربى الغنم ولا ضمان
على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من غنله الا ان يتعدي ما
الاجرة يفسدها التشر وطاً كما يفسد البيع ومن استأجر عبداً
فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك ومن استأجر جلاً ليحمل
عليه محلاً وراكبين الى مكة جاز له الحمل المعناد وان شاهد
الحمل فهو لوجوده وان استأجره ليعمل عليه مقداراً من الزاد
فاكثر منه في الطريق جاز ان يرد عوض ما اكل والاجرة لا يجبي بالعقد
وتستحق باحد ثلث معان اما بشرط التجهيل وبالتجهيل من غير
شروط او باستيفاء المعقود عليه ومن استأجر داراً فليجوز ان
يطالبه باجرة كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد
ومن استأجره ليعمل في مكة جاز فليطالب ان يطالبه باجرة كل
مرحلة وليس للقصار والحياط ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ
من العمل الا ان يشترط التجهيل ومن استأجره ليعمل له
في بيته فقير رد قيقود درهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الحنن
من الشور ومن استأجره ليعمل له طعماً لاوليته فالفرق

الحد منه

عليه ومن استأجر رجلا ليضرب له بيتاً استحق الاجرة اذا اقامه
عند أبي حنيفة رحمه الله عليه وقال أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
لا يستحقها حتى يشربه وان قال ان خطفت هذا الثوب فادسها قبله
وان خطفته رد ميتاً فبدلهم جازوا في العامين على استحق اجرة وان
قال ان خطفته اليوم فبدلهم وان خطفته غداً فبنصف درهم فان خاطه
اليوم فله درهم وان خاطه غداً فله اجرة مثله عند أبي حنيفة ولا يتجاوز
به نصف درهم وعند ابو يوسف ومحمد الشرطان جائزان وان قال ان
سكنه في هذا الدكان عطفاً فبدلهم في الشهر وان سكنه حذاء في شهر
جازا الشرطان واقي الشرطين وجداً استحق المستمى فيه عند أبي حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد الاجارة فاسدة ومن استأجر جرداً اكل شهر بدله
فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يستمى
بجمله الشهور فتكون معلومة فان سكن سبعة من الشهر
التي تم العقد فيه ولم يكن للمؤجر ان يخرج له ان ينقضي الشهر
وكذلك كل شهر يسكن في قوله وان استأجر دكاناً سنة بعد سنة
جازوا ان لم يستمى فسطح كل شهر من الاجرة ويجوز اجرة الحمام اخذ
والحمام ولا يجوز اخذ اجرة غسيل الثياب دكاناً يشاء حتى لا يكون
ولا يجوز الاستيجار على الاذان والحج والقضاء والنوع ولا يجوز اجارة
المثاق الا من الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله عليه وقال الاجارة المشقة
جائزة ويجوز استيجار القليل باجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها

وليس

وليس المستأجر ان يمنع زوجهما من وطئها فان حبست كان له
ان يفسخ الاجارة اذا خافوا على اتصيت من لبنها وعليها ان تصلي
طعام اتصيت فان ارضعته في لمة بلبس شاة فلا اجرة لها
وكذا صانع لعله ان في العين فله ان يحبس العين بعد الفراغ
من عمله حتى يستوفي الاجرة كالحال كالقصار والصباغ فان اجبه
فضلاً فلا ضمان عليه ولا اجرة له ومن ليس لعله ان في اللبن ان يحبس
العين بالاجرة كالحال والملاحة واذا اشتد على الضيق ان يعمل
نفسه قبل ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فله ان يستأجر
من عمله واذا اختلف الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب
امرك ان تعمله قباً ووق الخياط بغيره فيصافى او قال صاحب الثوب
للقب امرك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر فالقول قول صاحب
الثوب مع يمينه فان خلع فاجناب ضمن الثوب واذا قال لصاحب الثوب
علمه لي بغير اجرة وقال الصباغ باجرة فالقول قول رب الثوب مع يمينه
عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان حرفياً فله الاجرة وان لم يكن
حرفياً فلا اجرة له صانع وقال محمد ان كان صانع معروفاً
الله ياء فذيله هذه الصنعة الاجرة فان قول قوله مع يمينه
انه عملها باجرة والواجب الاجارة الفاسدة اجراً مثل
التي تجوز به المستمى عند أبي حنيفة وان قبض المستأجر الدار
فعليه الاجرة وان لم يسكنها فان غصبها غاصبت به سقطت

الاجرة

وان وجبها عيباً يفسد مسكني قلعه القسطنطيني واذا ضربت بالدار وانقطع
 شرب الصنعة وانقطع الماء عن الترابي انفسحت الجارة لرفه بقدر
 ما يسكن او تستعمل الترابي واذا مات احد المتعاقدين وقد عقد الجارة
 لنفسه انفسحت الجارة وان كان عقدها لغيره لم يفسخ ويصح شرط
 الخيار في الجارة ونفسه الجارة بالاعذار كمن استأجره كان في السوق لينتهي
 فذهب له وكن أجراً كانا وداراً ثم افسس لرفه دون لا يقدر على قضاءها
 الا من ثم ما اجر فسخ القضاة عقدها باعها في الدين وكن استأجره بدين
 عليها ثم بدله من الشفعة هو عند لا يجبر على السفر وان بدله كما ري من السفر
 فليس بعذر كتاب الشفعة الشفعة واجبة للخليط في دفع البيع
 ثم الخليط في حق البيع كالشرب والطريق ثم الجار وليس للشريك في الطريق
 والشرب والجار شفعة مع الخليط في نفس البيع فان سلم
 الخليط فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم للشريك اخذها
 الجار والشفعة يجب بالبيع ولستقر بالشهاد ونمك
 بالاختار اذا سلمها المشتري وحكم بها حاكم واذا علم تشفيج
 بالبيع اشهر في مجلسه ذلك على المطالبة ثم ينهض منه فيشهد
 على البايع ان كان البايع في يده او على الميثاق وعند العقاد فاذا
 فعل ذلك استقرت شفيعته بغير عذر فلم يسقط بالتأخير عند
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان تركها شهراً بعد الاستعداد
 بغير عذر اى وبه يفتى اى بطلت شفيعته والشفعة واجبة في العقار

وان

ما انكرت الجارة ان يفسد
 مع القدرة على الشفعة

الشفعة واجبة في العقار
 وان كان البايع في يده
 او على الميثاق وعند العقاد
 فاذا فعل ذلك استقرت
 شفيعته بغير عذر فلم
 يسقط بالتأخير عند ابي
 حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد ان تركها شهراً
 بعد الاستعداد بغير عذر
 اى وبه يفتى اى بطلت
 شفيعته والشفعة واجبة
 في العقار

وان كان لا يقسم كالحمام والرجاء والبيت الصغير ولا شفيعه في
 العوض والفسن ولا شفيعه في البناء والتخل اذا بيع دون الارض
 والمسلم والرتي سواء واذا ملك العقار بعوض هو مال وجب فيه الشفعة
 ولا شفيعه في الدار التي يزوج الرجل عليها او يخالج امرأته بها
 او يسكن بها داراً او يصالح بها من دم عمار ويعيق عليها عبداً
 او يصالح عنها بانكار فان صالح عليها باقرار وجب الشفعة واذا
 تقدم الشفيع الى القضاة في الشري وطلب الشفعة سأل القضاة المدعى
 عليه فان اعترف بمالكه الذي يشفع به والاكتفى فامته البيعة فان
 عجز عن البيعة استأجر المشتري بالله ما تعلم انه مالك الذي ذكره فما
 يشفع به فان نكل او فامته الشفعة بجهة سأل القضاة المشتري هل يبيع
 ام لا فان انكر الابتاع قبل الشفع اقيم البيعة فان عجز عنها استأجر المشتري
 بالله ما يشاء وبالله ما استحق في هذه الدار شفعة من الوجه الذي
 ذكره ويجوز المناذعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع التين الى المجلس كان يبيع
 القضاة بالشفعة لرفه احضار التين والشفيع ان يرد الدار بخلاف العيب والرفه
 وان حضر الشفع البايع في يده قلنا ان يخلصه في الشفعة ولا يسمع القضاة
 البيعة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمثلها يحضر المشتري ويقف بالشفعة
 على البايع ويجعل العهد عليه واذا ترك الشفع الاستعداد حين علم بالبيع وهو
 يقدر على ذلك بطلت شفيعته وكذلك ان اشهد في المجلس ولم يشهد على احد
 المتبايعين ولا عند العقاد وان صالح من شفيعه على عوض اخذه بطلت شفيعته

والقضاة

هذه سواء كان بالمدى
 على البايع او المشتري

اي من مالكة الشفعة الذي
 الشفعة بها

وقال الشفيع
 ام لا

الشفعة واجبة في العقار
 وان كان البايع في يده
 او على الميثاق وعند العقاد
 فاذا فعل ذلك استقرت
 شفيعته بغير عذر فلم
 يسقط بالتأخير عند ابي
 حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد ان تركها شهراً
 بعد الاستعداد بغير عذر
 اى وبه يفتى اى بطلت
 شفيعته والشفعة واجبة
 في العقار

شفعة لجارهم بالقيمة واذا اشترى دارا فبما الشفعة ثم زدها
 بغير المشتري بخيار دونه او شرطا وجيب وبفضاء قاض فادشفعة لغيره
 وان رد ما بغير قضاء قاض او قبله فلا شفيع الشفعة **كتاب الشركة**
 الشركة على ضربين شركة املاك وشركة عقود وكثيرا ما لا يكون العين بوجه
 رجلان او بشتر منها ولا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذن وكل واحد منهما
 في نصيب صاحبه كالاجنبي والشريك كشركة العقود وهي على اربعة اوجه
 وعنان وشركة التبع وكثيرا ما يوجد فاما شركتنا فمما يشتركون في
 فئسا ويأخذ ما لها ونصرفها ودينها ويجوز بين الحرمين المسلمين لباعين بوجه
 من الخوف والموافاة والبيع والبيع والمسلم والكافة تنعقد على الوكالة
 والكفالة وما يشترط كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوته
 وما يلزم كل واحد منهما من الدين بدلا عما يقع فيه الاشتراك فالعرضان دون
 ودين احدهما مالا يقع فيه الشركة او هب له ووصل اليه بطلت ما وافقه وشان
 الشركة عنان ولا يقع الشركة الا بالذم والذم فابعد والفقير المتأخرة ولا يجوز
 ذم الا ان يعامل الناس بها كالتبر والتفريق فيصح الشركة بينهما وان اذ الشركة بالعرض
 باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة واما شركة العنان
 على الوكالة دون الكفالة ويقع اتفاقا في المال ويجوز ان يتساويا في المال ويقع
 في الربح ويجوز ان ينقسمها كل واحد منهما ببعض ماله دون بعض ولا يقع لبايعين
 اتفاقا وفضة في يده ويجوز ان تشتركا من جهة احدهما فابعد ومن الاخذ راحته
 وما اشترطه كل واحد منهما للشركة فلو لم يمتدحون الاخر ثم يرجع على شريكه بخصته

في الشركة
 ان يشترط
 في الشركة
 ان يشترط

واذا اشترط

شركة مال الشركة واحدا للمالين قبل ان يشتري شيئا بطلت
 للشركة وان اشترى احدهما بماله وهلاك ماله لاخر قبل الشراء
 فالشركة بينهما على ما شرطوا ويرجع على شريكه بخصته من ثمنه
 ويجوز للشركة وان لم يتسقطا المال ولا يصح الشركة اذا شرط احدهما
 دأهم مساهمة من الربح ولكن واحد من المضايفين وشريكه العنان يضع
 المال ويدفعه مضاربة ويؤكل من يتصرف فيه ويد في مال امانته
 واما شركة التصانف كالتحاطن والقبض فان يشتركا ان على ان يتقيد
 الاعمال ويكون الكبيبتين فيكون ذلك وما يتقبله كل واحد منهما
 من العمل لزمه ويلزم شريكه وان عمل احدهما دون الآخر فالكبيبتين ما تضمنه
 واما شركة الوجوه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا
 بوجه ههما ويبيعا فتعني الشركة على ههما وكل واحد منهما وكيل الآخر
 يشترطه فان شرط ان المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك ولا يجوز
 ان يتفاضلا فيه فان شرط ان يكون المشتري بينهما الثلث فالربح كذلك
 ولا يجوز للشركة في الاحتياط والاحتياط وما اصطاده
 كل واحد منهما او احتطبه فهو له دون صاحبه وان اختلفا ثم باع
 فالتسليم بينهما واذا اشتركا لاحدهما بغل وللآخر روية يستقر عليها
 الماء ويكون الكسب بينهما لم تقع الشركة والكسب كله للذي كسبه
 عليها الماء وعليه اجر مثل التروية ان كان صاحب البغل وان
 كان صاحب الدابة فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالربح

في الشركة
 ان يشترط
 في الشركة
 ان يشترط

الهيالك على الترخ فله ضمان على المضاربة وان كانا يقضيان البيع والشراء
بالحال هلك المال او بعضه ترا الترخ حتى يستوفي رقبه مال رأس المال فان
فقد شيء كان بينهما وان نقص عن رأس المال لم يقض المضارب وان كان
اقتضا الترخ وقضى المضاربة ثم عقداها فله مال لم يتسرا الترخ
الاول ويجوز للمضارب ان يبيع بالتقيد والخير ولا يجوز بيع عبدا ولا
من مال المضاربة كتاب الحكمه ان كان كل عقدا جازا بغيره الانسان
بنفسه جازا ان يوكل به غيره ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق
وبانها ويجوز التوكيل بالاستيفاء الا بالحدود والغصب فان الوكالة لا
تصح باستيفاء ما مع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل
بالخصومة الا بغير الخصم لان يكون الموكل مرضيا وغانيا مسيرة ثلثة ايام
فصاعدا وغانيا يوسف ويجوز ان يوكل بغير خصم ومن شرط الوكالة ان يكون
الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام والتوكيل من جعل البيع ويقضه
واذا وكل الخرابائع او الماندون مثلها جاز وان وكل مبيعا تجوزا بغير البيع
والشرا او عبدا تجوزا جاز ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكلهما والعقود
التي يعقد بها الوكالة على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع
والاجارة فموقوف ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون التوكيل فيسالم البيع ويقض
التمن ويطلب اليتمن اذا اشترى ويقض البيع ويخاصم في العيب كل عقد يضيفه
الى موكله كالشراء ويتعلق من عدم العقد والخلع فان حقوقه تتعلق بالموكل دون التوكيل
فله يطالب بكيال الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل امارة نسبها واقا طالب الوكيل المشتري
بالتمن

هذا هو الحق في البيع والشراء
بالحال هلك المال او بعضه ترا الترخ حتى يستوفي رقبه مال رأس المال فان
فقد شيء كان بينهما وان نقص عن رأس المال لم يقض المضارب وان كان
اقتضا الترخ وقضى المضاربة ثم عقداها فله مال لم يتسرا الترخ
الاول ويجوز للمضارب ان يبيع بالتقيد والخير ولا يجوز بيع عبدا ولا
من مال المضاربة كتاب الحكمه ان كان كل عقدا جازا بغيره الانسان
بنفسه جازا ان يوكل به غيره ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق
وبانها ويجوز التوكيل بالاستيفاء الا بالحدود والغصب فان الوكالة لا
تصح باستيفاء ما مع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل
بالخصومة الا بغير الخصم لان يكون الموكل مرضيا وغانيا مسيرة ثلثة ايام
فصاعدا وغانيا يوسف ويجوز ان يوكل بغير خصم ومن شرط الوكالة ان يكون
الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام والتوكيل من جعل البيع ويقضه
واذا وكل الخرابائع او الماندون مثلها جاز وان وكل مبيعا تجوزا بغير البيع
والشرا او عبدا تجوزا جاز ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكلهما والعقود
التي يعقد بها الوكالة على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع
والاجارة فموقوف ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون التوكيل فيسالم البيع ويقض
التمن ويطلب اليتمن اذا اشترى ويقض البيع ويخاصم في العيب كل عقد يضيفه
الى موكله كالشراء ويتعلق من عدم العقد والخلع فان حقوقه تتعلق بالموكل دون التوكيل
فله يطالب بكيال الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل امارة نسبها واقا طالب الوكيل المشتري
بالتمن

بالتنم فله ان يمنعها اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن التوكيل ان يضاهيه
لما نيا ومن كل رجاء بشرى شئ فلا يرد من تسمية جنسه وصفته وجنسه
ومبلغ ثمنه ان يوكله وكالة عامة فيقول ان تبع لي ما رأيت واذا اشترى
التوكيل وقبض المبيع فله ان يطع على عيبه ان رده بالعيب دام المبيع في يده فان
سلمه الى الموكل لم يرد له الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد التصرف والتسليم فان
فارق التوكيل جازا قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل واذا دفع التوكيل
بالسر على التمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل فان هلك المبيع في
يده قبل قبضه هلك من مال الموكل ولم يسقط التمن وله ان يجلس بيبس التمن
فان حبسه فله ان كان مضمونا ضمان الرهن عند ذي يوسف وضمان المبيع عند
شعده واذا وكل رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكاله فيه دون الاخر الا ان
يوكلهما بالخصوص او بطريق وجنحه بغير عوضا وبعق عبده بغير عوضا وبرة
ودعته عنده او قضا دين عليه وليس له ان يوكل بما وكل به الا ان ياذن
بالموكل او يقول له اعمل برائك فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله فخره
جاز وان عقد بغير حضرته فاجازه الوكيل الاول جاز والموكل ان يعزل الوكيل
عزوا كانه لم يبلغه العزل فهو على وكالة وتصرفه جاز حتى يعزله
وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مقيما وخافه بدرا لغير مرئ
واذا وكل كتابته عجن والماء دون حجر عليه او احد الشركان ثم افرق فلهذه
الوجوه كلها تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم واذا ما الوكيل او من جنون
مطلقا بطلت وكالة وان لم يفرق فلهذه الوجوه كلها تبطل وكالة وان لم يفرق فلهذه

هذا هو الحق في البيع والشراء
بالحال هلك المال او بعضه ترا الترخ حتى يستوفي رقبه مال رأس المال فان
فقد شيء كان بينهما وان نقص عن رأس المال لم يقض المضارب وان كان
اقتضا الترخ وقضى المضاربة ثم عقداها فله مال لم يتسرا الترخ
الاول ويجوز للمضارب ان يبيع بالتقيد والخير ولا يجوز بيع عبدا ولا
من مال المضاربة كتاب الحكمه ان كان كل عقدا جازا بغيره الانسان
بنفسه جازا ان يوكل به غيره ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق
وبانها ويجوز التوكيل بالاستيفاء الا بالحدود والغصب فان الوكالة لا
تصح باستيفاء ما مع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل
بالخصومة الا بغير الخصم لان يكون الموكل مرضيا وغانيا مسيرة ثلثة ايام
فصاعدا وغانيا يوسف ويجوز ان يوكل بغير خصم ومن شرط الوكالة ان يكون
الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام والتوكيل من جعل البيع ويقضه
واذا وكل الخرابائع او الماندون مثلها جاز وان وكل مبيعا تجوزا بغير البيع
والشرا او عبدا تجوزا جاز ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكلهما والعقود
التي يعقد بها الوكالة على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع
والاجارة فموقوف ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون التوكيل فيسالم البيع ويقض
التمن ويطلب اليتمن اذا اشترى ويقض البيع ويخاصم في العيب كل عقد يضيفه
الى موكله كالشراء ويتعلق من عدم العقد والخلع فان حقوقه تتعلق بالموكل دون التوكيل
فله يطالب بكيال الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل امارة نسبها واقا طالب الوكيل المشتري
بالتمن

المكفول عنه بأكثر من ذلك لم يصدق على كفيته ويجوز الكفالة يا
 المكفول عنه وبغيره فان كفلا بامر رجوع بما يؤدى عليه وان كفلا
 بغيره لم يرجع بما يؤدى به وليس الكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال
 قبل ان يؤدى عنه فان لو زعم بالمال كان له ان يارده المكفول عنه حتى
 يخلصه واذا ابراء الطالب المكفول عنه واستوفى منه بوجوب الكفيل واذا
 ابراء الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ولا يجوز تعقيب ابراءه من الكفالة
 بشرط باطل ككفالة وكحق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا تقع الكفالة
 بدك لحدود والنقصا واذا كفلا عن المشتري بالثمن جاز وان كفلا بالبيع
 بعينه على انه لو هلك فعليه بدله فانه لا يضيح اما لو كفلا بمسليم للبيع فذلك
 يقع بها عن البائع بالبيع لم يقع ومن استأجر دابة للحم فان كانت بعينه
 لم تقع الكفالة بالحم وان كانت بغيره جازت الكفالة ولا تقع الكفالة
 الا بقبول المكفول في مجلس العقد الا في مسئلة واحدة وهو ان يقول المدين
 لو ادته فكفلا عني بما على من الدين فكفلا به مع غيبة الغرماء جاز الدين
 واذا كان على ثلثين وكل واحد منهما مكفلا فامر عن الآخر فاذا دى احداهما لم يرجع
 به على شريكه حتى يزيد ما يؤدى به على النصف فيرجع بالزيادة واذا كفلا
 اثنان عن رجل بالف وكل واحد منهما مكفلا عن صاحبه فاداه احدهما
 يرجع بنصفه على شريكه فليأكله اوكثيرا ولا يجوز الكفالة بالمال الكفيل
 حر فكفلا بد او عبدا واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا
 فكفلا رجل عنه للغرماء لم تقع الكفالة عندي بغير حنيفة وقال لا تقع

كتاب الحوالة الحوالة جائزة بالدين وتقع برضا المكيل والمحال له
 والمحال عليه فاذا تمت الحوالة يرضى المكيل من الدين ولم يرجع المحال له
 على المكيل الا ان يتسوى حقه وان شئى عندك حنيفة احدا من اقسا
 ان تجدد الحوالة وتجنف ولا يتنة عليه او يموت مغلما وقا حنيفة
 فذا ان وجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم حال حياته بافلسه وانما
 طالب المحال عليه المكيل بمثل مال الحوالة فقال المكيل اخلت يدي
 عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين واذا طالب المكيل المحال له
 بماله حاله به وقال انما اخلتك لتقبضه فقال المحال له لم يبل اخلت يدي
 كانه عليك في القول قول المكيل مع يمينه ويكره التسفاح وهي
 قرض استغاده فيه المقرض من خضرا الطريق كتاب الصلح
 الصلح على ثلاثة اشرب صلح مع اقارب و صلح مع سكوت وهو ان
 لا يقر غدي على عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع
 الصلح عن قراة اعتبر فيه ما يعتبر في البيعة ان وقع عن مال بمان
 وان وقع عن مال بمان فغير صحيح فيعتبر بالاجاز والصلح على الكفو
 والا نكار فيحق المديعي عليه لا قندي الدين وقطع الخصومة وفي حق
 المديعي بمعنى المعاوضة واذا صلح مع راي لم يجب فيها شفعة وان
 صلح على دار وجب فيها الشفعة واذا كان الصلح عن اقرار فحق
 بعض المصالح عنه رجوع المديعي عليه بخصته ذلك من العوض
 ولو وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق المقتانع فيه

والشفعة للمدين والدين
 على من الكفيل

مثل الذي اذا كان
 المكيل على المحال
 عليه ان كان خيرا
 على ان لا يدين له

وهو ركن من ركني
 الذي وان كان
 فكل من اقرض
 بغيره من ركني
 على من الكفيل

وبيع المدعي بالخصومة ورد العوض وان استحق بعض ذلك وتخصه
 وبيع بالخصومة فيها وان ادعى حقا في دار لم يثبت مضمون من
 ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه
 يجوز ان يكون فيها بقى والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وجنب
 العدو والخطا ولا يجوز من دعوى حرة لانه حق الله وادعى رجل
 على امرأه نكاحا وهي تحب فضا حنة على ما لم يرد له حبة يترك الدعوى
 جائز وكان في وجه الخلع وان ادعى امرأه نكاحا على رجل فضا حنة على ما لم
 يرد له لم يجز وان ادعى رجل على امرأه فضا حنة على ما لم اعطاه
 جائز وكذا في حق المدعي في معنى العتق على مال وكل شيء وقع القيل عليه وهو
 مستحق بعتق المداينة لم يحل على المعاوضة وانما يحل على ان يستوفي
 بعض حقه واسقط باقيه كمن له على رجل الف درهم جبا فضا حنة
 على خمسة زوف جاز وصار كانه ابراء من بعض حقه ولو حلف على الف
 مؤجلة جاز وصار كانه ابراء نفسه الحق ولو حلف على دنا غير المبرم لم يجز
 ولو كان له الف مؤجلة فضا حنة على خمس بالتحالة لم يجز ولو كان له الف
 سو وضا حنة على خمسة لم يجز ومن وكا بر جاز بالصلح عنه فضا حنة
 يلزم الوكيل ما صلح عليه الا ان يفتنه والمال لا زم على الموكل فان صلح
 عنه على شيء غير امره فهو على اربعة اوجه ان صلح بجان وصحة ثم اضم
 وكذلك ان قال صلحك على الف هذه ثم اضمه وتبها وكذا ان
 ان قال صلحك على الف وسليها اليه وان قال صلحك على الف فلم

في البيع بالخصومة
 وان ادعى حقا في دار لم يثبت مضمون من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيها بقى والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وجنب العدو والخطا ولا يجوز من دعوى حرة لانه حق الله وادعى رجل على امرأه نكاحا وهي تحب فضا حنة على ما لم يرد له حبة يترك الدعوى جائز وكان في وجه الخلع وان ادعى امرأه نكاحا على رجل فضا حنة على ما لم يرد له لم يجز وان ادعى رجل على امرأه فضا حنة على ما لم اعطاه جائز وكذا في حق المدعي في معنى العتق على مال وكل شيء وقع القيل عليه وهو مستحق بعتق المداينة لم يحل على المعاوضة وانما يحل على ان يستوفي بعض حقه واسقط باقيه كمن له على رجل الف درهم جبا فضا حنة على خمسة زوف جاز وصار كانه ابراء من بعض حقه ولو حلف على الف مؤجلة جاز وصار كانه ابراء نفسه الحق ولو حلف على دنا غير المبرم لم يجز ولو كان له الف مؤجلة فضا حنة على خمس بالتحالة لم يجز ولو كان له الف سو وضا حنة على خمسة لم يجز ومن وكا بر جاز بالصلح عنه فضا حنة يلزم الوكيل ما صلح عليه الا ان يفتنه والمال لا زم على الموكل فان صلح عنه على شيء غير امره فهو على اربعة اوجه ان صلح بجان وصحة ثم اضم وكذلك ان قال صلحك على الف هذه ثم اضمه وتبها وكذا ان ان قال صلحك على الف وسليها اليه وان قال صلحك على الف فلم

بسلها

بسلها فالعقد موقوف فان اجازة المدعي عليه جاز ولو فقه الف
 وان لم يجزه بطل واذا كان الدين بين الشريكين فصالح احدهما نصيبه
 على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان
 شاء اخذ نصف الثوب لان يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفي
 احدهما نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشريه فضا حنة
 برجعان على الخرد واليا ولو اشترى احدهما لنفسه بنصيبه من الدين
 سلطه ان يشريه ان يقتنه ربع الدين واذا كان السلم بين شريكين فضا حنة
 احدهما من نصيبه على راء من المال لم يجز عندنا في حنيفة الا ان يجزى شريكه
 وفاء يوسف وشعر بجوز الصلح واذا كانت التركة بين ورثة فاجر جواهم
 منها مال اعطوه اياه والتركة عقارا وعروضها فليأكلوا ما اكلوا وكثيرا ما يعطون
 فان كانت التركة فضة فاعطوه ذهباً وذهباً فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت
 التركة فضة وذهباً وغير ذلك فضا حنة على فضة او ذهب جاز فلا بد
 من ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه
 بطله والزيادة بحقه من بقية الميراث واذا كان له في التركة دين على التاجر فلو
 في الصلح على ان يخرج المصالح عنه ويكون الدين لهم فضا حنة باضر فان صلحا
 ان يبرأ الغراء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز ككتاب
 الهبة الهبة فضا حنة بالاجاب والقبول ويتبع بالقبض فان قبض الموهوب في المجلس
 قبض المانح جاز وان قبض بعد الافتراق لم يصح لان ياذن له التاجر
 في القبض وتنعقد الهبة بقوله وهبت وتبعت واعطيت واعطيت الموهوب

في البيع بالخصومة
 وان ادعى حقا في دار لم يثبت مضمون من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيها بقى والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وجنب العدو والخطا ولا يجوز من دعوى حرة لانه حق الله وادعى رجل على امرأه نكاحا وهي تحب فضا حنة على ما لم يرد له حبة يترك الدعوى جائز وكان في وجه الخلع وان ادعى امرأه نكاحا على رجل فضا حنة على ما لم يرد له لم يجز وان ادعى رجل على امرأه فضا حنة على ما لم اعطاه جائز وكذا في حق المدعي في معنى العتق على مال وكل شيء وقع القيل عليه وهو مستحق بعتق المداينة لم يحل على المعاوضة وانما يحل على ان يستوفي بعض حقه واسقط باقيه كمن له على رجل الف درهم جبا فضا حنة على خمسة زوف جاز وصار كانه ابراء من بعض حقه ولو حلف على الف مؤجلة جاز وصار كانه ابراء نفسه الحق ولو حلف على دنا غير المبرم لم يجز ولو كان له الف مؤجلة فضا حنة على خمس بالتحالة لم يجز ولو كان له الف سو وضا حنة على خمسة لم يجز ومن وكا بر جاز بالصلح عنه فضا حنة يلزم الوكيل ما صلح عليه الا ان يفتنه والمال لا زم على الموكل فان صلح عنه على شيء غير امره فهو على اربعة اوجه ان صلح بجان وصحة ثم اضم وكذلك ان قال صلحك على الف هذه ثم اضمه وتبها وكذا ان ان قال صلحك على الف وسليها اليه وان قال صلحك على الف فلم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين آمنوا من جنس واحد
وخلقناهم من نساء واحدة
والله اعلم بالصواب

وَقَدْ تَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ
وَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّكَ تَقُولُ

ولده فاعلزة على من لم ياتك في قان امتنع من ذلك او كان فقيرا اجبرها الحاكم وغرها
 باجرها فاذ عرفت رد هالك من له التكني وما التهم من بناء الوقف والتشبه
 صرفه الحاكم في عمارته الوقف ان لصاحب البند وان استغنى عنه امسكه حتى يمتنع
 له عماره فبصرفه فيها ولا يجوز ان يقسمه بين مستحق الوقف واذ اجعل الوقف
 غلظه الوقف لنفسه او جعله لولا ية اليد بما عند اليه يوسف وقال محمد لا يجوز
 واذ بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويا ذن للتقسيم
 بالصلوة فيه فاذ صي فيه واحد زال عن ملكه عن يده حنيفه وقال ابو يوسف في
 ملكه عنه بقوله جعلته مسجدا ومن بنا سقاية للسبل او خان يسكنه بنو السبل
 او دلاطا او عيون ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند يده حنيفه حتى يتركه بملكه
 وفي ابو يوسف يزول ملكه بالقول وقال محمد اذا استقطا الناس من السقاية ويكون
 الحان والترياط ودقوا في مقبرة ذال الملك **كتاب الغصب** الغصب من غصب شيئا
 مثله فملك في يده فعليه ضمان مثله وان كان حرا لا مثله قيمته وعلى الغاصب رد العين
 المعصوبة فان ادعى هالكها حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية اظهرها شقة
 قضى عليه ببذلها والغصب في ينقل ويحول فاذا غصب عمارا هلك في يده لم يضمنه
 عند يده حنيفه ويا يوسف وقال محمد يضمنه وما نقص منه بفعله وسكانه منه في
 قوله مرجعا واذ اهرق الغصب في يد الغاصب بفعله وبغير فعله فعليه ضمانه وان نقص
 في يده فعليه ضمان النقص ومن ذبح شاه غيره فصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه
 قيمتها وسلم للغاصب وان شاء ضمنه نقصانها ومن ذبح ثوب غيره فليس
 ضمنه نقصانها وان خرقت فأكبر ما يطل عامة منفعته فليلكه ان يضمنه جميع قيمته

وان تغيرت المعصوبة بفعل القاصه زال اسمها وعظم منها فحقه ذال ملك المعصوب
 عنها وملكها القاص ضمنها ولم يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها وهذا كمن
 غشاه فذبحها وشبهها وضمنها او حنطه ففخها وحديد فافخه سيفا
 او ضمرا فغله آنية وان غشاه او ذبحها فضمها ذنا يراود راحها وان يضمن
 ملك ملكها عنها عند يده حنيفه ومن غشاه فبني عليها ذال ملك ما لملكها عنها
 وزم القاص قيمتها ومن غصب ارضا فبني فيها وعرس قبله اقلع البنت والعرس
 وزدها فان كان الارض تنقص بفتح ذلك فالملك ان يضمن له قيمه البناء والعرس
 معا وما يكون له ومن غصب ثوبا فصبغه احما وسودقا قلته بينه فحشا
 بالخيال ان شاء ضمنه قيمته ثوبا بيضا ومثلا السونقا وسلمها للثاوان شاة
 اخذها او غرم ما زاد الطبع والتمس فيها ومن غصب عينا ففيتها ضمنته
 المالك قيمتها ملكها القاص والقول في القيمة قول القاص عبيد الا ان يقول المالك
 قيمة ما كان من ذلك فان ظهر من العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقدر ضمنها بمثل
 او ببيتته اقامها المالك وبشكل القاص عن العين فالخيار للمالك وان كان
 ضمنها بقول القاص عبيد فالملك بالخيار ان شاء امضى القاص وان شاء
 اخذ العين وردت العوض ولدا المعصوبة ونماؤها وثمرتها بسن المعصوب
 امانة في يد القاص هلك فالضمان عليه الا ان يتعدي فيها او يطبلها
 ما لملكها فضمنها باها وما نقصت الجارية بالولادة من ضمان القاص فادى
 قيمته الولد ويا جبرائيل فخطا بالولد وسقط ضمانه عن القاص ولا ينقل
 منافع ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيغيره انقصا واذ استهلك المثل

معروفا من ان القاص يضمن
 ذال ملك المعصوب
 وان كان له فليس له ان يضمن
 ذال ملك المعصوب
 لان ذلك هو الذي يضمن

ان القبط عبده لم يقبل وكان حراً فان ادعى عبداً انه ابنه ثبتت نسبته منه
وكان حراً وان وجد مع القبط حال مشدود عليه فهو له ولا يجوز تزويجه
المستقط ولا يجوز نشره في مال القبط ويجوز ان يقبض له الهبة وبسطة
في صفة ووجرة وجبت القبط على بيت المال وميراثه بحسب المال كتاب
اللقطة لقطة امانة اذا شهد الملقط انه ياء خذها ليحفظها ويؤتي
علي صاحبها فان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها بآمالها وان كانت عشرة دراهم
فصاعدها بآمالها فان جاء صاحبها والاضدق بها فان جاء صاحبها فهو له
ان شاء وان شاء امضى الصدقة ضمن قيمتها الملقطة ويجوز النكاح في النكاح
والبقرة والبقرتان انفق عليها الملقط بغير ان الحاكم فهو متبرع وان انفق بآماله
كان ذلك ديناً على حياها وان رفع ذلك الحاكم نظر في ان كان للبيعة منفعة لحيها
وانفق عليها من اجرتها وان لم يكن ثمنها منفعة وخاف ان يستفقد النقص
قيمها باعمالها و امره بحفظ ثمنها وان كان الاصلح لانفاق عليها ان ينفق ذلك
وجعل النقص ديناً على مالها فاذا حضر مالها فالحق ان ينعقد منها حتى لا ينفق
النقصه لفظه الجمل والحرم سواء واذا حضر دجل فادعى ان اللقطة له ولم ينفق
اليه في قيمته لينة فان اعطاه لئلا ينفق ان يدفعها اليه ولا يجوز عليه ذلك
في القضاء ولا يتصدق باللقطة على غنى وان كان غنيا لم يجز له ان يتصدق بها
وان كان فقيراً فلا بأس ان يتصدق بها ويجوز ان يتصدق في مالها ان كان غنياً على ابيه
وابنه وذوي جنته اذا كانوا فقراء **كتاب الخنى** اذا كان للولد فرج وذو كنفه
خنى فان كان يبول من الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو أنثى والذكور

بول

بول منها والبول يسبق من احدهما نسبي الا يسبق فان كانا في السبب سواء
فالولد يسبق بالكره عند الحنفية وقال ابو يوسف ومحمد بنسب الكثرهما
بولاً وان ابلغ الخنى وخبرته لحبة او وصل اليه النساء فهو رجل وان ظهر له ذنب
كذب المرأة وحاضاً وجبلا وامكن او نزل له ليس في ثلثه الوصول اليه
من جهة الفرج فهو امرأة فان لم يظهر له احدي هذه العالما فهو منقضي
شكك واذا وقف بها الصوة خلت الامام بين صفة الرجال والنساء وبنا
للعامة تحته ان كان له مال فان لم يكن له مال ابتاع له الامام من
مال جارية واذا خنته بلى هاوان ما ابوه وخلف ابنته وغنى فالمال
بينها عند الحنفية للابن سهمان اذا لاءت والخنى سهم وهو انثى عند باقي
الان يثبت غير ذلك وقال ابو يوسف ومحمد بنسب الكثرهما ذكر وصفتين
الذكور وهو قول الشعبي وانما في قياس قوله فقال ابو يوسف المال بينهما على
سبعة اسهم للابن اربعة وللخنثى ثلثه وقال محمد بن مالك بن عطاء بن رستم
للبن سبعة وللخنثى ثلثه **كتاب النفقة** اذا غاب الرجل ولم يعرف
موضع ولا بعرا حتى هوام وميت نصيب القاتل من حفظ ماله ويقوم
عليه ويستوفى حقوقه وينفق على زوجته واولاده من ماله ولا ينفق
بينه وبين امراته فاذا اختلفت مائة وعشرون سنة من يوم وليلة
حكما يثبت واعدت امرأته ونفسه ملكا بين ورثته الموجود من نفقته
الوقت ومن مات منهم قبل ذلك لم يرث منه ولا يرث المفقود من احد
ما يملكه **كتاب الايقان** اذا ابق مملوك فردة وجعل على مودة

عالم يستحق بالثمن

من مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليه جعل اربعون درهما وان زده اقل
من ذلك فبعثت وان كانت قيمته اقل من اربعين فبقي له بقيته الا درهمين
وان ابق من اربعين زده فله ثلثة عليه له ويبيع ان يشهد اذا اخذه الله بغير
لبرده على مولاه فان كان درهما فاجعل على امرته فان غصبا فاجعل على امرته
كتاب احياء الموات الموات ما لا ينفع به من الارض لم يقطع الماء عنه
ولغلبة الماء عليه او ما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة فاما كان منها عذرا لا مال له
لها او كان مملوكا في الاسلام ولا يعرف له مالك فعليه وهو امر عبيد من الغلبة
بحيث اذا وقف انسان في اقصاء العام فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو من ارض
احياء باذن الامام ملكه وان احياه بغير اذنه لم يملكه عندنا حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد يملكها ويملك الذي ياحياه كما يملك المسلم ومن حذر ماله
فعرها قلت سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره ولا يجوز احياه ما وجد من العام
يترك مراعاه هذه القربة ومطرحا لخصا بآدمه ومن حفر بئر في بركة فله حريمها فان
كانت بئر فحريمها اربعون ذراعا وان كانت للناضحة فحريمها ستون ذراعا وان كانت
عينا في بئر فله ثمانية ذراع فمن اراد ان يحفر بئر في حريمها منع منه وما ترك الغراب
او الذبابة وغيره وجوز عوده اليه لم يخرج احياه وان كان لا يجوز العود اليه
فهو كالموات اذا لم يكن حريمها لغيره يملكه من احياه باذن الامام ومن كان له بئر
في ارض غيره فله حريمه عندنا حنيفة الا ان يقيم بئره على ذلك وقال ابو يوسف
ومحمد له مسيرته ثلثة ايام ويبيع عليها حريمه **كتاب المأذون** اذا اذن للرجل
لعبه في التجارة اذنا عامما جاز تصرفه في سائر التجارات بشرطه ويبيع ويشتري

ويستتره وان اذن له في نوع منها فهو مأذون في جميعها وان اذن له في شيء
بعينه فليس مأذون واقرا المأذون بالتدوين والمغصوب جائز وليكن ان
يترجح ولا يترجح مما يملك ولا يكاتب ولا يعق على مال ولا يهب بوضعه
بغير عوض الا ان يهدى الى اليسير من الطعام ولا يضيف من بطونه ودونه
مستأقنه بركبته سباع الغرما الا ان يقبله المولى ويقسم منه
بينهم بالحصص فان فصل من دونه شيء طوبى بعد الحرة وان جرح عليه
لغيره عليه مجور كحرقه بظلمه الجرحين اهل سوقه فان ما المولى او من
الغنى يدار الحرب مرتدا صار الماء ذون مجور عليه وان ائتم العبد
الماء ذون صار مجورا عليه واذا جرح عليه المولى فاقترانه جائز في ماله
من مال عندنا حنيفة واذا لم يمتد دونه فخطب ماله ودونه
لم يملك المولى ما في يده وان اعق عبيد لم يعتقوا عندنا حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد ملك ما في يده وان باع من المولى شيئا بمثل
قيمه جاز فان باعه بنقصان لم يخرج وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة
او اقل جاز البيع فان سلمه اليه قبل قبض المثل بطل التهن وان
اسكه في يده حتى يستوفي المثل جاز وان اعق المولى عبدا الماء ذون
وعليه ديون فحقته جائز والمولى ضامن في قيمته للعطاء وفي
من التدوين بطل البيعة المتعق واذا ولد للمأذون من مولاه فله
حريمه عليه واذا اذن وفي البسي للقبس في التجارة فهو في الشري
والبيع كالعبد المأذون اذا كان يعقل البيع والشري **كتاب**

المزادعة قال ابن حنيفة رحمه الله المزادعة بالثلث والرابع باطلة
وقال ابو يوسف ومحمد جائزة وفي عندهما على اربعة اوجه اذا
كانت الارض والبذر الواحد والعلق والبقر من اخرجت المزادعة
وان كانت الارض لوحد والعلق والبقر للبذر الواحد جازت المزادعة
وان كانت الارض والبقر والبذر الواحد والعلق لا لآخر جاز وان كانت
الارض والبقر الواحد والبذر والعلق باطلة ولا تصح المزادعة
الا على مدة معلومة ومن شرطها ان يكون الخارج شايعا بينهما
فان شرط لا حدهما ففراغا هتمة فهي باطلة وكذلك ان شرط
ما على الماء بافان في السواقي واذا صح المزادعة فالخارج بينهما
على الشرط فان لم تجز الارض شيئا فالشئ للعامل وان افسدت
المزادعة فالخارج حسب البذر فان كان البذر من قبل رتب الارض
فالعامل اجر مثله ولا يزيد على قدر ما شرط له من الخارج وقا محمد
له اجر مثله بالغا ما بلغ وان كان البذر من قبل للعامل فحسب
الارض اجر مثله واذا عقدت المزادعة فامتنع صاحب البذر من
العمل لم يجبر عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم
على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزادعة والذرع له
يدركه كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض له ان يستعمل
الترعة والتفقة على الترع عليهما على مقدار حقوقهما والجر الحيا
والترفع والدياس والتبذرية عليهما بالخصص فان شرط في المزارع

وإذا كان المزارع قد مات قبل ان يزرع

على العا

على العامل فمستد وعندهما في يوسف جائز **كتاب المساقاة** قال
ابو حنيفة المساقاة بجزء من الثمرة باطلة وقال ابو يوسف ومحمد جائزة
اذا ذكر مده معلومة وسمى جزء من الثمرة مئاة ويجوز المساقاة
في النخل والشجر والكرم والرتاب واصولها اباذ نجاة فاذا دفع ثمنها
فيه ثمرة مساقاة والثمره تزيد بالعلجاذ وان كانت قد اتمت لم يجز
فاذا افسدت المساقاة فلعامل اجر مثله وبطلت المساقاة بالهون وتفسخ با
العناكم كما تفسخ الاجارة **كتاب النكاح** النكاح
يعقد باليجاب والقبول بلقطين يعتبر بها عن ابائهم وتغير باحدهما عن
ابيهما والاخر عن المستقبلي ان تقول زوجني فيقول قد زوجتك ولا يفقد
نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حزينين بالغين عاقلين مسلمين
او رجل وامرأتين عدل كما كانوا وغير عدل او محلولين في قفر
فان تزوج مسلم ذمتة بشهادة ذميين جاز عند ابن حنيفة واي
يوسف وجهها الله وقال محمد لا يجوز ولا يحل للرجل ان ينزوي بامته
ولا بامته من قبل الرجال والنساء ولا ببناته ولا ببنات ولده وان
ولا ياخته ولا ببنات اخته ولا ببناته ولا ببنات اخيه ولا
بام امرأته دخل يا بنتها او لمة يدخل ولا يا بنته امرأته التي دخل بها
سواء كانت في حرمه او حرة ولا يا امرأة ابيه واجداده ولا يا امرأة ابنه وبناته ولا
ولا يا بنته من الرضا ولا يا بنته من الرضا ولا يجمع بين الاثنين بشك ولا يملك
عيني والوطى ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا خالتها ولا بنت ابيها ولا يجمع

في خروج ثمن الف

منك فمولى قبلت قوله واجها
ان قال زوجني من نفسي فمولى
زوجتك
نكاح من انكح ولو غيبا
معتق من الرضا والاهل والغير
الزوجهين والاب والقبول

بين امرأتين لو تكا واحدة منهما جاز لم يجز له ان يتزوج بالآخرى اي
 قبل الزوج الثاني ولا بأس ان يجتمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبله
 ومن ذى بامرة حرمت عليها ابنتها واذا اطلق الرجل امرأته فلا فاسد
 بانها لم تجز ان يتزوج له باخنها ولا يراجع سوها حتى تنقضي عدها ولا يجوز
 ان يتزوج المولى أمته ولا المرأة عبداً ويجوز تزويج الكتابيات
 ولا يجوز تزويج المجوسيات ولا الوثنيات ويجوز تزويج الصابيات
 ان كانوا يؤمنون بخير ويقررون بكتاب وان كانا عبيداً والكتاب
 ولا كتاب لهما لم يجز ما كتبهم ويجوز للحرمة ان يتزوجا في
 الاحرام وينعقد نكاح الحرمة بالانفة العاقلة برضاها وان لم يعقد
 عليها وليه عند ابو حنيفة بكر كانت او ثيباً وقال ابو يوسف ومحمد
 لا ينعقد لقبولي ولا يجوز للولي اجبار البكر بالانفة على النكاح واذا
 استاذنها فسكت او ضحك فذلك اذن منها وان ابنت لم يرزقها
 واذا استاذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا زالت بكارتها
 بوثنية او حبشية فهي في حكم الابكار واذا زالت بزناً فهي كذلك عند
 ابو حنيفة واذا قال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت زدوني فقل
 قولها ولا يمين عليها ولا يستحاض في النكاح عند ابو حنيفة وقال ابو
 يوسف ومحمد ليس تخلف فيه وينعقد النكاح بلفظ النكاح والتميز
 زوجته نفس منك والتمياز بملكك نفس منك والحبية وهبة نفس
 منك والصدقة صدقة نفس منك ولا ينعقد ولا ينعقد بلفظ الاجارة

هذا الحديث
 في النكاح
 من كتاب
 النكاح

اجرة نفس بلفظ الاجارة والاباحة والاعارة ويجوز نكاح الصغير
 نكحت نفس ماء والصغيرة اذ ان وجهها المولى بكر كانت الصغيرة
 او ثيباً والولي هو العصبة فاذا وجهها الاب والجدة فاختار لهما
 بعد البلوغ وان ذقهما غير الاب والجدة فكل واحد منهما المختار فاذا بلغا
 ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ ولا ولاية لغيره ولا لصغير
 ولا محزون ولا كفارة على مسلمة وقال ابو حنيفة يجوز لغير العصبة
 من الاقارب التزويج ومن لا ولي لها اذ ذقها مولاها الذي
 اعتقها جاز واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقضة جاز لمن هو بعده
 ان يتزوج والغيبه المنقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه القوافل
 في السنة الا مرة واحدة والكفاءة في النكاح معتبرة واذا تزوجت
 المرأة من غير كفوف الولاية ان ينفقوا بينهما والكفاءة تعتبر في الذنب
 واليمين والمال وهو ان يكون ما كانا لهما النفقة وتعتبر في الصنف
 واذا تزوجت امرأة ونقصت اي من كفوفها من مهرها فالولد وليها
 حق الاعتراض عليها عند ابو حنيفة حتى يتم لها مهرها او ينفقها
 واذا تزوج الاب بغصة الصغيرة ونقص من مهرها وابنه وذا في
 مهر امرأته جاز ذلك عليهما ولا يجوز هذا لغير الاب والجدة ونكاح النكاح
 اذا استمى فيه مهر او وقع وان لم يستوف مهره او قل المهر عشرة دراهم
 فان سمى اقل من عشرة فلها عشرة ومن سمى مهره عشرة فما زاد فعليه
 المستمى ان يدخلها او مائة عنها وان طلقها قبل الدخول والخلوة فلم ي

بابا وعول فواش عوج جودت
 كزوج عصب ادور

نصف المستمى وان تزوجها ولم يستم لها مهرها او تزوجها على ان لا مهر لها
 فلها مهر مثلها ان دخل بها او تم وان طلقها قبل الدخول بها فلها المنة
 وهي ثلثة اقواب من كسوة مثلها وان تزوج المسلم على خمر او خنزير
 فالتكاح جائز وبها مهر مثلها وان تزوجها ولم يستم لها مهر ثمة
 فراضيا على تسمية فهي لها ان دخل بها او تم عنها وان طلقها قبل الدخول
 فله المنة فان زادها في المهر بعد العقد تركه الزيادة ونسفت بالطلاق
 قبل الدخول وان حطب عنه من مهرها على الخط وان خاله تزوج بامرأته
 وليس هناك مانع من الوطى ثم طلقها فلها كالنهرها فان كان احدهما
 مريضا او صابغا في شهر رمضان او محرما فالحج او بكرة او كانت حائضا فليس
 بخلوه صحيحه وان خاله المحبوب اى مقطوع بامرأته فلها كالمهر عند
 ابيه حنيفه ويستحق المتعة لكل مطاعه الا لمطاعه واحدة وهي ان طلقها
 قبل الدخول ولم يتول لها مهرها واذا تزوج الرجل بخته على ان تزوجه الزوج
 خته او بخته ويكون احدا العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان
 ولكل واحد منهما مهر مثلها وان تزوج حراما على حذمتها سنة او على
 تعليم القرآن فلها مهر مثلها وان تزوج عبدة بادن مولاه على
 خدمتها سنة جائز واذا اجتمع في المكنونه ابوها وابنها فلو في كتابهما
 ابنتها عند ابيه حقيقه وابنه يوسف وقال محمد ابوها ولا يجوز تكاح العبد
 والامة الا بادن مولاهما واذا تزوج العبد بادن مولاه فالمردين في
 رقبته يباع فيه واذا تزوج المولى امته فليس عليه ان يزوجها بغير

ولكنها

ولكنها تحريم الموت ويقال للزوج من طهت بها وطيها واذا
 تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يترجى
 عليها فان وفيه بالتسليم فلها المستمى وان تزوج عليها او اخرجها
 من البلد فلها مهر مثلها وان تزوجها على حيوان غير موصوف
 وصته جنسه كالغرس تحت التسمية ولها الوسط منه والتزوج
 مخبرا ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها فيه ولو تزوج
 على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح الموقت باطل
 وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان ابداه
 المولى جاز وان رده بطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها
 او تزوجت رجلا بغير رضاه ويجوز لابن العدة ان يتزوج بنت
 عمه من نفسه وان ابنت وان اذنت المرأة للرجل ان يزوجهما
 فعقد بخصة شاهدين جاز وافضل المولى المهر حتى رضاه والمرأة للخيار
 في مطاوعة زوجها او بينها واذا افرقا فبين الزوجين في كل اثنى
 قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الخلو وان دخل بها فلها
 مهر مثلها لا يرد على المستمى وعليها العدة وثبت نسب لها
 ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعماتها وبناتها ولا يعتبر با
 وخالتها اذا لم تكونا من قبيلتها ويعتبر من مهر مثل ان نكحوا
 المرأتان في النسق والمحال والمال والعقل والدين والبلد والعصر
 والعفة ويجوز تزويج الامه مسلمة كانت او كفاية ولا يجوز

متى

تزوج الامة على حرة ويجوز تزويج الحرة عليها وللحر ان يتزوج ابدا
من الحرة والامة وليطلق ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج العبد
اكثر من اثنين فان طلقا احدا لا يرج طلاقها باينهما لم يجز له ان
يتزوج رابعة حتى تنقض عدها واذا تزوج الامة مولاهما ثم اعتق
فلها الخيار كما كان زوجها او عبدا وكذلك المكاتبه وان تزوجت
امه بغير ادن مولاهما ثم اعتقت صح الشكاه ولا خيار لهما ومن تزوج
امراة في عقد واحد احدهما لا تحل له نكاحها حتى تكمل التحليل
ويحل نكاح الاخرى واذا كانا بالتزويج عيب فلا خيار لتزويجها وان كان
بالتزويج جنونا او جنانا او برصا فلا خيار للمرأة عنداي حنيفة وابي
يوسف وقال محمد لها الخيار فان كان عتقا اجله الحاكم هو كذا قال
اليها والافرق بينهما ان طلبت المرأة ذلك والفرقة فطبيعة باينة
ولها كمال المهر ان كان قد خالجهما وان كان مجبورا فرقا بينهما في الحال
وتعويجهما والخصة يوجب كما يوجب العتق وان اسلمت المرأة وزوجها
كافر عرض عليه النكاح الاسلام فان اسلم فهي امراته وان ابا الاسلام
فرق بينهما وكان ذلك طلاقا باينا عليها العدة عنداي حنيفة ومحمد
وقال ابي يوسف فرق بغير طلاق ولا عدة عليها وان اسلم تزوج
وتحسه مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي امراته وان
ابت فرق بينهما النكاح ولم تكن الفرقة طلاقا باينا فان كان قد دخل
بها فلها مهر وان لم يكن قد دخل بها فلا مهر لهما واذا اسلمت المرأة

في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها حتى تحضر ثلث حيض فان احضت باينة
من زوجها واذا اسلم زوج الكافية فلهما على نكاحهما واذا خرج احد
التزويجين اليهما من دار الحرب مسلما وقعت البينة بينهما وان سجد
وقعت البينة بينهما وان سببا معاهم تقع البينة وان اخرجت
المرأة اليها مهاجرة جاز ان تنزوج ولا عدة عليها عنداي حنيفة
فان كانت عامدا لم تنزوج حتى تنقض حملها واذا اذ قد احدثا تزويجا
عن الاسلام وقعت البينة بينهما فرقة بغير طلاق فان كان الزوج
هو امرته وقد دخل بها فلها كمال المهر وان لم يكن قد دخل بها فلها
نصفه وان كانت المرأة هي المردة قبل الدخول فلا مهر لهما وان كان
تت المردة بعد الدخول فلها كمال المهر وان اذ ذلك معا واسما معا
فلهما على نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج امرأته مسلمة ولا كافرة ولا ثنية
وكذلك المردة لا يجوز ان يتزوجها مسلم ولا كافر ولا مردة فاي
كان احدا من الزوجين مسلما فالولد عليه دينه وكذلك ان اسلم
احدهما ولله ولد صغير صار ولده مسلم مسلما باسلام
واذا كان احدا لا يورث كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي
واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر وذلك في دينهم
جائز ثم اسما امر عليه وان تزوج المجوسية امه او ابنته ثم
اسما فرق بينهما واذا كان الرجل امرأتان حرة فله ان يعاد
بهما في القسم بكونهما كانا اثنتين او احدهما حرة والاخر امة

هما

فللمخوة الثلثان من القسم وللمومة الثلثة ولا حق لخص في القسم
 فحال الشف يسافر الزوج بمن شاء منهن والى ان يفرغ بينهما
 فيسافر من خرجت قسما واذا احب احد الزوجين فقسما
 لصاحبهما جاز ولها ان ترجع في ذلك **كتاب الرضاع** قبل التزويج
 وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع **كتاب الرضاع** ومدة الرضاع
 عند ابي حنيفة ثلثون شهرا وقاسي وسفي وهما سنتان فاذا مضت مدة
 الرضاع لم يتعلق بالرضاع **كتاب الرضاع** ويجوز من الرضاع ما يحرم من النسب اذا
 ارضع من الرضاع **كتاب الرضاع** ولا يجوز ان يتزوج بامه
 من النسب احبته من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يتزوج اخا ابنة
 من النسب امرأة ابنة من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ان يتزوج
 امرأة ابنة من النسب لبن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة
 صبية فتحرى هذه الاصبية على زوجها وعلى ابائه وابنائهم **كتاب الرضاع**
 ويصير الزوج الذي نزل به اللبن ابا لمرضة ويجوز ان يتزوجها قبل
 باحت احبه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باحت احبه من النسب ذلك
 مثل الاخ من الاب اذا كان له اخت من امه جاز لاحبه من ابية ان يتزوجها
 وكل صبيين اجتمع على ندي واحد لم يجز لاحدهما ان يتزوج بالآخر ولا يجوز ان
 يتزوج المرضعة احدا من ولد ابي ارضعت ولا ولد زوجها ولا يتزوج المصحبة
 الموضع اخت الزوج المرضعة لانها تحريم من الرضاع واذا اختلط اللبن بالخال
 اللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان غالب الماء لم يتعلق به التحريم وان

بالقصاص

بالقصاص ثم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالباً عند ابي حنيفة وان اختلط اللبن
 بالدماء وهو الغالب يتعلق به التحريم وان اخلب اللبن من المرأة بعد موتها
 في وجع منه الصبي يتعلق به التحريم وان اختلط اللبن المرأة بلبن شاة
 وهو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم
 وان اختلط لبن امه **كتاب الرضاع** بالتحريم باكثرهما عند ابي حنيفة وابي
 يوسف وقال محمد يتعلق بهما واذا نزل السكر لبن فادخلته به صبياً فغاي
 التحريم وان نزل للرجل لبن فادخل به صبياً لم يتعلق به التحريم ولا شرب
 صبياً من لبن شاة فلا رضاع بينهما وان تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارت
 الكبيرة الصغيرة حر مناه الزوج فان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها ولا صغيرة
 نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت قد تعذرت به العناد
 وان لم تعذر فلا شيء عليها ولا يقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات
 وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين **كتاب الطلاق** الطلاق
 على ثلاثة اوجه احسن الطلاق والطلاق السنة والطلاق البدعي
 الطلاق ان يطلق الرجل امرأته بطلاق واحدة في شهرين او غيرها
 حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة ان يطلق في المدخل بها تلك في ثلثة اطلاق
 البدعي ان يطلقها بثلثة بكلمة واحدة او ثلث في طهر واحدة فاذا فعل ذلك وقع
 الطلاق وبانت منه وكان عامياً والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت
 وسنة في العدد فالسنة في العدد مستوي فيها المدخل بها وغير المدخل بها
 والسنة في الوقت تثبت في المدخل بها خاصة وهو ان يطلقها في طهر

الطلاق في السنة او في العدد او في الطهر او في غيرها
 وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين

الطلاق في السنة او في العدد او في الطهر او في غيرها
 وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين

ثم بما معها فيه وغير المدخول بها بطلانها في حال الطهر والحيض وإذا كانت المرأة
 لا تحيض من شهر وكبير فإرادان بطلانها ثلثا لثنته طلقها واحدة فإذا مضى شهر
 طلقها أخرى فإذا مضى شهر طلقها أخرى ويجوز أن يطلّقها ولا يفصل بين طلقها
 وطلاقها بزمان وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع وبطلانها لثنتا يفصل بين
 كل طلاقين بشهر عند أبي حنيفة وأبو يوسف وقال محمد لا يطلّقها لثنته أو واحدة
 وإذا طلق رجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له أن يرجعها فإذا ظهرت
 وحضت وطهرت فهو مختار أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ويقع طلاق كل شيء
 إذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون وإن تزوج العبد وطلق
 وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على أمرته والطلاق على من يبيع مملوكه يقع
 قوله أنت طالق ومطلقة وطأحك فهذا يقع به الطلاق التحقي ولا يقع إلا واحدة
 وإن نوى أكثر من ذلك ولا يفسد هذه اللفاظ لثبته وقوله أنت الطلاق أو أنت كاف
 الطلاق وأنت طالق طلاقاً فإن لم يكن له نية فهي واحدة وجعلة ونوي ثنتين
 شيء واحد وإن نوى ثلثاً كان ثلثاً والنسب لثاني الكفاية يقع به الطلاق والابنية
 أو دلالة حال وهي على ضربين منها ثلثة اللفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع
 بها إلا واحدة وهي قوله اعتدي وسبيري وحكمك وأنت واحدة وبقيته الكفايات
 إذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بانيه وإن نوى ثلثاً كانت ثلثاً وإن نوى
 ثنتين كانت واحدة وهذا مثل قوله أنت بانيه وثلثه وثبته وهزام
 وحكمك على عذرك والحق ما بهك وخليته وبرية وهبته لأهلك في
 وفارقتك وأنت حرة وتقع واستري وأغريه وأبيع لأزوج فإن لم

طلاق
 في حال الحيض
 في حال الطهر
 في حال الحمل

نكح

فارق اول

نكح له نكته لم يقع بهذا اللفاظ طلاق إلا أن يكون في مذكاة الطلاق
 فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن
 ينويه وإن لم يكونا في مذكاة الطلاق وكانا في غضب وخصومة
 وقع الطلاق بكل لفظ لا يخصص به السبب لثبته ولم يقع بما يفسد به
 السبب لثبته إلا أن ينويه وإذا وصفه الطلاق بضرب من الزيادة
 والاشارة نكحاً بانيه من أن يقول أنت طالق بانيه أو أشد الطلاق وحسن
 الطلاق وطلاق التسيط والبدعة وكالحبل وملاء البيت وإذا
 أشد الطلاق أو جعلتها أو لم ما يعتبر به من الجملة وقع الطلاق مثل
 أن يقول أنت طالق أو رقتك طالق أو عنتك أو رقتك أو بدتك أو جسدك
 أو فرجك أو وجهك وكذلك أن يطلق جزءاً شايعاً منها مثلاً أن يقول
 نصفك أو ثلثك وإن قال يدك طالق أو وجهك طالق لم يقع الطلاق وإن
 طلقها نصف تطبيقاً أو ثلث تطبيقاً كاطلقة واحدة وطلاق المكروه
 والسكران واقع ويقع الطلاق بالكفاية إذا قال نويت به الطلاق
 ويقع طلاق لا منس بالاشادة وإذا أشد الطلاق في الشك وقع عقيب
 الشك مثل أن يقول أن تزوجتك فانت طالق أو كل امرأة تزوجتها
 فهي طالق فإذا أشد لفظاً شرطاً وقع عقيب الشرط مثل أن يقول له امرأته
 أن دخلت الدار فانت طالق ولا يقع أشد الطلاق إلا أن يكون لفظاً
 مأكلاً أو يضيف له ملكه قال قال لا جنبية أن دخلت الدار فانت
 طالق سم تزوجها فدخلت الدار لم يطلاق واللفاظ الشرطية وإن

من قال الملك بعد البهيماء
 وهو قال لا والله إن دخلت الدار فانت طالق
 طلق العدة أو طلق العدة
 أو طلق العدة أو طلق العدة
 أو طلق العدة أو طلق العدة

ثم قال لا والله إن دخلت الدار فانت طالق
 طلق العدة أو طلق العدة
 أو طلق العدة أو طلق العدة
 أو طلق العدة أو طلق العدة

ما وكل وكما ومتى ومتى ما في كل هذه الشروط اذا وجد الشرط وقع الطلاق
 ان تحت اليمين الا في كل ما فان الطلاق يتكرر ويكرار الشرط حتى يقع ثلثه
 فان قروها بعد ذلك وتكرار الشرط لم يقع شيئا وذل الملك بعد اليمين
 لا يطلها وان وجد الشرط في ملكه ان تحت اليمين ووقع الطلاق وان وجد الشرط في
 غير ملك ان تحت اليمين ولم يقع شيء واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج
 فيه ان تقسم امرأة ابيته فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها فالقول لها
 في حق نفسها مثل ان يقول ان حضنت فانت طالق فقالت قد حضنت طلقت
 وان قال لها ان حضنت فانت طالق وقالت نعم فقلت قد حضنت طلقت
 ولم تطلق فلانة واذا قال لها ان حضنت فانت طالق فرائت الدم لم يقع الطلاق
 حتى يستمر الدم ثلثة ايام فاذا تمت ثلثة ايام حكما بوقوع الطلاق من حين
 حاضت واذا قال لها ان حضنت حبضت فانت طالق لم يطلاق حتى يظهر من
 وطلاق الامة نطفة من كان زوجا او عبدا وطلاق الحرة ثلثة ايام كان
 زوجها او عبدا واذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول ثلثا ووقع عليها فان وقع
 الطلاق ثلثه باث بالاولى ولم يقع الثانية عليها وان قال لها انت طالق
 واحدة وقعت عليها واحدة وان قال لها انت طالق واحدة قبلها واحدة وقعت
 ثلثان وان قال انت طالق واحدة بعدها واحدة وقعت عليها واحدة وان
 قال واحدة بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة وقعت عليها ثلثان
 وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت الدار
 عليها واحدة عند جنيعة وقال ثلثان وان قال لها انت طالق واحدة

في كل هذه الشروط اذا وجد الشرط وقع الطلاق
 ان تحت اليمين الا في كل ما فان الطلاق يتكرر ويكرار الشرط حتى يقع ثلثه
 فان قروها بعد ذلك وتكرار الشرط لم يقع شيئا وذل الملك بعد اليمين
 لا يطلها وان وجد الشرط في ملكه ان تحت اليمين ووقع الطلاق وان وجد الشرط في
 غير ملك ان تحت اليمين ولم يقع شيء واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج
 فيه ان تقسم امرأة ابيته فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها فالقول لها
 في حق نفسها مثل ان يقول ان حضنت فانت طالق فقالت قد حضنت طلقت
 وان قال لها ان حضنت فانت طالق وقالت نعم فقلت قد حضنت طلقت
 ولم تطلق فلانة واذا قال لها ان حضنت فانت طالق فرائت الدم لم يقع الطلاق
 حتى يستمر الدم ثلثة ايام فاذا تمت ثلثة ايام حكما بوقوع الطلاق من حين
 حاضت واذا قال لها ان حضنت حبضت فانت طالق لم يطلاق حتى يظهر من
 وطلاق الامة نطفة من كان زوجا او عبدا وطلاق الحرة ثلثة ايام كان
 زوجها او عبدا واذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول ثلثا ووقع عليها فان وقع
 الطلاق ثلثه باث بالاولى ولم يقع الثانية عليها وان قال لها انت طالق
 واحدة وقعت عليها واحدة وان قال لها انت طالق واحدة قبلها واحدة وقعت
 ثلثان وان قال انت طالق واحدة بعدها واحدة وقعت عليها واحدة وان
 قال واحدة بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة وقعت عليها ثلثان
 وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت الدار
 عليها واحدة عند جنيعة وقال ثلثان وان قال لها انت طالق واحدة

واحدة ان دخلت الدار فدخلت الدار يقع طلاق ثلثان بالاحكام واذا قال لها
 انت طالق بكتة فجي طالق في كل البلاد وكذلك اذا قالت طالق في اقدار وان قال
 انت طالق اذا دخلت بكتة لم يطلاق حتى تدخل مكة وان قال لها انت طالق عند
 وقع الطلاق عليها بطلوع البصر واذا قال لامرأته ان خاري نفسك بغير ذلك
 الطلاق او قال لها طلق نفسك فلها ان تطلق نفسها ما اذنت في مجلسها
 ذلك فان قامت منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها
 في قوله ان خاري نفسك كانت واحدة باثية ولا يكون ثلثا وان نوى التفرج
 قال ولا يرد من ذكر النفس كلاما او كلاما وان طلقت نفسها في قوله طلق
 نفسك بقي واحدة وجعية وان طلقت نفسها ثلثا وقلاداد التبرع ذلك
 وقعت عليها وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها
 متى شئت في مجلس وبعده واذا قال للرجل طلق امرأتك فله ان يطلقها في مجلس
 وان قال له طلقها ان شئت فله ان يطلقها في مجلس خاصة وان قال لها
 ان كنت تجني او تبغضني فانت طالق فقالت انا احبك او ابغضك وقع الطلاق
 وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت وتوعدت الطلاق محبا فبطلت فكذلك عند
 الجنيعة وليد يوسف وقامح لا يقع الطلاق بالكذب واذا طلق الرجل
 امرأته في مرض موته طلاقا باثا فان وهى في العدة ورضخت وان ما بعد
 انقضاء العدة فلا ميراث وان قال لامرأته انت طالق ان شاء الله تعالى
 منقضا لم يقع الطلاق عليها واذا قال لامرأته انت طالق ثلثا لا واحدة
 طلقت تحية وان قال ثلث الا ثلثي طلقت واحدة وان استثنى ثلثا وقع

لها

الثالث واذا ملك الزوج امرأته او سقضا منها او ملكت المرأة زوجها وسقضا
 منه وقعت العرقه بينهما
 اذا طلق الرجل امرأته فطلقته
 رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في عدتها وصحت بذلك امرأته من الرجعة
 ان يقول راجعتان او رجعت امرأتى او يطيبها ويقبلها او يمسها بشهوة او ينفذ
 اليه فربما بشهوة ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين فان لم يشهدا
 رجعته واذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعها في العدة وصدقته فهي حرة
 وان كذبته فالقول قولها ولا يحسن عليها عندنا حبة رجعة رحمه الله واذا طلق
 وقد راجعها فقالت محببة له قد انقضت عدتي لم تخرج الرجعة عندنا حبة
 رجعة والله وقال لا تخرج الرجعة واذا قال روج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت
 راجعها في العدة وصدقته المولى وكذبته الامة فالقول قولها عندنا حبة
 رجعة وقال القول قول المولى واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة عشرة ايام انقطع
 الرجعة وان لم تغسل وان انقطع الى اقل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة
 حتى تغسل وتغسل عليها وقت صلوة او يتيمم ويصلي عبد الله حبة رجعة ولا يبرئ
 رحمه الله علمها وقال محمد رحمه الله عليه اذا تمتعت انقطع الرجعة وان لم
 نصلي وان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان قائما غصوا
 فيما فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقطع الرجعة وانقطع
 الرجعية تثنوي وتثنوي ويستحب تزويجها ان لا يدخل عليها حتى يستأذنها
 او يسمعها خفيق بقله والطلاق الرجعي لا يجرى الوطئ واذا كان الطلاق بائنا
 دون الثلث فله ان يتزوجها في عدتها بعد انقضاء عدتها واذا كان الطلاق ثلثا

في ثلاثة

في ثلاثة او ثنتين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها
 ثم يطلقها او يموت عنها او يصبي المرافق في التحليل كالبائع ووطئ المولى امرأته
 لا يحلها واذا تزوجها بشرط التحليل فالتكاح جائز لكنه مكروه فان طلقها
 الزوج انقضا بعد ما وطئها حلت الا قول واذا طلق الحرة تطليقة
 واحدة او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج اخر فدخل
 ثم طلقها ثم عادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات ويشهد به
 الزوج الثاني ما دون الثالث من الطلاق كما يشهد به الثالث
 عندنا حبة رجعة وبه يوسف وقال محمد رحمه الله لا يشهد به ما دون
 الثالث واذا طلقها ثلثا فقالت قد انقضت عدتي وتزوجت بزوج
 اخر فدخل بها الزوج ووطئها وانقضت عدتي والمدة تحل ذلك جاز
 للزوج ان يصدقها اذا كان في غالب ظنه انها صدقة وبه يزوج
 اذا قال الزوج لا مراة والله لا اربك اربعة
 شهر فهو مولى فان وطئها في اربعة الا شهر حلت عليه ولزم
 كفارة وسقط الابلاء وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر
 كانت منه تطليقة واحدة فان كان حلف على اربعة اشهر فقد
 سقط البين وان كان خالف على الابد فاليمين باقية فلا عاد فزوجها عاد
 الابلاء فان وطئها نكحها والا وقعت بحجة اربعة اشهر تطليقة
 اخرى فان تزوجها عاد الابلاء وقع بعض اربعة اشهر تطليقة
 اخرى فان تزوجها بعد زوج اخرى لم يقع بذلك الابلاء طلاق

ان الله لا يبرئ من حبة رجعة الا بالصلوة او التيمم او يصلي عبد الله حبة رجعة ولا يبرئ

وكفاروا الظهار وعق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا وكذلك ان صام اربعة اشهر واطعم مائة وعشرين مسكينا
الكافر والمسلمة والزك والافقي والكبي والسغير ولا يجوز العيا ولا المقطوعة
اليدين والرجلين ويجوز لاصم والمقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من فاته
ولا يجوز المقطوع ايها من اليدين ولا المجنون الذي لا يعقل ولا يجوز عق المتبرء ولا
ام الولد ولا المكاتب الذي ادى بعض المال فان اعق مكاتب لم يؤدي شيئا جاز
فان اشترى اياه وابنه يتوي بالشهر عن الكفارة جاز ذلك وان اعق نصف
عبد مشترك من الكفار وضع قيمه باقية واعق لم يجز عندنا في حقيقته وعندنا
يجوز وان اعق نصف عبدة عن كفارة ثم اعق باقية عنها جاز وان اعق نصف
عبدة عن كفارة ثم جامع اليه ظاهر منها ثم اعق باقية لم يجز عندنا في حقيقته وان لم
يجد المظاهر ما يعق فكفارة صام شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان
ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام الشريق فان جامع اليه ظاهر منها في
خلال الشهرين ليس له عامدا او فحشا في ذاسيا استاء نف القوم عنده حنيفة
ومحمد وان افطر في يوم منها جذا او غير عذ واستاء نفه وان افطرها العبد
لم يجز في الكفارة الا القوم فان اعق المولى عنه او اطعم لم يجز وان لم يستطع
المظاهر القيام اطعم ستين مسكينا كل مسكين نصف صاع من ترومك
من تمر او شعير او قير ذلك فان عده غداهم وعشا هم جاز قليلا وكثيرا
وان اعطا مسكينا واحدا ستين يوما جاز وان اعطا في يوم واحد
لم يجز الا عن يومه وان قرب اليه ظاهر منها في خلال الاطعام لم يستأن

ومن وجب عليه كفارة نكاحها وفا عتق رقبتين لا يتوي احدهما بعينها
جاز عنهما وكذلك ان صام اربعة اشهر واطعم مائة وعشرين مسكينا
جاز وان اعق رقبة واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن
انما شاء **كتاب الاعان** اذا قذف امرأته بالزنا وهما من
اهل الشهادة والمرأة من محدة قاذفها او يفي نسب ولها وقت
المادة بتوجب تعذف فعله الاعان فان امتنع من ذلك حبسه
الحكم حتى يلا عن او يكذب نفسه فيحذف فان لا عن وجب عليها
الاعان فان امتنعت حبسها المأكر حتى تله عن او تصدق فتهت
فان كان الزوج عبدا او كافرا او محمدا في فخذ فخذ امرأته فعله
الحذف وان كان الزوج من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او محمدا
فقد فوا كانت لمز لا يحذفها قاذفها فالاحد عليه في قذفه ولا الاعان
وصفة الاعان ان يجدي القاذف بالزوج ويشهد اربعة قراء يقول
في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيهما في منتهى هاجبه من الزنا
يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها
من الزنا شيرا اليها في جميع ذلك ثم يشهد امرأته اربع مرات يقول
اشهد بالله انه لم الكاذبين فيما رواها في به من الزنا
وقول في الخامسة لعنة الله عليها ان كان من الصادقين فيما رواها
من الزنا قاذفا عا فرقا القاذفين بها وكانا الفرقه نظيفة باينه
عندنا في حقيقته ومحمد وقال ابو يوسف يكون تخيير مؤبدا وان كان

هباد

العتق بولد حتى القاي في نسبه والحقه بامه فان عاد الزوج فاكذب
 نفسه حده القاي ويجعل له ان يترز وجهها وكذلك لو فسد غيرها فترز
 فترز واداف من الرجل امرته وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما
 الاخرس لا يتعلق به اللعان واذا قال الزوج ليس بملك مني فلا لعان
 بينهما فان قال ذنب وهذيل من اترزنا لا لعان ولم ينف القاي لهما واذا
 نفى الرجل ولدا امرته عقيبا لولادة او في الحائض فقبل انتهيه وبنه
 الله الولادة صحه نفي ولا عن به وان نكح بعد ذلك لا عن ويثبت نسب
 وكال ابو يوسف ومحمد يصح نفيه في هذه النفاس لانه اول ولادة واذا اوله
 وليس في بطن واحد نفى الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما وحده زوج
 وان اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت نسبهما ولا عن **كتاب العتق**
 اذا طلق الرجل امرته طلاقا باينا او رجعا او طلاقا بالفرقة بينهما بغيب
 طلاقا وهي حرة ممن يخبر فعتقها ثلثة اشهر والافراء الحيض وان كانت ممن
 لا تحين من صغيرا وكبير فعتقها ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعتقها
 ان تضع حملها وان كانت امه فعتقها حيضتان وان كالتا فحيض فعتقها
 شهر ونصف واذا ما الرجل عن امرته الحرة فعتقها اربعة اشهر وعشرة
 وان كانت امه فعتقها شهران وخمسة ايام وان كانت حاملا
 فعتقها ان تضع حملها واذا ورثت المطلقة في امراض فعتقها اربعة اشهر
 وان اعتقت الامه في عتقها من طلاق رجعي انتقلت عتقها الى العادة
 لغيره وان اعتقت الامه وهي مبنونة او متوفى عنها زوجها لم تنقل
 عتقها

في العتق
 ما عتق
 ما عتق
 ما عتق
 ما عتق

عتقها الى عتق الخائز وان كانت ايسر فاعتقت بالثبوت وتورثت
 الدية انتقضي ما مضى من عتقها وكان عليها ان تستاء نف العدة
 بالحيض والنكوحه نكاحا فاسدا او الموطوءة بنسبه عتقها الحيض في اربعة
 اشهر وان مات مولى ام الولد عنها او اعقبها فعتقها ثلث حيف
 واذا مات الصغير عن امرته وبها حمل فعتقها ان تضع حملها فان حبس
 الحمل بعد الموت فعتقها اربعة اشهر وعشر واذا اطلقها
 الرجل امرته في حال الحيض اربعة اشهر بالحيض الحيف وفيها
 الطلاق واذا وطئت المعتدة بنسبه فعتقها عتق اخر
 ويبدأ عتق العتق فيكون ما تراه من الحيض محسوبا به
 منها جميعا فان المصت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعتقها
 تمام العدة الثانية وايضا المدة فالطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفا عقيب الوفا فان لم تعلم بالطلاق والوفا فعتقها
 مدة العدة فعتقها نقصت عتقها والعتق في النكاح الفاسد عقيب
 التفريق بينهما او عزم الوطئ على ترك وطئها وعلى المبنونة
 والمبنونة عنها زوجها اذا كانت بالغه مسلمة الاحداد بترك
 القريب والقرينة والدهن والكل الا من عذر ولا يخصيب
 بالحناء ولا فليس ثوبا مصبوغا بعصفر ولا صفرا ولا احدا
 على كافرة ولا على صغير على الامه الاحداد وليس في عتق النكاح
 الفاسد ولا عتق ام الولد اعداد ولا يخصب ان يحطب العدة

وبأس بالتميز في الخطبة ولا يجوز للمطابقة الرجعية والمبتونة
 الخروج من غير البلاء ولا منها والموت في عنها زوجها خروج منها
 وبعض الليل ولا يثبت غير منزلها وعلى المعتدة ان تعتد في بيت الذي
 دفنت اليها بالشك في حال وقوع الفرقة فان كان نصيبها من دار الميت لا يفيها
 واخراجها الورثة من نصيبهم استقلت ولا يجوز ان يساوي الزوج بالمطابقة
 الرجعية حتى يراجعها واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في
 عتقها وطهرها قبل ان يدخل بها فلهما مهر كما هو وعليها عدة مستقبله
 عند طهره حنفية وابو يوسف وقال محمد لها نصف شهر وعليها انعام العدة
 الاولى ويثبت نسب المطلق الرجعية اذا جاءته به ثنتين او اكثر فالمرء
 نكحاً بانقضاء عدتها وان جاءته به لاقل من سنتين بائناً جاءته به لاكثر
 من سنتين ثبت نسبه وكانت رجعية ويجعل كانه وطئها في عدتها ^{بالبطون}
 يثبت نسبوها اذا جاءته به لاقل من سنتين فان جاءته به تمام سنتين
 من يوم الفرقة لم يثبت نسبه الا ان يراجعها الزوج ويثبت نسب ولد المتوفى
 عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها
 ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه وان جاءت به ستة اشهر
 لم يثبت نسبه واذا ولدت المعتدة ولداً لم يثبت ولدها نسبه عند أبي
 حنيفة الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هاتان
 حبلان فاما اذا اعترف من قبل الزوج فيثبت النسب بغير شهادة وقال ابو يوسف
 ومحمد ثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة واذا تزوج امرأة فجاءت بولد فثبت

من ستة اشهر فما عدا ثبت نسبه ان اعترف به الزوج وسكت فان
 مجرد الاب الولادة ثبت نسبه بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة واكثر
 مدة الحمل سنتان واقبله ستة اشهر واذا طلق الذي تزوجته فلو عدة عليها
 وان تزوج الحامل من الزنا جاز النكاح ولا يطهرها حتى تضع حملها **كتاب**
 النفقة النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسقطه كانت او كافر او اذا سلمت
 نفسها في منزل له فعليه نفقتها وكسوتها ومسكنها ان يقصر ذلك بالمهر
 جميعاً موسراً كان الزوج او معسراً فان امتنع من تسليم نفقتها جاز
 بيعها بمهرها فلهما النفقة فان تيسرت بعد قبض المهر فلو نفقتها لها
 حتى تقوم له منزل فان كان صغيرة لا تستمتع بها فلو نفقتها لها ولو كانت
 اليه وان كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطئ وهي امرأة كبيرة فلهما
 النفقة من ماله واذا طلق الرجل امرأته فلهما النفقة والسكنى في عدتها
 رجعيان الصلح او بائناً ولا نفقة للموتى عنها زوجها وكل فرقة
 جاز من قبل المرأة بمحضية فله نفقة لها فان طلقها ثم ارتدت
 سقطت نفقتها وان ابرأ كبت ابن زوجها من نفقتها بعد الطلاق
 فلهما النفقة وان امكنت قبل الطلاق فله نفقة لها واذا اجبت المهر
 في دين او غصبها وجعل كرها فذهب بها او جئت مع محرم فله نفقة
 لها وان مرضت بمنزل الزوج فلهما النفقة ونفرض على الزوج اذا كان موسراً
 نفقة خادمها ولو غرض لاكثر من خادم واحد وعليه ان يسكنها في دار
 مفردة ليس فيها احد من اهله الا ان يتخاد ذلك وان كان له ولد

من غيرها فليست ان تسكنه ^{فيها} وللمزوج ان يمنع والديها ولديها
من غيره واهلها من لدخول عليهم ولا يمنعهم من ان يخلوا بينها وكلاهما
اي وقت اختاروا ومن اعسر بنفقة زوجته لم يفرق بينهما وقيل لها التمسك
عليه واذا غاب الزوج ولده مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة وقيل انهما في ذلك
لها نفقة وزوجة العاقر والديه واولاده الصغار واجلهم كنفها لادبها
ولا يقضي بنفقة في مال غائب الا لهؤلاء واذا انفقت لغيرها بنفقة الاعسار
ثم استغنا عنه ثم لها بنفقة الواسين واذا مضت مدة ولم ينفق الزوج عليها
وطالبه بذلك فلا شيء لها الا ان يكون التمسك في النفقة او صلحت الزوج على
مقدارها فيقضي لها بنفقة ما مضى وان فلتا الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة
ومضت شهر وسقطت النفقة وان استلحقها بنفقة سنة ثم ما نه لم يبرج عنها
شيء وقال عمر بن الخطاب بنفقة ما مضى وما بقي فلانزوج واذا تزوج الجارية
فتفقتها بين في رقبته بياح فيه واذا تزوج الرجل امه قبلها مولاهما معه منزلا
فلهما النفقة وان لم يورثها فلا نفقة لها عليه ونفقة الا ولاد الصغار على
لا يشاؤك فيها احد كما لا يشاؤك في نفقة الزوج فان كان الصغير وضعا
فليس له ان يرضعه وليس له الاب من يرضعه عندها فان استلحقها
ويحذو جنتا ومعدة منه لترضع ولدها لم يجز فان انفقت عنها فاستلحقها
على رثتها فان قال الاب استلحقها وجاء بغير لترضع ولدها فنفقة الام
من اجرة الاجنبية كما ان نفقة في حقها وان التمسك في يادة لم يجبر الزوج عليها
ونفقة الصغير واجبة على امه وان خالفه في دينه كما يجب نفقة الزوجية

علاوة

على زوجها وان خالفه في دينه واذا انفقت للفرقة بين الزوجين فالام
احق بالولد فان لم تكن له الام فام الام او اب من ام الاب فان لم تكن
ام الام فام الاب او اب من الاخوات فان لم تكن له جدة فالاخوات
او اب من الاخوات والخالوت وقد لاخت من الاب والام ثم لاخت
من الام ثم لاخت من الاب ثم الخالوت او اب من العاقر ينزل كما
نزلنا الاخوات ثم العاقر ينزل كذلك وكل من تفرقت من هؤلاء
حقها الامة اذا كان زوجها بالجد وان لم يكن للصبي امرأته من
اهله واختصم فيه الرجال فالأهم له اقرهم تعصيبا والامة في
حق بالغام حتى يأكل وحده ويشرب واحد ويلبس وحده ويح
وحده وبالجملة حتى يتحصن ومن سوي الام والجدة احق بالخارجة
حتى تبلغ حداً تشهي والامة اذا اعتصمها مولاهام والولد اذا
قال ولد كالحرة وليس له ميراث ولا ام الولد قبل الحق في حق الولد
والدقيقة احق بولدها من المسلم ما لم يجعل الادب ان او يخاص
عليه ان يالف الكفر واذا ارادت المطلقه ان يخرج بولدها من
قبل الحاد ذلك الا ان يخرجها الى وطنها وفكان الزوج تزوجها فيه
وعلى الزوج ان ينفق على ابويه واجداده وجدانه اذا كانوا فقرا
وان خالفوه في دينه ولا يوجب النفقة مع اختلاف الدين الا لزوج
والابوين والاجداد والجدات والولد ولا يشاؤك الولد في نفقة ابويه
احد ويوجب النفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا وكانت امرأته

فقيرا

صح وصار ما دونها فان حضر المال اجبر المالك المولى على قبضه وعق العبد ولد الامه
من مولاهما حر ولد لها من الزوجها مملوك لسيدها ولد لحر من العبد
حر **اذا قال المولى لعبد اذمت فانت حر وانت حر من دبر**
متى وانت مدبر وقد بركك فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا
ان يستخدمه ويؤجره وان كانت امه قلته ان يطأها ولدان تزوجها واذا كان
المولى عتق المدبر من ثلث ماله ان خرج من ثلث وان لم يكن له مال غيره
في ثلثي قيمته وان كان على المولى دين سيع في جميع قيمته لغرمائه وولد المدبر مدبر
وان عتق التدبير لموته على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا وسفري او
مرضي كذا فليس مدبر ويجوز بيعه فان ما على الصفة له ذكرها عتق كما يعق
المدبر **و اذا اولدت الامه من مولاهما فقد صار ام ولد له**
لا يجوز بيعها ولا تمكيتها وله وطئها واستخدامها وبعاريتها وتزويجها ولا يثبت
نسبها الا ان يعترف به المولى فان جاز ذلك بولد يثبت نسبه بغير اقرار فان نقاه
انفس بقوله وان تزوجها بغير اقرار بولد في حكم امه واذا ما المولى من جميع الماله
يلزمه السبق للغرماء وان كان على المولى دين واذا وطئ الرجل امه غيره نسك كالحمل
منه ثم مملكتها صار ام ولد له واذا وطئ الاب جارية ولده بغير اقرار فادعاه
ثبت نسبه منه وصار ام ولد له وعليه قيمتها وعليه عتقها ولا قيمة لولدها
واذا وطئ الاب مع بقا الام يثبت النسب فان كان الاب ميتا ثبت من النسب من الجنه
كما يثبت من الاولاد اكل الجارية بين شركيين بغير اقرار فادعاهما بغيره منه وصار
ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها وليطأ من قبله ولد صبي وان ادعى

بمولاها

بمولاها

جميعا ثبت نسبه منها وكالام ام ولد لها وعلى كل واحد منهما نصف العقر
تصحيحا بماله على الآخر وبرو الاين من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وبنات منه
ميراث اب واحد واذا وطئ المولى جارية مكانة بغير اقرار فادعاه فان صدقه انما
ثبت نسبه منه وكما عليه عقرها وقيمة ولدها ولا نصير ام ولد له وان كان ينفق على
لم يثبت **كتاب المكاتب** اذا كاتب المولى عبده او امته على مال شرط عليه
وقبل العبد ذلك صار مكاتب ويجوز ان يشترط المالك حالا ومواليا وصحبا
ويجوز كتابته العبد الصغار اذا كان يعقل البيع والشراء واذا احتج المكاتب
من دبر المولى ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز له
التزويج الا باذن المولى ولا يهرب ولا يتصدق الا بالنسبة اليسير ولا يكتفل
فان ولد له من امته له دخل في كتابته وكما حكم له ابيه وكسبه واذا زوجه
امته من عبده ثم كاتبها فولدت منه ولما دخل في كتابته ما وكسبه واذا وطئ
المولى مكاتبته لزمه العقر وان جنى عليها او عتقها لزمه ارض الجارية
واذا مات مالها عزمه واذا اشترى المكاتب اياه وابنه دخل في كتابته
واذا اشترى ام ولده دخل ولدها في الكتابة ولم يزل بيعها وان اشترى ذا
لحم منه ولا ولد له لم يدخل في كتابته عند بيعه حبيفة واذا عجز المكاتب عن خمر
نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقتضيه او مال يقدم عليه لم يعجز عن خمره
وانتظر عليه اليومين والثلاثة وان لم يكن له وجه وطلب المولى بتجيزه
عجزه وفسخ الكتابة وقال له يوسف وعمد لا يعجز حتى يتولى عليه بخان واذا
عجز المكاتب عادي احكام الوق وكان ما في يده من الاكس لولاه واذا

وحم

الكتاب ما لم يفسخ الكتابه وقضى ما فيها من كتابه وحكم بعينه في آخره من
 اجزاء حيوته وان لم يترك وقا وترك ولدا مولودا في الكتابه سبع في كتابه ابيه على
 لحيته فاذا ادى حكمه بعقب ابيه قبل موته وعقب الولد وان ترك ولدا مشترا قبل
 اتمام ثوبه في الكتابه حاله والارادة في الرق وان كان نسيان عبد على غيره
 او على نفسه فالكاتبه فاسدة فان ادى الحر عتق وترقه ان يسع في ثوبه ولا يفسخ
 من المستعني ويراد عليه وان كاتبه على حيوان غير موكوف باليه جاز ولا يكاتبه عبد كتابا
 درهم جاز فان اقباه عتقا وان عجز ان رقى رد وان كاتبه ما على كل واحد منهما ما من
 على الآخر جاز الكتاب ولهما ادى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما ادى واذا اعتق المولى كتابه
 عتق بعينه وسقط ما لا الكتابه واذا اتم موته الكتابه وله ما لم يفسخ الكتابه وقيل له ان مال
 له وورثه المولى على لحيته فان عتق احد الورثة لم ينفذ عتقه وان عتقوه جميعا عتق
 وسقط عنه ما لا الكتابه واذا اتم موته اتم ولد جاز فان ما المولى سقط عنها ما لا الكتابه
 واذا اولدت مكاتبه ففي بالخيار ان تشتت على الكتابه وان شاعرت نفسها وصار
 ام ولد وان تكا مدبرته جاز فان ما المولى ولا مال له كاخيار بين ان يسع وتشتت
 قيمتها او جميع ما لا الكتابه وان دبره تكا متي بدبير التدرير ولها الخيار ان تشتت
 على الكتابه وان شئت عجزت نفسها وصار مدبرته وان عتق كتابه فان المولى ولا مال
 له ففي بالخيار ان تشتت سعته ثلثي ما لا الكتابه او ثلثي قيمتها عتق عليه حليفه وانما
 اعتق الكتابه عبد على مال لم يجز وان وهب عتق لم يقع وان تكا عبد جاز فان ادى
 الكتاب قبل ان يعق الا ولقوله المولى وان ادى بعد عتق الكتابه لا ولقوله المولى
 اذا اعتق الرجل مملوكه قولاه له وكذلك المرأة تعق فان شرط على انه

سابقة

سابقة فالشرط باطل والولد من العتق وان ادى في كتابه عتق ولا يلحق ولا كذلك ان
 يعق بعد موت مولاه قوله لورثة المولى واذا اتم المولى عتق مدبره وامهات ولاده وقوله
 له ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ولا قوله له واذا افرج عبد رجل مملوك عتق
 مولاه امه الامه وهي حاضرة من العبد عتقت وعتق حليها وللمولى المات لا يفعل عنه ابد
 فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر ولد اقول لا يلحق الامه فان اعتق العبد جاز
 ولا يشترط ان تغتسل من مولاه الام له موته الاب ومن فرج من الجرح معتقة العرب قول له
 اولاد اقول لا ولد مملوكها عتق عليه حليفه ولا العتاقه بتعصن ان كان للمعتق عتبه
 من النسب فهو له منه وان لم يكن له عتبه من النسب فميراثه للمعتق فان مات
 المولى ثم مات المعتق فيمن الميراث المولى دون بناته وللمعتق من المولى الاما
 اعتقن او اعتق من اعتقن او كان بن او كاتب من كاتبين وان ترك المولى ابنا
 والولد ابن آخر فيمن الميراث للمعتق الابن دون بنى الابن والولد لا لكبره اقرب واذا سلم
 رجل على يد رجل والامه على ان يرثه ويعقل عنه او سلم على يد غيره والامه قالوا
 صحيح وعقله على مولاه فان ما ولا وادله فيرثه المولى وان كان له وارث فهو
 اولى منه والمولى ان يتفصل عنه بولاية لغيره مالم يفعل عتقا فاعقل عنه
 ثم يكن له عتق عنه بولاية ولا يلحق العتاقه ان يولي احدا
 النفس على خمسة اوجه عمر وشبه عمر وعتاق وما اجري مجري الحضانة والعقل
 بسبب الجرح ما انفك فيه بسايع او ما اجري مجري التلويح في تفرق الاجزاء
 كالتحريم من النسب الجرح اذا و موجب ذلك الملاءمة والحدود لا ان يعقل المولى
 ولا كفارة فيه وشبه العود ان يتفصل الضرب بما ليس بسايع ولا ما اجري

كتابه ما لم يفسخ الكتابه وقضى ما فيها من كتابه وحكم بعينه في آخره من اجزاء حيوته وان لم يترك وقا وترك ولدا مولودا في الكتابه سبع في كتابه ابيه على لحيته فاذا ادى حكمه بعقب ابيه قبل موته وعقب الولد وان ترك ولدا مشترا قبل اتمام ثوبه في الكتابه حاله والارادة في الرق وان كان نسيان عبد على غيره او على نفسه فالكاتبه فاسدة فان ادى الحر عتق وترقه ان يسع في ثوبه ولا يفسخ من المستعني ويراد عليه وان كاتبه على حيوان غير موكوف باليه جاز ولا يكاتبه عبد كتابا درهم جاز فان اقباه عتقا وان عجز ان رقى رد وان كاتبه ما على كل واحد منهما ما من على الآخر جاز الكتاب ولهما ادى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما ادى واذا اعتق المولى كتابه عتق بعينه وسقط ما لا الكتابه واذا اتم موته الكتابه وله ما لم يفسخ الكتابه وقيل له ان مال له وورثه المولى على لحيته فان عتق احد الورثة لم ينفذ عتقه وان عتقوه جميعا عتق وسقط عنه ما لا الكتابه واذا اتم موته اتم ولد جاز فان ما المولى سقط عنها ما لا الكتابه واذا اولدت مكاتبه ففي بالخيار ان تشتت على الكتابه وان شاعرت نفسها وصار ام ولد وان تكا مدبرته جاز فان ما المولى ولا مال له كاخيار بين ان يسع وتشتت قيمتها او جميع ما لا الكتابه وان دبره تكا متي بدبير التدرير ولها الخيار ان تشتت على الكتابه وان شئت عجزت نفسها وصار مدبرته وان عتق كتابه فان المولى ولا مال له ففي بالخيار ان تشتت سعته ثلثي ما لا الكتابه او ثلثي قيمتها عتق عليه حليفه وانما اعتق الكتابه عبد على مال لم يجز وان وهب عتق لم يقع وان تكا عبد جاز فان ادى الكتاب قبل ان يعق الا ولقوله المولى وان ادى بعد عتق الكتابه لا ولقوله المولى اذا اعتق الرجل مملوكه قولاه له وكذلك المرأة تعق فان شرط على انه

مجرى السراح عندئذ حنيقة وقال يوسف وهما ذاهبه بحجر عظيم وخسبة
 عظيمة فهو عمد والنسبه العمدان يتعدا لضرب بما لا يقتل غالباً وموجبة على القتل
 المأثم والكفارة ولا خود فيه وفيه الدية مغلفة على العاقلة والمخطئ على ما بين
 خطا في القصد وهو ان يرى شخصاً يظنه صيداً فاذ هو آدمي وخطا في الفعل
 وهو ان يري عريضة فيصيب ذمياً وموجبة لنا الكفارة والدية على العاقلة والذم
 فيه وما جرى مجرى الخطأ مثلاً ان يرمي بقلب على رجل فيقتله وحكم حكم الخطأ
 واما القتل بسبب كغير البترو واضع الحجر في غير ملكه وموجبه اذا تلف به ادمي
 الدية على العاقلة ولا كفارة فيه والعقاص واجبة لكل محسوس الذم
 على التبايد اذا قتل عمداً فيقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل
 المؤمن بالمستمن من ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالتصغير الصحيح بالذمي
 والزمن ولا الرجل بابنه ولا بعبد ولا بمكاتبه ولا بعبد ولله
 ومن ورث قسماً على ابيه سقط ولا يستوفى العقاص الا بالتسيف واذا
 قتل المكاتب عمداً وليس له وارث الا المولى فله العقاص وان ترك وفاء
 ووارثه غير المولى فلا قصاص لهم وان اجتمعوا مع المولى واذا قتل عبد
 واذا قتل ذمي من اهل الذمة او ارضى به من اهل الذمة او ارضى به من اهل الذمة
 لا يجزى العقاص من جميع الارضين والموتى ومن جرح رجلاً عمداً فلم
 يزل حتى قاتلته مات فعليه العقاص ومن قطع يد غيره عمداً من المقتول
 لم يزل حتى قاتلته او ارضى به من اهل الذمة او ارضى به من اهل الذمة
 قطع يده وكذلك الرجل وماون الانف والاذن ومن ضرب عين
 رجل فقلعها فلا قصاص عليه وان كانت قائمة وذهب سنوها فعليه
 القصاص في المرأة ويجعل على جهة قطر ويطب ففقد عينه بالمرأة

في القتل
 في الجرح
 في العاقلة
 في المخطئ
 في المستمن
 في الذمي
 في الزمن
 في المكاتب
 في المولى
 في اهل الذمة
 في العين
 في اليد
 في السن
 في المرأة
 في القطر

خيبره حنيفة وفي السن النفس وفي ثمة يكره فيها الماتلة النفس ولا يقتل في عظم
 السن ولا في عظم النفس وفي ثمة يكره فيها الماتلة النفس ولا يقتل في عظم
 المرأة في حادون النفس ولا في الحر والعبد ولا في العبد والعبد في النفس
 في الخطأ بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف اليدين او جرح
 يمينه فمراء منها فلا قصاص عليه وعليه الدية وكذلك كل جناية سقط
 فيها لا قصاص وان كان بالماقطوع صحبة وبد الماطع شلاً او ناقصة الاما
 بالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء
 اخذ الارش كما مر ومن شتم وجأه فاستوعبه النتيجة ما بين فيه وهي
 لا يستوعب ما بين قوة الشاع فالشيخ بالخيار ان شاء اقتض بمقدار الجثة
 فييدي من اتي الجانبين شاء اخذ الارش ولا قصاص في اللسان ولا في ذكر الا ان
 تقطع المشقة وان اصله القائل في اولىء المقتول على مال سقط النفس
 ووجباتك قليلا كان او كثيراً وان عفي احد الشركاء في الدم او صاح من نصيبه
 على عوض سقط حوايايين من النفس وكلهم نصيبهم من الدية واذا
 قتل جماعة واحداً عمداً اقتض من جميعهم اذا كان عمداً واذا قتل واحداً
 جماعة فخصوا وليا المقتولين قتل جماعة ولا شيء لهم غير ذلك وان
 حصروا حد قتل به وسقط حق الباقين ومن وجب عليه النفس فان
 سقطت عنه واذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص على واحد
 منهما وعليهما نصف الدية وان قطع رجل يميني رجلين فخصل فلهما
 ان يقطع عايدته وبأخذ منه نصف الدية بقسمتها بينهما نصفين

في القتل
 في الجرح
 في العاقلة
 في المخطئ
 في المستمن
 في الذمي
 في الزمن
 في المكاتب
 في المولى
 في اهل الذمة
 في العين
 في اليد
 في السن
 في المرأة
 في القطر

وان حصر واحد فقط يده فله اخر عليه نصف الدية واذ اقل
بقيل العدد ثلثه القود ومن دعي رجلا عدا يسهم فنقد السهم منه الى اخر
فانما فعله القصد للقول والدية للثاني على عاقله
اذ اقل رجل رجلا وشبهه عدا فعلى عاقله دية مغلفة وعليه كفارة
ودية شبه العمد عند ابن حنيفة وابو يوسف وجميعهم اذنه مائة من الابل
وذا عا خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ولا يثبت التغليف الا بالابل
خاصة فان قصير بالدية من غير الابل لم يتغلف وقيل الخطاء بحسبه
الدية على العاقلة والكفارة على القاتل والدية في الخطاء مائة من
الابل اخماسا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون
وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن اذهب الف دينار ومثل الوقي
عشرة الاق ذرهم ولا يثبت الدية الا من هذه الاقوال الثلاثة عند ابن
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم الف
شاة ومن الخيل مائة حلة كل حلة ثوبان ودية المسلم والدمي سواء
وفي التفريق وفي المارون الدية وفي اللبس الدية وفي ذكر الدية وفي
العقل اذا ضرب رأسه فذهب عقله الدية وفي الحية اذا حلت فلم
يقتل الدية وفي شعرا من الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين
الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين الدية
وفي الشفتين الدية وفي الانف الدية وفي الاثني عشر الدية وفي

تذييل

تذييل الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما شقار
العينين الدية وفي احدهما ربع الدية وفي كل اصبع من اصابع اليد
والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وكل اصبع فيها ثلاثة مفاصل
ففي احدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفاصل ففي احدها نصف دية الاصبع
وفي كل سن خمس من الابل والاسنان والاضراس كلها سواء ومن ضرب عضوا فذهب
منقعه ففيه دية كاملة كالوقطعة كاليدين اذا شئت والعين اذا ذهب ثلثها
والشبع عشرة الحارصة والدامعة والدامية والباسعة والملازمة والشماع
والوضعة والهاشمة والنقلة والامة ففي الموضحة القصد اذا كان عدا ولا القصد في بقية
الشجاع وما دون الموضحة ففيه حكومة عدل وفي الموضحة ان كان خطأ نصف عشرين
وفي الهاشمة عشر الدية وفي النقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية
وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فمها جائعتان ففيهما ثلث الدية وفي اصابع
اليدين نصف الدية وان قطعها مع الكف ففيها ايضا نصف الدية وان قطعها مع نصف
الشك ففي الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل وفي الاصبع الزيادة حكومة
عدل وفي البقية وذكره ولما اذا لم يعلم صحته حكومة عدل ومن شج رجلا فذهب
فذهب عقله او شعرا من الدية وفي الموضحة في الدية وان ذهب معه وبصره
او كلامه فذهب ارش الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل فشدت اخرى اليه ففيها
فيهما لارش ولا قصا فذهب عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في الاول قصص
وفي الثاني ارش ومن قلع سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش ومن شج
رجلا في الحنك ثم يقولها لغيره فبنت الشعر سقط الارش عند ابن حنيفة ومحمد

وقال ابو يوسف عليه ارش الامر وقال محمد عليه اجرنا الطريق من جرح دجلا
 جراحة لم يقص منه حتى يبرأ ومن قطع يدي رجل خطأ ثم قتله قبل البرأ
 الدية وسقط الارش ليد وكل يمد سقط فيه القضا بالنسبة فالدية
 في مال العاقل كن شارك من لا يجيب القضا وكل ارش وجبا الصريح فهو في
 القاتل واذا قتل الابن عمدا فالدية في ماله في ثلث سنين وكل جنايا
 بها القاتل في ماله ولا يصدق على عاقلة وعدا القبي والمجنون خطأ وفي الدية
 على العاقل ومن حفر بئر في طريق المسلمين او وضع حجرا فتلف به انسان فدية
 على عاقلة وان تلف بهيمة فضاها في مالها ومن اشرف في الطريق رؤسا ومبرا
 فسقط على انسان فدية على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر ووضع
 الحجر ومن حفر بئر في ملكه فعطب بها انسان لم يضمن والراكب ضامن لما او طأت
 الدابة وما اقتابيدها وكدمت بها ولا يضمن ما نجت برجلها او ذنبها
 فان رايت او جالت في الطريق فعطب به انسان لم يضمن والسيار في ضامن
 اقتابيدها ورجلها والفايد ضامن لما اقتابيدها ورجلها ومن قاد
 قطارا فهو ضامن لما او طأ فان كان معه سائق فالتقمان عليمما وان جني
 العبد جناية فخطأ قيل لولاه امان بدفعه بها او تعذبه فان دفعه ملكه
 وفي الجناية وان قلاه قذاه يادشها فان عاد جني كان حكم الجناية الثانية
 حكم الاولى فان جني جني يمين قيل للمولى اما ان تدفعه الي وفي الجنايتين
 يقتسمانها على قدر حقتها واما ان تدفعه يادش كل واحد منها فادعته
 المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ادشها وان باعها

واعقته

او اعقته بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش واذا جني المدبر وام
 الولد جناية خطأ ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ادشها فان عاد جني
 وقد دفع المولى القيمة الى الاولي يقضاه فادش عليه ويبيع ولت
 الجناية الثانية وفي الجناية الاولى فيشتا ركه فيما اخذ وان كان المولى
 دفع القيمة لا قول بغير قضاء فالولي بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شا
 اتبع وفي الجناية الاولى واذا مال الخابط الى طريق المسلمين فطوب
 صاحبه بقتله واشهد عليه فلم يقتصه في مائة بقدر على نفسه
 سقط ضمن ما تلف من فضل مال ويستوي ان يطالبه مسلم او ذمي
 وان مال له دار رجل فاطمالة له ما كان الداخلة واذا قتل رجلا
 خطأ اصابه قدام قارسان فادشها عاقلة كل واحد منهما دية الاخر واذا
 قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته لا يرد على عشر الاف درهم عبد جنيته
 ومحمد رحمه الله وابو يوسف بقتله باع ما بلغ وان كان قيمته عشرة
 الاف درهم او اكثر قضى عليه بعشر الاف درهم الا عشرة وفي الامة اذا دنت
 قيمتها على الدية خمسة الاف درهم الا عشرة درهم وفي العبد تصفية
 ليراد على خمسة الاف الا حمة وكل ما بعد ربه من دية الخريف مقدم
 من قيمة العبد واذا ضرب بطن امرأة قاتلت جنتا ميتا فعليه عشرة
 نصف عشر الدية وان النكته حيا ثم مات فعليه دية كاملة وان
 النكته ميتا ثم مات الا تم فعليه الدية وغرة وان ماتا فالتة
 ميتا عليه دية فادش في الجنين وما يجيب الجنين هو ووث عنه

وفي جنين الامه اذ كان ذكر نصف عشر قبله لو كان حيا وعشر بعده ان كان
 افعه ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد والخطاء عقوبة
 مؤتمنه فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجوز فيها الاطعام
 واذا وجبا القتل في محلة لا يعلم من قتلها استخفاف
 خمسون رجلا من اهل المحلة بخبرهم الوثوق باذنه ما قتلناه وما علمناه
 قاتلا فاذا اختلفوا فيه على اهل المحلة بالدية ولا يستخفوا ثوبه ولا يفتقروا
 له بالحيث وان لم يكمل اهل المحلة خمس مائة الايمان عليهم حتى ينسبوا
 خمسون ولا يدخل في القصاص مثنى ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد وان
 وجد ميت لا اتر به فالقصاص ولاديه وكذلك ان كان الهم يسيل
 من افعه او من دبره او من فمه وان كان يخرج من عينه او اذنه فهو
 مقتول قتل واذا وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقله
 دون اهل المحلة وان وجد القاتل في دار انشأ القصاص عليه والدية
 على عاقله ولا يدخل السكك مع الملاك عند الدية حنيفة وعند فرائد
 واهل المحلة دون المشركين ولو بيع منهم واحد وان وجد القاتل
 في السفينة فالقصاص على من فيها من الركاب والملاحين واذا وجد القاتل
 في مسجد فقتله القصاص على اهله وان وجد في الجامع او سائر العظم
 فلا قصاص والدية على بيت المال وان وجد القاتل في بركة فليس بكمادة
 فهو هدر وان وجد بين قريتين كما على اقربها وان وجد في وسط القاد
 يتر به لاء فهو هدر فان كان محسوبا بالشمال فهو على اقبى القري من ذلك

المكان وان ادى الوثوق على واحد من اهل المحلة بعينه لم يسقط القصاص
 عنهم وان ادى على واحد من غيرهم سقطت عنهم واذا قال المستخف
 قتله قالون استخاف بالله ما قتلته ولا علم له قاله غير قالون اذ اسهد
 اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتله لم تقبل شهادتهما
 الدية في شبه العمد والخطاء وكل دية وجب بفصل القاتل عن عاقله والقصاص
 اهل القبول ان كان القاتل من اهل القبول يؤخذ من عطاياك ثلث سنين
 فان خشي عطاياك اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل
 القبول فعاقلته قبيلته بسقطه عليه في ثلاث سنين لا يراد الولد منهم
 في اربعة درهم في كل سنة درهم وثلث درهم وينقص منها فان لم يبيع
 لملك فتم اليهم اقبل القبايل اليهم ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون في يوتي
 مثل افعه واذا لم يكون القاتل عاقله فالدية على بيت المال وعاقله المعنق
 قبيلته مولاه وموتى المولا يعقل عنه مولاه وقبيلته ولا يقتل القاتل
 من نصف الدية ويقتل نصف العشر فقط وما نقص من ذلك فهو مال الجاني ولا يعقل
 القصاص جنازة العمد ولا تفعل الجناية التي اعترف بها الجاني الا ان يصدق في
 مالته بالفتح واذا بلغ العمد جنازة خطاء كما على عاقله
 الزينة يغتصب بالبيتة والاقرب فالبيتة ان شهد اربعة من اهل بيته
 على رجل وامرأة بالزنا فاسألهم الامام عن ائمة ما هو وكيف هو واين زنى
 ومن فحش وعصى في اذنته او اذنته او اذنته او اذنته او اذنته او اذنته
 كل بيتة في المحلة وسأل القضاة عنهم فعدوا في السنة العلانية حكم بنباهة ائمة

يعقل

والافراد ان يقرأ ببالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مائة في اربعة مجالس
 من المجالس المفترضة الا ان كان اقرار اربع مرات سألته الامام
 عن الزنا ماهو وكيف هو وابن هو زنا ومن زنا ومتى زنا فاذا ايقن ذلك
 لرمقه الحد فان كان الزانية محصنة رجمه بالحجارة حتى يموت بخبره اليه الا ان
 اليه يبيد الشهود برجمه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود من الزنا
 سقط الحد وان كان الزانية مفترقا ابتداء الامام ثم الناس ويغل ويكفن
 ويصلى عليه وان لم يكن محصنا وكان حراً فمئة جلدية يا مرامام بضربه
 بسوط لا يجره للضرب يا متوسطا تنزع عنه ثوبا ويفرقا لضرب على اعضائه
 الاداسه وبوجهه وان كان عبدا جلدية خمسين وكذلك امه وان رجع المقر
 عن اقراره قبل اقامة الحد عليه او في وسطه قبل رجوعه وخي سبيله وسحب
 للامام ان يلقن المقر للرجوع فيقول له لعنك ستست او قبلت والرجل الملعون
 في ذلك سواء غير ان المرأة لا تستخرج عنها من ثيابها الا الخشوع والقرع وان
 حفر له في الرجم جازولا يقيم المولى الحد على عبده الا ان ياء ذن له الامام واذا رجع
 احد الشهود بعد الحكم قبل التجمض بالحد وسقط التجمض عن الشهود عليه
 وان رجع بعد التجمض حد الزاج وحده وتضمن ربيع الدية وان نقص عدد الشهود
 عن اربعة حد ود التشرط والاحصان ان يكون الرجل ضا بالغا عاقل مسلما
 قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وهي على صفة الاحصان ولا يجمع في المحض
 الياء والتجم ولا يجمع في البكر بين التمس والجلد الا ان يري ذلك الامام صالحة
 فيعزبه على قدر ما يري واذا في المبيض وحده التجم ويحكم وان كان حاد

مجدد

لويجلد حتى يسبل واذا انت الحامل لم يحد حتى تضع حملها فان كان حدها بالجلد تجلد
 حتى تسقط من نفاستها واذا شهد الشهود بخبر متقدم لم يقطعهم عن اقامته
 بعد ثم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حد فتنه ومن وطئ اجنبية
 فحدون البصر عترة واحد عاينه ولا حد على من وطئ جارية ولده او ولد ولده
 وان تسلمت انها على حرام حد وان وطئ جارية ابية وامه او زوجته او وطئ
 العبد جارية مولاه وقال على انها على حرام حد وان قال طنت انها فحد لم يحد
 ومن وطئ جارية اخيه او عمة وقال طنت انها فحد ومن زنى ابية غير ولده
 وقتله النساء انها زوجات فوطئها فاحد عليه وعلينهم ومن وجد امرأة
 غفرا شه فوطئها فاحد الحد ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها فاحد
 عليه الحد ومن لى امرأة في موضع الكره او على قوم لوط فاحد عليه عترة بخصفه
 رجمه لكن ويعتد وقالوا هو كاتونا ومن وطئ بهيمة فاحد عليه ومن زنى
 في دار الرب او في دار البقيتة فاحد عليه عترة بخصفه فاحد عليه عترة بخصفه
 ثم فاحد وجها موجود معه فتنه بالشهود بذلك عليه او اقرها عليه الحد
 وان اقر بعد ذلك فاحد وجها موجود من سكر من السكر من التبا حد ولا حد على من وطئ
 دابة الخنا ومن تقيها ولا حد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه
 طويلا ولا حد حتى يبول عنده السكر من السكر في ثمانون مثاقيل على يد كاذب
 في الزنا وان كان عبدا فحد اربعون سوطا ومن اقرب الشكر في السكر رجع لم يحد
 البصر وشهادة شاهدين وبأقراره واحدة ولا يقبل فيه شهادة التامع الرجال
 الا في الزنا رجل رجل محصن او امرأة محصنة يصريح بصريح الزنا

جاءت في نسخة اخرى ان اجنبية
 فحدون البصر عترة

وملأ المقعد وقب بالحد حذو كلكه ثم ان ينسج كان حرق يفرق على اعضائه
ولا يجرد عن ثيابه غير انه ينع عنه العرق والخشوع والخف والساح وان كان
عبدا جده او يعون سوطا والاحصان يكون المقدوم حرقا بالغاء عاقلا مكا عفيفا
عن فعل الزنا ومن نفعه غيره فقال ليست لا يبيك او يا ابن الزانية وامه مينة
محضة وطالب ابن محبة لها حدان في ولا يطالب بعد المقدوم للبيت الا من دفعه
في نسبه بقذفه واذ كان المقدوم محصنا جاز لا يسه الكفا في العبدان بطلب
بالحد وبسر للعبدان بطلب مولاه بقذفه امة الحرية وان اقر بالقتل ثم رجع لم يقام
ومن قال للغير في بائنه لم يجز ومن قال للرجل يا ابن ماء السماء فليقتل في واذ انبه
له عمة او خاله او ذريح امة فليقتل في ومن وطئ وطئا حراما في غير ملكه لم يجز
فادفه ولذا عنه بولد لا يحد قاذ فيها ومن قذف امةا عبدا او كافرا بالزنا او قذف
مسما بغيره قاذ قال ياكافرو يا فاسقا ويا كافرا ويا خبيث عزروا ان قال ياكافرا
او يا خبيث لم يجز والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقته ثلث جلدة
وقال ابو يوسف تبلغ بالتعزير تسعة وخمسين سوطا وان راى الامام ان يقتل
التعزير في التعزير للفسق فعلا واشد التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشربة ثم حد
المقدوم ومن حد الامام او عزوه قات قد عده هرا واذ حد اسم في القذف
سقطت شهادته وان تاب وان حد الكافر في التعزير ثم اسلم ثبتت شهادته
اذا انظر العاقل البالغ عشرة داهم وما قيمته عشرة داهم
مضروبة او غير مضروبة من جرد لا شبهة في عليه القطع والعبد والخسر
في القطع سواء ويجوز القطع باذنه مرة واحدة او بشهادة شاهدين واذ اشتركت

جماعة في السرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة داهم قطع وان اصابه اقل من ذلك لم
يقطع ولا يقطع فيما يوجد ثا فيها ما جازي دان الاسلام كالحطب والقصب والخشب والتمل
والصبر وكذلك لا قطع فيما يسرع اليه الفسكا كالفواكه الرطبة والبن والتمر والبطنج
ولا في الصور ولا في الزرع الذي لم يحصد ولا قطع في الاشربة المضربة ولا في الصور
ولا في السرقة المصونة ان كان عليه حلية وفي الصليب النصب في الشطرنج ولا في
ولا قطع على السارق لصبي الحر وان كان عليه حلية ولا في السرقة العبد الكبير ويقطع
في سرقة العبد الصغير ولا قطع في الذنبا يتركها الا في دفا في الحطب ولا قطع في سرقة
كلية لا يحد ولا في ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد
أخذ من الخشب او ان او ابواب قطع فيها ولا قطع على الخشب ولا خبائه وناس من ولا يحد
ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد
ابويه او ولده او ذريته محرم منه لم يقطع وكذلك ان سرق احد الزوجين من الاخر
والعبد من سيده او من امارة سيده او زوج سيده او المولى من مكاتبه او من
من الخمر والحزن على ضربين حرز له في كالبوة والدور وحرز في الحفظ من سرقة شيئا
من حرزا ومن غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من سرق
من حرم ومن بيت اذن لثاس في دخوله ومن سرق من المسجد مائة وصاحبه عنه
يحفظ قطع ولا قطع على الصبي اذا سرق ممن اضافه واذ انقب القصر البيت وحده
واخذ المال وناوله اخراج البيت فلا قطع عليهما وان الفاء في طريق ثم خرج فاقاه
قطع وكذلك ان حمل على حمار فقتله اخرجته واذ دخل الحر جماعة فقتل بعضهم
الاخذ قطعوا جميعا ومن نصب البيت ودخل يده فيه واخذ شيئا لم يقطع وان

في مندوقا يصرف في او في كثر غيره فاخذ المال قطع ويقطع بين السارق
من الذند فحجم فاذا سرق ثانيا قطع رجله اليسرى فان سرق ثانيا
نصف قطع وخلد في الحبس حتى يتوب واذا كان السارق ثانيا ليد اليسرى
او مقطوع اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق الا ان يحضر السروق منه
فيطالب بالستر فيقه فان وجهها من السارق وباعها اياها وانقصت فبها
من النجس لم يقطع ومن سرق عينا قطع فيها وددتها ثم عادها ففترقا
ويجفها لم يقطع فان تغيرت طعن حالها مثل ان كانت غزلا فسرقه ففترقا
ودده ثم فترقا فعاد فسرق قطع واذا قطع السارق والعين قابضة في يده
ددتها وان كان هالكه لم يضمن واذا ادعى السارق السروق ما نكه سقط
وان لم يقيم بيته واذا خرج جماعة من بينين او واحد مندر على ان متلف ففترقا
قطع العرق فاقضوا قبل ان يأخذوا مالا ولا قتلوا انفسا جسيم الامام
ختم بجائز اوبه وان اخذوا مالا لم يمس او ذبحي والمأخذ اذا قسم على جماعة
فاجبا كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا وما يثبت ذلك قطع الامام
اليهم ورجلهم من خلاف وان قتلوا ولم يأخذوا الما قتلهم الامام خذ فان غني
الاولياء عنهم لم يثقت له عفوهم وان قتلوا واخذوا المال فالامام بالاخبار
ان شاء قطع ايديهم ورجلهم وقتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم وان شاء
صلبهم حيا ويبيع بطنه بريح حتى يموت ويصلب اكثر من ثلثة ايام وان كان
فيهم صبي او مجنون او ذورم من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقيين وصار
القتل لادوليا وان شأوا قتلوا وان شأوا عفووا وان باشر المقتول واحد منهم

اجري الحد عينا عنهم **كتاب الاثبة الحرمه اربعة الخ**
وهي عصير العنب اذا غل واشتد وقض بالزباد من غير ان يطبخ والعصير
اذا طبخ حتى ذهب قل من ثلثيه ونصع النمر والزباد في الشدة او نبيذ التمر
والزباد في طبع كل واحد منهما اذ في طبع حلال وان اشتد اذا شرب منه ما يغلب
نقطة انه لا يسكره من غير لحو ولا طرب ولا باليس بالخليطين ونبيذ العسل والبن
والنخلة والتشجير والذرة حلال وان لم يطبخ وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب فيه
الثلثه ويقتله حلال وان اشتد ولا بأس بالذنب في الذبابة والخنثى والزمن
والنغير وان اتمت الحنثت سواء صارت من نفسها او طعم فيها شيء ولا يكره
تحليلها **كتاب الصيد** والذبايح يجوز الاصطياد بكل ما تعلم والصيد والبيات
بمسائر الجوارح المعلومه يعلم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرة وتعليم البائر ان يرجع
اذا دعونه واذا ارسل كلبه المعلم وبأذنه او صقره وذكر اسم الله تعالى عليه عند
ارسله فاخذ الصيد وجرحه فأت حبل اكله وان اكل منه الكلب فهو ككل وان اكل منه
البائر اكل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجعل عليه ان يركبه حتى مات لم يؤكل
وان خشفه الكلب لم يرجعه لم يؤكل وان شاركه الكلب اخر غير معلم وكل مجنون
او كلب لم يذكر والله تعالى لم يؤكل واذا ادعى الرجل بسمهم الى صيد فبهم عند اكره
اكلها اجبا اذا جرحه الشهم ومات وان ادركه حيا ذكاه وافترق ذكيت
حتى مات لم يؤكل واذا وقع الشهم على الصبي يكره فبهم حتى غاب عنه ولم يزل
في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان فعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل ومن في
صيدا فوقع في الماء لم يؤكل وكذلك وقع على الشطع او جبل ثم نري منه الى الارض

لم يؤكل ولا وقع على الارض ^{بغير} اكل وما احتسب المعراض بعرضه ثم يؤكل
 وان خرج اكل ولا يؤكل ما احتسب البندقة اذا مات منها وادارت اقصدا فقطع
 عضو منه كل الصيد ولم يؤكل العضو وان قطعه اندسا ولا اكثر مما يلي العنق
 اكل كل بهيمة وان كان الاكثر مما يلي الرأس اكل لاكثر ولم يؤكل الاقل ولا يؤكل صيد ^{الموت}
 والمرقة والوثيق ومن دمي صيدا فاصا ولم ينجسه ولم يخرج من جوف الامتناع فراه
 اخر فقتله فهو للساقي ويؤكل وان كان الاقل والنجس في ماء الشاة فقتله لم يؤكل
 الا اذا صار من العينة الاولى ما نقصته جراحته وجوز اصطياد ما يولد كل من الحيوان
 وما يولد به كل ذبيحة المسلم والكتابي حلال ولا يؤكل ذبيحة الجوثي والمرقة
 والوثيق والحرم واذا ذكرك الذابح التسمية عامدا فالذبيحة ميتة لا يؤكل وان
 تركها فاسيا اكلت والذبح في الخلق والنبه والعروق التي تقطع في الزواجر اربعة
 الخلعوم والمري والودجان فاذا قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فكذلك
 عند لي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يقد من قطع الخلعوم والمري واحد ^{من}
 ويجوز الذبح باللبطة ^{بغير} والمزوة وبكل شيء اهدأ الدم الا السن القائمة والنظر
 القائمة ويستحب ان يجذب الذابح شعره ومن بلغ بالسكين النخاع وقطع
 راسه كذا ذلك ويؤكل الذبيحة وان ذبح الشاة من قفاها فان بقية حية
 حتى يقطع العروق جان وبكره فان مما قبل قطع العروق لم يؤكل وما استأنس
 من الصيد فذكا نذ الذبح وما يوحش من العنم فذكا نذ العنم والجرح ^{المستحب}
 الابل الخرفان وذبحها جان وبكره والمستحب البقر والغنم الذبح فان خرجها جان
 وبكره واذا اخرا قتل وذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا

لم يؤكل

ذبح
 ذبح
 ذبح

لم يؤكل اشعرا ولم يشعرو ولا يجوز اكل كل ذي ناب من السباع ولا ذئب يهلب
 من القطير ولا باس بجرب الرزق ولا يؤكل لا يفتح الذي ياكل الخفيف وبكره
 اكل الضيع ^{بغير} والفتب والحشرات كلها ولا يجوز اكل الحياض واليهام وبكره اكل لحم
 الفرس عند لي حنيفة ولا باس باكل الارنب واذا ذبح ما يؤكل به لم يهرجه وجلده
 الا الاذني والحزير فان ذكاة لا تفعل فيه ما ولا يؤكل من جوف الماء الا السمك وبكره
 اكل الطافي اذا وجد السمك عده جدا لا روض وان كان بطنه من فوق الارض لم يؤكل لانه
 طاف وان ظهره من فوق الارض ثم اكل لانه ليس بفتاة ولا باس باكل الجرب والماء
 حرم ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة فيه **كتاب الاضحية** الاضحية واجبة على كل مسلم
 مقيم موسر يوم الاضحية عن نفسه وعن اولاده الصغار بدمج عن كل واحد
 منهم شاة او بدمج بدنة او بقرة عن سبعة وليس على الفقير ولا على المشايخ
 ووفى الاضحية يدخل بطنها الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح في
 نيبا الا امام العيد فاما اهل السواد فيذبحون بعد الفجر ويجزأه في ثلثة ايام يوم النحر
 ويومين بعده ولا يذبح بالعباء والعوراء والعرجاء ان لا يمشي المشك ولا
 ولا يجري عن المقطوعة الاذن والذنب ولا التي ذهب كثرا فيهما فان بقي الاكثر
 من الاذن والذنب جان ويجوز ان يذبح بالجماء والجربا والحصى والنولة والاضحية
 من الابل والبقر والغنم يجزي ومن ذلك كله الشئ قصاصا الا النسان فان ذبح
 منه مجزي ويأكل من ثم الاضحية وقطع اغنيا والفقراء ويدخروا حتى لا ينقص
 الحنك من ثلث ويتصدق بجلدها او بعلم منه الذئب في البيت ولا يفسد
 ان يذبح اضحية بيده ان كان يحسن الذبح وبكره ان لم يحسن الذبح وبكره ان يذبحها

الحققة

الكتابي واذا غلب الزجاءون فذبح كل واحد منها الضحية لغيره عتبا ولا ضمان
 عليهم ما كان **باب** الايمان على دالة اضرب يمين الغوس ويمين منعقدة
 ويمين لغوفيين الغوس على امرهاض يظهر انه كما قال يمين الكذب فيه
 فيها اليمين يا ناسم ولا كفارة فيها الا الاستغفار واليمين المنعقدة
 على الخلف على الامر في المستقبل ان يفعله ولا يفعله فاذا حنت في ذلك لومته
 الكفارة ويمين اللعان بخلف على امرهاض وهو بطل ان كما قال والامر بخلافه قد
 ليس مجزأ ان لا يؤخذ منه الله تعالى بها والقاسد في اليمين والمكره والتيسر سواء
 ومن فعل الخلف عليه مكرها او فاسيا سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسمائه
 كالرحمن والرحيم وبصفة من صفات ذاته كعزة الله وجلاله وكبريائه والآخرة
 وعلمه الله فانه لا يكون يميناً وان خلف بصفة من صفات الفعل كغضب الله وسخطه
 لم يكن خالفاً ومن خلف بغير الله لم يخالفاً كالتبني صيغة الله عليه وسلم والقرآن الكريم
 والخلف بغيره وقسمه وحرور القسم ولو كقول له والله والباء كقول له بالله وان
 كقول له بالله وقد نزل الحرف فيكون خالفاً كقول له الله لا فعل كذا وقال لي حنيفة
 رضي الله عنه تعالى عنه اذا قلنا بوجه الله فليخلف واذا قلنا لا قسم واقسم بالله او اجلف
 او اجلف بالله او اشهد او اشهد بالله فهو حالف وكذلك قوله وعهد الله وشي
 وعقد فزادوا في الله فهو يمين فان قال فعليه غضب الله وسخطه او هو زان او ساد بغير
 او اكاد بغير فليس بخالف وكفارة اليمين عنق رمية يجرى فيها ما يجري في النكاح والنساء
 كسائر عشرة مساكين كل واحد منهم ثوباً خيوطاً خيوطاً ما يجري به الصلوة وان شاء طعم
 عشرة مساكين كالطعام في كفارة الفلها فان لم يقدر على احد ثلثة الاشياء وصار

في كفارة اليمين
 في كفارة اليمين
 في كفارة اليمين

ثلثة ايام متتابعات وان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه ومن حلف على عصية الله
 فله مثل ان لا يصلي او لا يكلمه اياه او يقسم فاذن فيجب ان يحنث ويكفر عن يمينه
 واذا خلف الكافر ثم حنث في حال كفره او بعد اسلامه فاذا حنث عليه ومن قسم
 على نفسه شيئاً مما يملكه لم يصح قسمه عليه ان استباحه كفارة يمين فان
 قال كل حاول علي حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك ومن نذر
 نذراً مطلقاً فعليه الوفا به فان تخلفه بشرط فوجب انشطه فعليه الوفا بنفس
 النذر وروي ان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه رجع عن ذلك وقال
 اذا قال ان فعلت كذا ففعلت حنث او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزاء عن
 ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة
 او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنث ومن حلف لا يتكلم فقرأ في الصلوة
 لم يحنث ومن حلف لا يلبس ثوباً وهو لا يسه فخره في الحال لم يحنث
 وكذلك لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فقل وان مكنته
 حنث ومن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالفتور وقد يخرج
 ثم يدخل استسقاءً ومن حلف لا يدخل الدار فدخل داراً خرباً لم يحنث ومن
 حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما الهدمت وهارت صحنها حنث ومن
 حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما تهدم لم يحنث ومن حلف لا يكلم
 ذوبه فلان قطعها فلان ثم تكلم بالحديث ومن حلف لا يكلم عبداً فلان ولا
 دار فلان فباع فلان عبده وداره فكلما العبد وذاد فكلما العبد ودخل الدار
 لم يحنث وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطبل فباعه ثم تكلم حنث وكذلك ان

يدخل

لا يكلم هذه الشارب بكت فكلهم بعد ما صار شيئا ولا يكلم هذه الكلب فصار
 كيتا فأكاله حيث ومن حلف لا يكلم هذه النعنة فهو على غيرها ومن حلف لا يكلم
 من هذه البس فصار وطبا فأكاله لم يحث ومن حلف لا يكلم بسرا فأكلم حثا لم يحث
 ومن حلف لا يكلم رطبا فأكلم بسرا فأكلم حثا لم يحث ومن حلف لا يكلم رطبا
 سريا لم يحث ومن حلف لا يشرب من دجلة فيشرب منها ياء لم يحث حتى يكره منها
 كرها غير رطب حنيفة ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فيشرب منها ياء لم يحث
 ومن حلف لا يكلم من هذه الحنطة فأكلم من خبرها لم يحث ومن حلف لا يكلم من
 الدقيق فأكلم من خبره حث ولو استغفر كما هو لم يحث ومن حلف لا يكلم فلانا فأكلم
 وهو يسمع إلا أنه نادم حث ومن حلف لا يكلم فاذن له ولم يعلم لا ذن
 حث كله حث وإذا استخلفنا لولاه رجاء لم يعلم بجل دأر دخل البلد فبنا على حال ولايته
 ومن حلف لا يركب بته فاذن فركب بته غير لم يحث ومن حلف لا يدخل هذه الدار
 على سطحها أو دخل عليها حث وإن وقف في طاق باب يحث إذا غلق الباب فحار
 لم يحث ومن لا يكلم أنسواء فهو على القم دون الباد نجان والحزر ومن حلف لا يكلم الطبع
 فهو على الطبع من الحذر ومن حلف لا يكلم التوس فهو على ما يكس في التناير ويباح
 في النصير ومن حلف لا يكلم خبرا قيمته على ما يقاد أهل البلد كاله خبر كان أكل خبر
 القطا وخبر الأذني بالعراق لم يحث ومن حلف لا يبيع أو لا يشتري ولا يوافق ولا يوافق
 فعلة لم يحث ومن حلف لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعق فوكل بذلك حث ومن حلف
 لا يجلس على الأرض فجلس على بياض أو خضر لم يحث ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس
 بساط فوق سرير حث وإن جعل فوقه سرير آخر لم يحث ومن حلف لا ينام على فراش

فأكلم

فنام

فنام وعليه قرام حث وإن جعل فوقه فراشا آخر لم يحث ومن حلف يمين وقال
 إن شاء الله متصلا بيمينه لم يحث ومن حلف بأنتيه إن استطاع فهذا على سخط
 القم دون القدرة لم يحث ومن حلف بكلمة حثا أو زمانا أو حين أو لولا فهو
 على سنة أشهر وكذلك الذهر عن أبي يوسف ومحمد وقال أبي حنيفة لا يردى ما يهر
 ومن حلف لا يكلم أيا ما فهو على ثلثة أيام ومن حلف لا يكلم الأيام فهو على عشرة أيام عليه
 حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا أيام ولا سبوع ومن حلف لا يكلم الشهر فهو على عشرة
 أشهر عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ثلثة أشهر ومن حلف لا يفعل كذا تركه
 أبدا ومن حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة بروت يمينه ومن حلف لا يخرج امرأته
 من بطنه إلا بآذنه فاذن لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت بعدها بغير آذن فحث
 ولا بد من آذن في كل خروج وإن قال إلا أن آذن لك فاذن لها مرة واحدة فخرجت ثم
 خرجت بعدها بغير آذن لم يحث ومن حلف لا يتفادى الغداء فأكلم من صالوا الفرائي
 القلوس والعسا من صاوة نظهر له نصف الليل والتمور من نصف الليل طاعة الخواص
 حلف لا يقضي دينه لا يقرب فهو ما دون شهر وإن قال لي بغيره فهو أكثر من شهر ومن
 حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها أهله ومناعه حث ومن حلف
 لا يقضي السماء أو ليقبلن هذا الخرد هبا انعقدت يمينه وحث عقيبها ومن حلف
 لا يقضي فلان دينه اليوم فقصاه ثم وجد فلان بعضها زبونا أو بغيره أو سخطه
 لم يحث وإن وجد هاد فسا أو سبوقه حث ومن حلف لا يقضي دينه دهم أو درهم
 فقصه بعض لم يحث حتى يقضي جميعه متفقا وإن قضى في وزنين لم يشأ على وجهين
 أو جعل الزنن لم يحث وليس ذلك بتفريق ومن حلف ليا بئق البعرة فليمنها بئق

حث

والجوهي بالله الذي خلق النار ولا يخلقون في موت عباداتهم ولا يجب تغلبا العين
 على المسلم بزمان ولا مكان ومن ادعى انه ابتاع من هذا عبده بالعينة في سنة
 بالله ما يملك بيع قائم فيه ولا يستحق با الله ما بيعت ولا يستحق في الغيبة بالله
 ما يستحق من عيبك ولا يستحق با الله ما غصبته في الكساح بالله ما يملك بيع قائم فيه
 وفي دعوى التلاقي بما في بابين منك استكنا كذا كرت ولا يستحق با الله ما طلقها واذا
 كذا دونه يدي رجل فادعها اثنان احدهما جميعها والاخر نصفها واقاما البينة فان
 اتفقت الجميع ثلثة ارباعها وانما النصف رابعها عند في حيفه وقال **ابن يوسف** ومثله
 في بينهما اذ لا ثا وثلاث في ايديهم ما سئل اتفقت الجميع كلها نصفها على وجد القضا ونصفها
 لا وجه العضا واذا استأر عداية واقام كل واحد منهما بينة انها نجبت عنه وذكرنا
 نادى حواسن الدابة يوافق احد النادرين فهو له وان اشك ذلك بينهما وان شارعا في
 احدهما ركبها والاخر متعلق بلجامها والراكب اولى وكذلك اذا اثنان على بيعه عليه حمل
 لاحدهما فضل الحمل اولى واذا اثنان عا قيصا احدهما لاسية والاخر متعلق بكم فاللاوس اولى واذا
 اختلفت البنايعان في البيع فادعى المشتري ثمنه واذا عاى البايع اكثر منه واعتز البايع بقدر
 من البيع واذا عاى المشتري اكثر منه واقام احدهما البينة قضى له بها وان اقام كل واحد منهما
 ابيته كالبينة المشبهة للزيادة اولى وان لم يكن بكل واحد منهما بينة كالبينة المثبتة
 اولى فان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري ما ان فرضي بالثمن الذي ادعاه البايع
 والا فسنخ البيع وقيل للبايع اتمان ثم ما ادعاه المشتري من البيع والا فسنخ البيع
 فان لم يتراضيا استخلف احاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر بيتي بين المشتري
 فاذا اختلفا شفع القاضي بينهما وان نكلا احدهما عن البين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا

في الاجل وفي شرط الخيار وفي استيفاء بعض الثمن قالوا خالف بينهما والقول قول من
 ينكر الخيار والاجل مع يمينه وان هلك المبيع ثم اختلفا في خالف عندنا في حيفه
 وايضا يوسف رجع وجعل القول قول المشتري وقال **ابن يوسف** فاذا اختلفا في الزوج في
 فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالعين فابهما اقام بينة
 قبعت بدينه وان اقاما البينة بينة المرأة وان لم يكن لهما بينة بخالف عندنا في حيفه
 ولم يفسخ التكاثر ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى
 عاها **ابن يوسف** وان كان مثلها اذ عت المرأة او اكثر ففسخ بما ادعت المرأة ولكل مهر المثل كثر
 مما اعترف به الزوج واقل مما اعترف به المرأة ففسخ لهما بمهر المثل وان اختلفا في الاجل
 قبل استيفاء المعقود عليه بخالفوا وترادوا اختلفا بعد الاستيفاء لم يخالف
 وكذا القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه بخالفوا وفي
 العقد فادعى وكذا القول في المأجر قول المستأجر وان اختلف العتي والكافي مال المالك فخالفا
 عندنا في حيفه رجع واما في بيع الثمن ففسخ الكتاب واذا اختلف الزوجان في ما عا
 فيما يصح للرجل فهو للرجل وما يصح للنساء فهو للمرأة وما يصح لهما فهو للرجل
 فان مثا احدهما واختلف ورثة مع الاخر في يصح للرجل والنساء فهو للنساء
 وقال **ابن يوسف** رجع يدفع للمرأة ما يجزئها مثلها واثبات الزوج وان ابلغ للرجل
 جارية فجابته فادعاه البايع فان جابته لاق من سنة اشهر من يوم البيع فهو للبايع
 واقام ام ولد له وفسخ البين فيه ويرد الثمن وان ادعى المشتري مع دعوى البايع او بعد
 فدعوى البايع اولى وان جابته لاكثر من سنة اشهر لم يقبل دعوى البايع فيه الا ان
 بصدق المشتري واذا نكلا الولد فادعاه البايع وقد جابته لاقل سنة اشهر من ثمنه

المهر
 يتألفان ويفسخ البيع على قيمة
 الهالك وان هلك احد العبد
 ثم اختلفا في الثمن لم يخالفنا عندنا
 خفصه رجع الا ان يرضى البايع
 ان يترك خفصته الهالك وقال
 ابو يوسف رجع الله بخالفنا
 ويفسخ البيع في الحث وفيه الهالك
 وهو قول محمد رحمه الله

البيع

في الامة وانما اقام فادعاه المايح وقد جابه لاقل من ستة اشهر يقبض النسب منه
في الولد واخذ المايح ويرد الكالتين في قول ابو حنيفة نوح وقال لا رحمها الله برده
حقه الولد ولا يرد حصته الاثر ومن ادعى نسبها لمؤميين ثبت نسبها منه
الشهاده **فرض** نكاح الشهود ولا يسعهم كتمانها اذا طالبهم المدعي والشاهد
بالحدود ويمتري فيه الشاهد بين ستر ولاظهار والسر افضل الا انه يجب ان يشهد بالحدود
في سرقه فيقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة على امرائها الشهادة في الزنا يعتد فيها
اربعة من الرجال ولا يقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة ببقية الحدود والعصا
يقبل فيها شهادة رجلين ولا يقبل فيها شهادة النساء وما سوى ذلك من الحقوق يقبل
فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كانت الحقوق مال او غير مال مثل النكاح
والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادة والبكارة والعبودية النساء في موضع
لا يطاع علي الرجال شهادة امرأة واحدة ولا يقد في ذلك كالمه من العدالة واللفظة
الشهادة فان لم يذكر في الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلم او اتيقن ثم يقبل شهادته
وقال ابو حنيفة نوح يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسام لا في الحدود والعصا
فانه يسأل عن الشهود وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم وقال ابو داود يسأل
عنهم في الشتر والعدالة وما يتحمله الشاهد على ضربين احدهما ما يجب
توقيفه مثل البيع والافراز والغصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك انشأ
او دعه وسعد ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول الشاهد انه باع ولا يقول
اشهد به ومنه ما ثبت حكم بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع هذا
يشهد بشئ لم يجز له ان يشهد على شهادته الا ان يشهد به وكذلك لو سمع يشهد

الشاهد

الشاهد على شهادته لم يسمع الشاهد ان يشهد ولا يحل للشاهد ان يخطئه
ان يشهد الا ان نكر الشهادة ولا يقبل شهادة الاعمي ولا المملوك ولا الحدود في حد
وان كان ولا شهادة الوالد لولده وولد وولده ولا شهادة الولد لابويه واجداده
ولا يقبل شهادة احد الزوجين للاخر ولا شهادة المولى لعبه ولا لكاتبه ولا شهادة الشريك
شريكه فيما من شركتهما ويقبل شهادة الرجل لا حبيب وعمة ولا يقبل شهادة الخنثى ولا الفاحشة
ولا مغنية ولا مد من الشرب على المروج ولا من يلعب بالبطور ولا من يغفل للناس
من باق باه من الكبار التي تتعلق بها الحدود ولا من يدخل الحمام بغير اذن او با
ولمقام بالزور والتمطيع ولا يقبل شهادة من يظهر بسفاهه ويقبل شهادة اهل
الاهواء الا خطابية ويقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلفت طائفتهم
ولا يقبل شهادة الخبيث على الزني والافك الحسنة اغلب من الشيا والرجل من يجنب الكبر
قبلت شهادته وان لم يجمعية وتقبل شهادة الاقلية والخفي وولد الزنا وشهادة الخفي
جائرة وان اقصت الشهادة الدعوى قبلت وان افاضلها لم يقبل ويعتبر نفاة الشاهد
في القسط والمعن عنده حنيفة رحمه وعندهما يقبل على الف وان شهدا بالف والف
بالف وخمسائة والمدعي يدعي الف وخمسائة قبلت شهادتهما بالف وان شهدا بالف
وقا احداهما قصدا منها خمسائة قبلت شهادته بالف ولم يقبل قوله انه قضاه الا انه
شهد مع اخر ويخفى للشاهد ان اعلم ذلك ان لا يشهد بالف حتى يقر المدعي انه قبض
نعمته وان شهد شاهدان ان زيد قتل يوم الخميس بمكة وشهدا ان انه قتل يوم
الخميس بالكوكة ولجميعهما عند الحاكم لم يقبل شهادتهما قال اسبغت عليهما فحقق بهما ثم
حضرنه الاخرين لم يقبل ولا يسمع انما شهادة على حرج ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد

كل الزوا

الشاهد

ان يشهد بشئ امر دعيته الا بالنسب والموت والتكاح والدخول وولاية القضا
 فانه يسعه ان لم يدا الا شيئا اذا اجبر بهما من ثقبه والشهادة على الشهادة جارية
 في حق لا يقطر بالثبته ولا تقبل في الحدود والنكاح وتكون شهادة شاهدين على
 شهادة شاهدين ولا يقبل شهادة واحد على شهادة واحد وصفا لا يشهد ان يقول
 شاهدا لا اصل شاهد الفرع اشهد على شاهدي اني اشهدان قال ابن قالون افر عندي
 يكنا واشهد في عني فانه لم يقبل اشهد في عني فانه جاز ويقول شاهد الفرع
 عند لاد اشهدان قالوا اشهد في عني فانه اشهدان قالوا افر عندي يكنا
 فقالا لا اشهد على شهادتي بذلك ولا يقبل شهادة شهود الفرع الا ان يكون شهود
 الاصل او يجيبوا مسيرة ثلثة اياما فصاعدا او مرضا مرضا لا يستطيعون مع
 حضور مجلس الحاكم فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن بعد
 بغيره جاز ونيطا القضا في حالهم قالوا انكر شهود الاصل الشهادة لم يقبل شهادة
 شهود الفرع وقال ابن حنيفة رحمه الله في شاهد التروا شهره في الشوق ولا عزه ولا
 وجهها الله نوجه ضرابا ويجسه **في التوبة** عن الشهادة اذا جمع الشهود عن
 شهادة ثم قبل الحكم بها سقطت وان حاكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ ذو
 عليهم ضمان ما اذاعوه بشهادتهم ولا يفتح الرجوع الى محضرة الحاكم واذا شهد
 مال الحكم الحاكم به ثمة رجعها ضامه المال المشهود عليه وان رجع احد ما ضمن النصف وان
 شهد المال ثلثة فراجع احدهما فالضمان عليه فان رجع احدهما فالضمان نصف المال والا
 رجل واحد فان رجع امرا لا ضمن دفع الحق وان رجعت ضمنه نصف الحق وان شهد رجل واحد
 فسوة ثم رجع ثمان منهن فلا ضمان عليهن وان رجعت اخرى كان على النسوة دفع الحق

فان

حنيفة

فان رجع الرجل والنساء فعل الرجل سدس الحق وعلى النسوة حصة امداس الحق عند ابن
 حنيفة الله وقالوا الله على الرجل نصف وعلى النسوة النصف وان شهد شاهدان على
 امرأة بالتكاح يحدان مهرها ثم رجعا فانه ضمان بينهما وكذا ان اشهدا على تزويج امرأة
 يحدان مهرها فان شهدا باكثر من مهرها لم يحدان ثم رجعا ضمان الزيادة وان شهدا ببيع
 بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يحدان وان كانا باقيا من قيمة ضمان النكاح وان شهد
 على رجل انه طلق امراته قبل الدخول ثم رجعا ضمان النصف المهر فان كان بعد الدخول
 ثم رجعا وان شهدا انه اعتق عبده ثم رجعا ضمان قيمته وان شهد بقبض امرئ ثم رجع
 بعد الفل ضمان الدية ولا يقصر منها واذا رجع شهود الفرع ضمانهم وان رجع شهود الاصل
 وقالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا قالوا ضمان عليهم وان قالوا اشهدنا فاهم وغلطت
 ضمانهم وان قالوا شهود الفرع كذبوا شهود الاصل وغلطوا في شهادتهم لم يثبت ذلك
 واذا شهدا ربعة بالزنا وشاهدان شاهدان بالاحصا فراجع شهود الاحصا لم يحدان
 واذا رجع المتركون عن تركية ضمانهم فاذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشيء ثم
 رجعا فالضمان على شهود اليمين **في التوبة** لا يقبل ولا يفتح ولا يثبت بيمين
 في التوبة شرط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد ولا فاس باذخول في القضا المتيقن
 بغيره انه يورثي مرضه ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا ياتى
 على نفسه الخيف فيه ولا يفتي ان يطالب بالولاية ولا تملكها من قبل القضا
 باليمين وان القضا الذي قبله وينتقل حال المحبوسين فمن اعترف بحق الزوجة
 اياه ومن انكره لم يقبل قولها معزول عليه الا بينة فان لم يقم لم يعجل بتجنيته حتى
 يبادى عليه ويستظهر في امره وينتقل في الرابع وارفع الوقف فيقول على ما يقهر

به البينة او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول المأذون الا ان
يعترف ان الذي هو في يده ان المأذون سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس
بالحكم جلوسا كما هو في المسجد ولا يقبل هدية الا الذي دهم محرم او ممن
جرت عادته قبل القضاء عادته ولا يحضر دعوة الا ان يكون عامة
ويشهد الجأزة ويعود المريض ولا يقبل احد الخصمين دون خصمه واذا
سوى بينهما في الجلوس والاقبال والقبول ولا يساوي احدهما ولا يشاء اليه
ولا يلقنه حجة فاذا ثبت الحق عنده وطلب قضا الحق حبس غريمه ثم يجعل
بحسبه وامره يدفع ما عليه فان امتنع حبسه في كل دين ثم يره يد
عن ما حصل في يده كمن المبيع والتمره بعقد كانه والكفالة ولا يبيع
فيما سوي ذلك اذا قال في فقير ان ثبت غريمه ان له ما له ويجوز ان
او ثلثة ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال في سبيله ولا يحق بينه وبين
غريمه ويجلس الرجل في خصمته وجنته ولا يجلس والد في دين ولد الا
اذا امتنع من اتفاق عليه ويجوز قضا المرأة في كل شيء الا في الخدود والقفا
ويقبل **كتاب الاقضية** في الحقوق واذا شهد به عنده فان شهد واعلى خصم
حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهد واغير حضره خصم لم يحكم وكتب
بالشهادة ليحكم بها المكتوب اليه ولا يقبل الكتاب بالشهادة وجلس في
وامرئين ويجوز قبض الكتاب عليهما ليعرفوا ما فيه ثم يختم ويسلم اليهم فاذا
وصل اليه الاقضية فيقبل لا بحضرة الخصم واذا سلمه المستهفي اليه فله ان يخته فاذا
شهد وانه كتاب فلان الاقضية اليه في مجلس حكم وقراءه علينا وخته

فكم القاض وقراءه على الخصم والزهر ما فيه ولا يقبل كتاب الاقضية اليه
في الخدود والقفا ويسأل في الاقضية في المجلس العضا ان يقول ذلك اليه
واذا رفع اليه الاقضية حكم امضاه الا ان ينافى الكتاب والسنة او البعاع او يكون
توكلا لا يبرئ عليه ولا يقضي القاضي على غايته ان يحضر من يقوم مقامه
واذا حكم رجلا من رجالاتكم بينهما ورضا بحكمه جاز ان كان بصفة الحاكم
ولا يجوز لحكم الكافر وللعبد والنبي والمحدود في القرف والفسق والقتل ولا يملك
واحد من الحكمين ان يرجع ماله لحكم عليهما فاذا حكم بينهما واذا دفع حكمه اليه
موافق مذهبه امضاه وان خالفه بطله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقفا
وان حكم في دم خطأ ففقد في الاحكام على العاقلة ثم ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع
البينة ويقضي بالتيكول وحكم الحاكم بديه وولده وزوجه باطل
ينبغي الامام ان ينصب قاسما يردقه من بيت المال ليتقسم بين اثنين
اجرة فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالاجرة ويجوز ان يكون عدله ما مونا عالم
بالقسمة ولا يجبر اليها الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام يشركون
واجرة القسمة على عدد رؤسهم عند ابي حنيفة رحمه وقال له على قدر القسمة
واذا حضر اشركاء عند ابي حنيفة وفي ايديهم دارا وضعة ادعوا انهم ورثوها
من فدان لم يقسمها عند ابي حنيفة حتى يقيموا البينة على موته وعدد
وقالا يقسمها باعترافهم ونذكر في كتاب القسمة انه يقول لهم وان كان
امال مشتركة ما سوي العقار فاذا ادعوا انه ميراث قسمه في قولهم ان
ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه بينهم وان ادعوا الملك ولم يذكروا كيف

انتقل اليهم قسمه بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بتخصيبه
فقسم نصاب احدى وان كان احدى ينتفع والاخر يتضرر لثقله تخصيبه فان
طلب جبا القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما ينتفع بنفسها لا يتراضها
ويقسم العروض اذا كانت من نصف واحد ولا يقسم الجنتين بعضها في بعض
وقال في حنفية رحمه لا يقسم الرقيق ولا الجوهر لتفاوته وقال ارم في القسمة في
ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رجلا لا يراضى لشركاء واذا اخضر وادنان واقا اثنان
على الوفاة وعدد النورثة والدار في اديهم ومعه وارث غايبهما القابل
الحاضرين وينصب للغايب وكذا لا يقبض نصيبه وان كانوا مشترين لم يقسم
مع غيبة احدى وان كان العقارية يد الواحدة الغايب لم يقسم واحضر
وارث واحد لم يقسم واذا كانت دور مشتركة في فصر واحد قسمت كل دار
على حدة نها في قول في حنفية رحمه وقال ارمها ان كان الاصل لهم قسمه بعضهم في
بعضها قسمها وان كانت دار وصية او دار او خالوت قسم كل واحد على حدة وفي
القاسم ان يصوتوا ما يقسم ويبدله ويوزعه ويقهر البنا وفي ترك نصيبها
التي بطريقه وشربه حتى لا يكون لتخصيب بعضهم بتخصيب الاخر تعلق ثم يقب
نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج المرحمة ثم يخرج
اسمه او اقله سهم الاول ومن خرج ثانيا فلها سهم الثاني ولا يدخل في القسمة التادير
والد فاقبل الا يراضى فان قسم بينهم ولا احدى مسيل في ذلك الاخر وطريقا يشترط
في القسمة فان امكن صرف الطريق والميراث فليس له ان يسير طرفا ويسير نصيب
وان لم يمكن فتمت القسمة وان كانا سفل لا علوه وعلو لا سفل له علو كل واحد

علا حدة

على حدة وقسم بالقيمة ولا يعتبر تقبيل ذلك واذا اختلف المتقاسمون فشهدوا ايمان
قبلت شهادتهم فان اذ على احدى القلط وزعمان مما اصابه شيء في يد صاحبه وقد
شهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك الا بيمينه وان قال استوفيت فخير ثم قال
اخذت بعضه فاقول قول الخصم مع يمينه وان قال انما لي موضع كذا فليس بتخصيبه وفي
يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذب شريكه مخالفا فتمت القسمة واذا استخفى
بعض نصيب احدى بما بعينه لم يقسم القسمة عندئذ حنفية رحمه ويرجع بقسمة
ذلك من نصيب شريكه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه تقضي القسمة **باب الكراهة**
الكراهة ثبت حكمه اذا حصل من يفاد على ايقاع ما توقعه السائل وان كان نصيب
واذا كره رجل على بيع ماله او على شري ساعدا وعلم ان يقتر رجل بالثا ويو جبر
واكره على ذلك بالصد او بالقرب الشديد او بالمحس قباع او شتر في فهو بالخيار انشا
من البيع وانشا فسخه وان كان قبض التث فهو فسادا ان ابيع وان كان
مكرها فليس باجادة وعليه رد وان كان قابلا في يده وان هلك المبيع في يد المشتري
وهو غير مكره ضمن قيمته **المكره** ان يقسم المكره ان شاء ومن كره على ان ياكل المينة
او يشرب الخمر واكره على ذلك محبس او ضرب او قيد لم يجعله الا ان يكره بما في نفسه
على نفسه او على عضو من اعضاءه فاذا اخذ ذلك وسعد ان يقسم على ما كره عليه ولا
ان يصير على ما توقعه فان صبر حتى او فعول به ولم ياكل فهو اثم وان كره على الكفر فانه
او سب النبي لم يقيد او محبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بما في نفسه
منه على نفسه او على عضو منه فان خاف ذلك وسعد ان يظهر ما مر به وتودعي فاذا
اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فله الشر عليه وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان

مأجورا وان اكره على ان لا مال مسلم بما يخاف منه على نفسه او على عصبته
 اعضاءه وسعده ان يدفعه له ذلك وان كان ان يضمن المكون وان اكره يقتل غيره لم
 يسعه ان يقتله عليه ويصير مقتله فانه قتله كان اثما والقصاص على الذي اكرهه
 ان كان القتل عمدا وان اكرهه على طلاق امرأته او عتق عبده ففعل وقع ما اكره
 عليه ويرجع على الذي اكرهه بغير العبد ونصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول
 وان اكره على الزنا وجعل عليه الحد عند بلوغه حقيقته رحمه الله ان يكرهه التام والاول
 الحد وان اكره على الردة لم يثبت امرأته منه **باب الجهاد** فرض على الكفاية
 اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقي ولم يفرجه احد ثم يجمع الناس
 وقتال الكفار واجب وان لم يبدؤا ولا يجزى الجهاد على الحيية ولا جبر ولا امرأته
 اعشى ولا مقعد ولا قطع اليد فان جهل العدو على بلد وجب على جميع المسلمين الدفع فخرج
 المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن مولاه واذا دخل المسلمين دار الحرب
 في اهلها وادينية وحضاد عوفهم الى الاسلام فادابوهم كفوا عن قتالهم وان امتنعوا
 دعوتهم الى اداء الجزية فادابوهم ما للمسلمين وعلمهم ما عليهم ولا يجوز ان يقتلوا
 من لم يبلغه دعوة الاسلام الا بعد ان يدعوا ويستجيبوا له من بلغة الدعوة
 ولا يجزى ذلك وان ابوا استعافوا بانه عليهم وادبواهم ونصوا عليهم المتابعي وقروهم
 وارسلوا عليهم الماء وقطع اشجارهم واقتروا زروعهم ولا باس بغيرهم وان كان
 فيهم مسلم سيرا وتاجرا وان فترسوا يصيبان المسلمين او بالا مساريهم يكتفوا
 عن زرعهم ويقصدون بالتركي الكفار ولا باس باخراج النساء والمجان مع المسلمين
 ان كان عسكرا عظيما يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سببه يؤمن عليها ولا يفتا

في الزنا

المرأة التي باذن الزوجها ولا العبد الا باذن سيده والا ان يخرج العبد قويا يبيع
 المسلمين ان لا يبعدوا ولا يبعوا ولا يمتدوا ولا يفتلوا امرأته ولا يفتلوا فانيا ولا
 ولا اعشى ولا مقعدا الا ان يكون له هو لا من له ربي في الحرب او يكون المرأة
 ملكة ولا يقتل مجنونا وان راء الهمام ان يصلح اهل الحرب ويرفقاه تسعة
 وكذا في ذلك مصلحة المسلمين قالوا باس به فان صالحهم مدة ثم راي انقص الضح
 انفع ينذ اليهم وقال لهم وان بدو بغيابته فاقلمهم كفار ولم ينذ اليهم كفار
 ولا يمتدوا اري قطع اليد والرجل والافتق والادنى اذا كان ذلك باقتضاهم واذا
 خرج عبيد لهم الى عسكر المسلمين فمهم امراد ولا باس ان يعاقبوا العسكر بجوار
 الحرب وباكلوا ما وجدوا من الطعام وبسجوا المطب وبدهنوا بالدهن
 ويقانوا بما يجدونه منها السارح كل ذلك بغير قسم ولا يجوز ان يبيعوا
 من ذلك شيئا ولا يتولوه ومن اسلم منهم احرز باسلامه نفسه وولاده
 الصغار وكل مال هو في يده او وديعة في مسلم او رقيق فان ظهرنا على الله او
 فعقاره في وزجه وحملها في واولاده الكبار في ولا يبيع ان يباع
 السارح من اهل الحرب ولا يجزى اليهم ولا يهادون بالاسري عند بلوغه حقيقة
 رحمه وقال رحمه الله يقاتلهم اسري المسلمين ولا يجوز الحق عليهم واذا فتح الامم
 بلدة فمهر له عنوة فيهم بالخيار انشاء نفسه بين الغائبين وان شاء اقتراهم عليه
 ووضع عليهم المراج وهو في الاسري بالخيار ان شاء قلمهم فان شاء اقتراهم
 وان شاء تركهم احرار ان قلة للمسلمين ولا يجوز ان تردهم الى دار الحرب واذا اذا
 ومعه موالش فلم يقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها وحرقها ولا يبيعها

والعود

جثا

ولا يتركها ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرج من دار الاسلام والذين
والعسكر سواء واذا الحظهم مذكور في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة
دار الاسلام شاركهم فيها ولا حق لاهل سوق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا
واذا امن رجل من اواراة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة
صح امانه ولم يجز لاحد من المسلمين قتلها الا ان يكون في ذلك مفدة
فبئذ اهلهم الامام ولا يجوز امان رخص ولا اسير ولا تاجر الذي يدخل
لاجل التجارة ولا يجوز امان العبد عندنا في حقيقة رحمه الله ان ياتي في القتال
في القتال وقال محمد رحمه الله ما نهى واذا غلبا الترك على الروم فسيبوا
واخذوا اموالهم ملكوها وان غلبت على الترك حركنا ما نجد من ذلك
واذا غلبوا على اموالنا فاحرقوها وهاجداهم ملكوها فان ظهر عليها المسلمون
فوجدوها قبل الغنيمة فهي لهم بغير شيء وان وجدوها بعد الغنيمة ان اجبوا
وان دخل دار الحرب تاجرا فاشترى ذلك واخرجه الى دار الاسلام فانه
لا قول بالحياة ان شاء الله ينفق بالتمس الذي اشترى التاجر به وان شاء
تركه ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مدبرينا وامهات اولادنا ومكاتبنا
واحرادنا ونملك عليهم مبيع ذلك واذا اتى عبد مسلم فدخل ايهم دار الحرب فاحذروها
لم يملكوه عندنا في حقيقة رحمه الله فاحذروها ملكوه واذا لم يكون
لله امام حوله ينج عليهم الغنائم قسمها بينهما بين الغنائم قسمها ابدع لغيرها
في دار الاسلام ثم يرجعها منهم فيقسمها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمه ومن
من الغنائم في دار الحرب فلا حق له في الغنيمة ومن مات منهم بعد ان يملكها الا دار

في حوزة دار الحرب

الاسلام فنصيبه ثورته ولا باس بان يقتل الامام في حال القتال ويجزى بالقتل
على القتل فيقول من قتل قتيلا فله نسبه او يقول بغيره قد جعلت لكم الرجع بعد
ولا يفر بعد اذ الغنيمة الامن للخص وان لم يجعل السبب للقاتل فهو من جملة الغنيمة
والقاتل وغيره فيه سواء والسبب ما على القتل من اثباته وسلاحه ومركبه وان اخرج
المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلقوا من الغنيمة ولا ياء كما ومنها ومن فضل بعد
علقها وطعام رده اليه الغنيمة وبقسم الامام الغنيمة فيخرج نحوها ويقسمها ربعة
الانهم بين الغنائم للفاوس سهمان وللرجال سهم وقالوا بغيرها للفاوس ثلثة اسهم
وبغيرهم اربعة اسهم واحد والبرادير والعياق سواء ولا يسهم لراحلة ولا بغل ومن
دخل دار الحرب فادسا ففوق نفسه استحق سهم فادس ومن دخل دار الحرب فاشترى فرسا
استحق سهم داخل ولا يسهم لمولوك ولا امرأة ولا ذبي ولا صبي ولكن يرفع سهمه على
واقا الخمس فيقسمه على ثلثة اسهم سهم للثاني وسهم للمساكين وهم
لبناء السبيل وبداخل فقراء ذوي القربى يدفع الخمس ذوي القربى وهم ويؤخذ
ولا يدفع اليه اغنياتهم ينشئ فاما ذكواته تغني في الخمس فاما هو فمحتاج الكرامة
تبركا باسمه وسهم الغنيمة هم سقط بموته كما سقط النصف وسهم ذوي القربى
كانوا يستحقون في ذم الغنيمة هم بالنصرة وبعده بالفقير واذا دخل
الواحد والاثنتان لدار الحرب فغيرين خائنين بغير اذن الامام فاحذروا
شيئا لم ينجس وان دخل جماعة لها منعة فاحذروا شيئا نجس وان لم يأتوا
لهم الامام واذا دخل المسلم دار الحرب تاجرا فاحذروا ان يتعوضوا فاحذروا
ينشئ من اموالهم ولا من دماهم وان غدر بهم فاحذروا شيئا ويخرج به ملكه

الخمسة

موت

ملكا مخفورا ويؤمران بقتله واذا دخل الجي لي بنا مستامنا
 يمكن ان يقيم في دارنا سنة ويقول له الامام اني اشته عام السنة وضعت
 عليك الجزية فان اقامه اخذت منه الجزية وصار ذميا ولم يترك ان يرجع
 اليه في الحرب وان عاد الى دار الحرب وثوبت وديعة عند مسلم او ذبي او ذنبا
 في دنتهم فقد صار له مباحا بالعود وما في ذل الا سلام من ماله على خط
 موقوف فان ايسر او قل سقطت ديونته وصار له ديعة فيا وما او بغير
 عليه ان يكون جاسا يكره من اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين
 كما يصرف الخراج وارض العرب كلها ارض عشر وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر
 باين مهر في حده الشام والسواد ارض خراج وهي ما بين العذيب الى
 عقبة حوان ومن العلب الى عبادان وارض السواد ما وكه لا اهلها
 يجوز بيعهم بها وتصرفهم فيها وكل ارض اسلم اهلها عليها او فتحت
 عنوة وقسمت بين الغانمين فهي ارض عشر وكل ارض فتحت عنوة فاقرب
 اهلها عليها فهي ارض خراج ومن احيا ارضا هوانا فهي حذايه خفيفه دية
 وليد يوسف مبرة يقرها فان كانت من خيرا ارض خراج فخرجية وان كانت من خيرا
 ارض عشر فهي عشرية والبصرة عنده عشرية باجماع الصحابة رضوان الله عليهم
 وقال محمد رحمه الله احياها بترخصها او عين استخرجها او ماء دجلة او الهراء
 او الانهار انعم الله على اهلها في عشرية وان احياها ايام الانبياء الى
 احقرها الا علمه مثل نهر الملك ونهر بزدجرد في اسم بادشاه خراجية والخراج
 الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل حرب يباغته لنا فغير حشبي وهو اوصاف

وودره من ربيعة خمسة دراهم ومن جرب الكرم المنقل عشرة دراهم وما سوي ذلك
 من الاصل يوضع عليها بحسب الحاجة فان لم يقطعها وضع عليها انفسهم الامام وان
 غلب على ارض الخراج الماء وانقطع عنها او حطكم الزدقة فانه خارج عليهم وان
 عطتها صاحبها فقبل الخراج ومعتل من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على ما
 ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الزبي ويؤخذ منه الخراج ولا عن في الخارج
 من ارض الخراج والجزية على ضربين جزية توضع بالراض والصح فيقدر بحسب ما يقع
 الاتفاق وجزية يتبدى الامام وضعها اذا غلب الامام على الكفار واقربهم
 على اهل الكفر فيضع على الغني الظاهر الغنا في كل سنة ثمانية واربعون هم
 يأخذ منها في كل شهر اربعة دراهم وعلى منوطة الى اربعة وعشرين درهما في كل
 شهر درهمين وعلى الفقير المعتدل على عشر دراهم في كل شهر درهمين وتوضع الجزية على
 اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العاجم ولا توضع على عبدة الاوثان
 يوط من العرب ولا صقيرين ولا جبر على امه ولا صبي ولا زمني ولا فقير
 غير معتدل ولا على الرهبان الذين لا يحاطون الناس ومن اسلم عليه جزية
 سقطت عنه وان اجتمع حولان لنا اخلت الجزية ولا يجوز اعدان ببيعة
 ولا كنيسة في دار الاسلام واذا انتهت الكنائس والبيع القديمة اعا
 كفار وتؤخذ اهل الذمة بالخير عن المسلمين في زياتهم وما كرمهم وسروهم
 وقلوبهم ولا يكون الخيل ولا يعملون السلاخ ومن امتنع من الجزية اقل
 مسلما وستا نبي او ذبي بمسلة لم ينقص عهده ولا ينقص العهد الا
 بان يلحق بد الخراج ويغلبوا على موضع دار الاسلام فيحاربوها واذا اوقد

عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كان كاشبهه كسفت وجس ثلثة ايام فان لم
والاقل امرته فان قبل عرض الاسلام عليه من ذكره له ذلك ولا يثنى على القاتل
واما المدة موقوف اذا ارتدت فلا تقتل ولكن يحبسها حتى تسلم ويزول ملك
المرتد عن امواله بوزنه واما اگر اعان فان اسلم عادت على حالها وان ما اوقلت
على رذته انتقل ما كتبته في حال الاسلام الي ورثة المسلمين وكان كتبته
في حال رذته فيما وان الحق بدل الحرب مرتدا وحكم الحاكم بلحاقة عنق مدبره
وامهات اولاده وحلت الديون الي في حال عليه ونقل ما كتبته في حال الاسلام
الي ورثته من المسلمين ونقص الديون التي لو رثته في حال الاسلام ما كتب
في حال الاسلام وما لزمه من الديون في حال رذته مما كتبته في حال رذته في
بأعه مرتدا واستراه ونصرفه من امواله في حال رذته موقوف فان اسلم
صحت عفوه وان مات او قتل او حق بدل الحرب بطلت وان عاد المرتد بعد
الحكم بلحاق الي دار الاسلام مسلما فوجيء في يد ورثته من ماله يعينه
اخذته والمرقة اذا انصرفت ماله في حال رذته جاز تصرفها ونصا دي يني
قبيله تغلب بوخذ من اموالهم موقوف ما يؤخذ من المسلمين من الركاكة ويؤخذ
من سبايهم ولا يؤخذ من سبايهم وما جباه الامام من الخراج ومن اموال
بني تغلب وما اهداه اهل الحرب الي الامام والجزية تصرف في مصالح المسلمين
فسد منها الشحور وتبني القناطر والجسور وتعطي قضاة المسلمين وعلم
مقدار ثقات وعلم منه ما يكفيهم ويدفع منه اذاق المقاتلة ووزايرها
جمع ذرية سباي كتابها واذ تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجها

عظيمة

عظيمة الامام دغاهم الي العود الي الجماعة وكشف عن سبائهم ولا يبدلهم
بقاتل حتى يبدلهم فان بدلهم قاتلهم حتى يعرف جميعهم فان كانت لهم قيمة
بلك الجهر على جرحهم وانبع موتهم وان لم يكن لهم قيمة لم يجزئ على جرحهم وان
يتبع موتهم ولا يبيع لهم ذرية ولا يعين لهم مال ولا يباس ان بقا نلوا مسلم
بسادهم ان اختار المسلمون اليه ويجس الي امام امواله ولا يردوها عليه
ولا يقسمها حتى يتوبوا فاذا تابوا فيردوها عليه وما جباه اهل البغي من
البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشم يأخذه الامام ثانيا فان كانوا
صرفوه في حقهم اجري اي مصرفه دفع الفقير من اخذ منه وان لم يكونوا
صرفوه في حقهم ائتي اهلها فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعيد ذلك
عندك حنيفة رجم وقال الي يوسف ومحمد رجمها يكره يوسف ولا يبا
بلبس الديباج في الحرب عندك ويكره عندك حنيفة رجم ولا يبا بلبس
المسلم قطع اذا كان سبدا او شرب سيرا وخمعة قطعا او خزا ولا يجوز للرجال
التحل بالذهب والفضة الا الحائض والمنطقة نورقشاق وحليته تسبف
من الفضة ويجوز للنساء التحل بالذهب والفضة ويكره ان يلبس الصبي
الذهب والخير ولا يجوز الاكل والشرب والادهاا والتغيب في ابيه
الذهب والفضة للرجال والنساء ولا يباس باسعمال ابيه الذهب والفضة
الزجاج والبلور والعقيق ويجوز الشرب في ابناء المقتض عندك حنيفة
رجم والركوب على البطح المقتض والجلوس على السرا المقتض ويكره الغشيب

في المصنف والتعطف ولا بأس بتجلية المصنف والنفس المسجود وخرفته برفق
 بما ذهب ويكره استخدام العصبية ولا بأس بخصاصة والبهايم وانما لم يبين
 على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قولنا الصبي والعبد ويقبل في
 المعاملات قولنا العاسق ولا يقبل في اخبار الديانات التي العادل ولا يجوز
 ان ينظر الرجل من الجنبية الا وجهها وكفتها فان كان لا يأت من الشهوة
 ثم ينظر اليه وجهها الا الحاجة ويجوز تلقاها اذا اراد ان يحكم عليها والفتا
 اذا اراد الشهادة عليها النظرة وجهها وان خاف ان يشتمى ويجوز
 التعليل ان ينظر في موضع المرض منها وينظر الرجل من الرجل الجريح بنظره
 الا ما بين سترته وكنهه ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل
 اليه منه وينظر المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وينظر
 الرجل من امته الى محل له وزوجه الى فرجها وينظر الرجل من زوات محارمه
 الى الوجه والراس والصدر والساقين والعصدين ولا ينظر الى ظهرها
 وخصتها ولا ياتس ما جاز ان ينظر اليه منها وينظر الرجل من ملوكة
 غيره الى ما يجوز ان ينظر اليه من زوات محارمه ولا ياتس ان ينظر ذلك اذا
 اراد الشئ وان خاف ان يشتمى والخضق في النظرة الاجنبية كل الغنى ولا يفرق
 للملوكة ان ينظر من سيدة الا لا ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها ويعزل عن امته
 بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها ويكره الاحتكاك وحفظ في قوله
 الا ميتين والبهايم ان كان ذلك في بلد يظن الاحتكاك وحفظ باهله ومن
 احتكر قلته ضيعته او ما جلبه من بلد اخر فليس يحسب ولا ينبغي للسلطان

انجم

ان يستع على الناس ويكره بيع السراح في ايام الفتنة ولا بأس ببيع
 العصير ممن يعلم منه انه يتخذه خرا ^{الوصية} ^{غير واجبة}
 وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لو ادت الا ان يجزها الورثة ولا يجوز
 عاذا على الثلث ولا للقائل ويجوز ان يوصي المسلم الكافر والكافر
 للمسلم ويقول الوصية بعد الموت فان قبها قبلها الموصي اليها الحيوة
 او ردّها قبل ذلك باكر ويستحب ان يوصي لاشادون الثلث واذا وصي
 الرجل لرجل قبل الوصية وجه الموصي ووجه الموصي وليس برّد فان
 ردّها في وجهه فهو ردّه ولو لم يردّه يملك بالقبول التي مسئلة واحدة بعد اذا
 اراد اوصي رجل وهو غائب وهو ان يموت الموصي ثم عوص الموصي قبل القول
 فدخل الموصي به شئ في ملك ورثته ومن اوصى بعبد او كافرا فاسق اخرجه
 الباق من الوصية ونصب غيره ومن اوصى له نفس عبده وفي الورثة كباذله فصح
 الوصية ومن اوصى له من يعجز عن القيام بالوصية ثم اليه القاعية ومن اوصى
 للاثنتين لم يجز لاحدهما ان يتصرف عندي حصة ومحددون حصة الا في شئ
 كفن الميت ومجهته وطعام الصغاره وكسوتهم ورد ودبغة بعينها
 وقضاء دين بعينه وتنفيذ وصية بعينها وعق عبد بعينه والحق
 في حقوق الميت ومن اوصى لرجل ثلث ماله والاخر ثلث ماله فله
 ثلث الورثة فالثلث بينهما نصفان وان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر
 بالسدس فالثلث بينهما اثلثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر ثلث
 ماله فلم يجز الورثة فالثلث بينهما على اربعة عند ابي يوسف ومحمد

في المصنف
 من مات ولم يوص ماله ثلث
 جازية العباد بالثلث من ماله

إلى حنيفة رحمه الله الثلث بينهما نصفان لا يضرب إلى حنيفة رحمه
 الله له بما زاد على الثلث إلا في المخابات والسعاية والدرهم المرسلة
 ومن وصي وعليه دين يحيطه بماله لم يجز الوصية إلا أن يبرأ الغرماء
 من الدين ومن وصي بنصيبه ابنه فالوصية باطلة فإن وصي بمثل نصيبه
 جازت فإن كان له بيان فالوصي له الثلث ومن اعتق عبداً في مرضه أو باع
 وجاني أو وهب فذلك كله وصية يجزي من الثلث ويضرب مع أصح الوصايا
 فإن جازت اعتق فالجارية أوله عند أبي حنيفة رحمه الله وإن اعتق ثم جازت
 فيهما سواء وقال أبو يوسف ومحمد العتق أوله في المستثنين ومن وصي
 سهم من ماله فله خمس سهام الورثة إلا أن ينقص من السادس فينتقم
 السدس وإن وصي بمجنون من ماله قبل للورثة أعطوه ورثة مستقيم
 ومن وصي يومياً من حقوق الله قد منافعها قد منها الموصي
 أو غيرها مثل الحج والزكاة والكفارة وما ليس بواجب قدم منه ما قد
 الموصي ومن وصي بحجة الإسلام أجموع عنه وجازاً من بلده حج ذكياً فإن لم تبلغ
 الوصية النفقة أجموع عنه رجلاً من حيث يبلغ ومن خرج من بلده حاجاً فأت
 في الطريق وأوصي أن يخرج عنه حج من بلده عند أبي حنيفة رحمه الله ولا تصح وصية القبيح
 والمكاتب وإن ترك وفاء ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية فإن صرح بالرجوع
 أو فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً ومن جحد الوصية لم يكن رجوعاً ومن
 وصي لمجرباً فهم المأذونون عند أبي حنيفة رحمه الله ومن وصي لأقربائه فبين
 فالوصية لكل ذي نصيب من ماله من أمه ومن وصي لأقربائه فالحق زوج

كل ذات رحم محرم منه ومن وصي لأقربائه فالوصية لأقرب قريب فالأقرب
 من كل ذي رحم محرم منه لا يرد خلفهم الوالدان والولد وتكون للأنثيين
 نصيباً وإذا وصي بذلك فالزوجة وله عريان وخالان فالوصية لعينه عند أبي
 حنيفة رحمه الله وإن كان له عم وخالان فالعم النصف والخالان النصف وقالوا
 إذا الوصية لكل من حيث لم يقضى له في السلام ومن وصي لرجل ثلث
 ذكراً أو ثلث غنمه فذلك ثلث ذلك ويتبع ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي
 من ماله فجميع ما بقي وإن وصي بثلث ثيابه فذلك ثلثها ما بقي من ماله
 لم يستحق إلا ثلث ما بقي من الثياب ومن وصي لرجل بالف درهم وله ما
 عين ودين فإن جرح الألف من ثلث العين دفعت إلى موصي له وإن لم يخرج
 دفع إليه من ثلث العين وكل ما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي
 الألف ويجوز الوصية للمحال وبالحد إذا وضع لقل من سنة أشهر من وصية
 ولو وصي لرجل بجارية التحملها فحق الوصية والاستثناء ومن وصي لرجل
 بجارية فولدت بعد موت الموصي أم قبل أن يقبل موصي له ولد أم قبل
 وهي نجيبة من الثلث فمن الموصي له وإن لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث
 وأخذ ما يخصه منها جبراً في قول أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه
 الله أخذ ذلك من أتم فإن فضل شيء أخذه من الولد ويجوز الوصية بمستن
 عبده وسكنى داه سنين معلومة ويجوز بذلك أبداً فإن خرجت رقيقه
 العبد من الثلث سكر إليه الحذفه وإن كان لا ماله غيره خدتم للورثة
 يومين ولو وصي له يومياً فإن مات الموصي له عاد إلى الورثة فإن مات

الموصى له في الحياة الموصى بطلن الموصية واذا وصى لولد
 فاولاد فالوصية للذكر والانثى سواء ومن وصى لزيد
 وعمر وبثلث ماله فاذا عمرا وميت فالثلث
 كله لزيد وان قال ثلث ماله بين زيد و
 عمر و زيد ميت كان لعمر ونصف الثلث
 ومن وصى بثلث ماله ولا ماله
 ثمة اكتسب ما لا يستحق لاحد
 الموصى له ثلث ما يملكه
 عند الموت
 والله اعلم
 بالصواب

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب سنة عشر
 ومائة والعت في اواخر شعبان المعظم في احدى وفات القضي
 الحمد لله على التوفيق واستغفر الله من كل تقصير

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 ان هدانا الله

كتاب الفرائض المجمع على فقهاءهم من الذكور وعشة الابن
 وابن الابن وان سقط والاب والجد والاب وان عا والاب
 الابن وان بعد والعم وابن العم والزوج ومولا النعمة ومن
 الاثبات بسبعة البنت وبنت الابن والام والعمة والاخت
 والزوجات ولا يرث اربعة المملوك والعامل عدا من المملوك
 والمتركة واختلاف في الدار **والفرع** المردودة في كتاب النكاح
 ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والتسعين
فالنصف فرض خمسة فرض البنت وبنت الابن اذ لم يكن الضابط
 والاخت لأم وابن الاخت لا با اذ لم يكن لليت ولد ولا ولد
 ابن **والربع** فرض للزوج مع الولد وولد الابن **والثلث** لكل
 اثنين فصاعدا من فرض نصف الا الزوج واليت للام
 اذ لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الفضة
 والاخوات فصاعدا **وبعض** لهما في المسكين وهما زوج ولوا
 وامرأة وابوان ثلث ماله بعد فرض الزوج والزوج وهو
 لكل اثنين فصاعدا من ولدا لأم زكوة وهو وانما فيه سواء
والسبعين فرض بسبعة لكل واحد من الاربعة مع الولد وولد الابن
 والام مع الاخوة وهو لاربعة المملوك والجد مع الولد والبنت الابن
 مع البنت وللاخوات مع الاخت لاب وام ولواض ولد
 الام **ونصف** لجدات بالام والجد والاخوة والاخوات

ان يكون مع
 ان يكون مع
 ان يكون مع

ان يكون مع
 ان يكون مع
 ان يكون مع

بالاب **وسقط** ولد لام باربعة الولد وولد لابن والاب
 والجد واذ استمكت لبنتا الثلثين سقط بنات الابن الا ان
 يكون بارتهم او اسفل منهم ابن ابن فيعصبهم واذ استمكت
 الاخوات لاب وام الثلثين سقطت الاخوات لاب الا ان
 يكون معهن اخ لهن فيعصبهن **واقرب** العصب ابسون
 ثم بنوهم ثم الابن ثم الجد ثم الاخوة ثم بنو الجد وهم
 الابن ثم بنو الابن ثم بنو الابن ثم بنو الابن ثم بنو الابن
 الا ان كان بنوهم واذ استمكت بنو الابن درجة فاولهم
 من كان لاب وام والابن وابن الابن والاخوة يقاسمون
 اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين **ومن** عدا من العصب
 يفر الزكور بالميراث دون اقاتهم **واذا لم يكن** اقرب
 عصبه من النسب فعصبه مولي المعقوب ثم اقرب عصبه **والج**
وتجب الام من الثلث الى الثلث الاخوات من جهة
 كاخوة **والفاضل** عن فرض البنت لبني الابن واخواتهم للذكر
 مثل حظ الانثيين **والفاضل** من فرض الاخوين من لا وام
 للاخوة والاخوات من الاب كذلك للذكر مثل حظ الانثيين
 وان ترك بنتا وبنت ابن ابن قبل البنت التسقف
 والبنت لبس الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وكذلك الفاضل من فرض الابن والاب وام في الاب
 وبنت الابن للذكر مثل حظ الانثيين **وتجب**

اخ لام فلا يرث السدس والبنت بينهما وان ترك المرأة زوجا
 وانما اوجدة واخوة لام واخا لاب وام فليرث الزوج التسقف وثلاث
 والجد السدس والاخوة لام الثلث ولا شيء للاخوة من الاب
 والام والفاضل عن فرض ذي السهام اذ لم يكن عصبه مردود عليهم
 بمقدار سهامهم الا على الزوجين ولا يرث القائل من المعقود والكفر
 كله ملك واحدة يتوارث بها وله ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
 المسلم وما لا يورثه لورثته من المسلمين وما اكتسبه في حال ذنبه
 فيه وان عاق جماعة او سقط عليهم عايط فلم يعلم من هان
 منهم او لا قال لكل واحد منهم الا حياء من ورثه واذ اخرج
 في المحجوس وابنان ثلثين في شخصين ورث احدهما من
 ورثهما ولا يرث المحجوس بالانكحة الفاسدة التي يتحلوا
 في ذنبتهم وعصبته ولذا نزلنا وولدنا لعنة مولاها ومن
 ما ترك حلالا وقوف ماله حتى تضع امرأته في ثوبها
 رحمة الله تعالى والجد اولي بالميراث من الاخوة عند الحنفية
 رحمة الله تعالى وقالوا يقاسمهم الا ان ينقصه المقاسمه
 من الثلث فيكون له الثلث والباقى ميراث الاخوة
 وانما جميع الجدات فالسدس لاقربهن **ولا يجب**
 الجدا منه ولا يرث ام ابى الام يسهم وكل جدة في ميراثها
 واذ لم يكن للبنت عصبه ولاد وسهمه ورثه وانما

سواء كان من غيرهم وفي عدد ضرب وفي عدد غيرهم في أصل المسئلة كما في مسئلة كذا في أصل المسئلة

وهم عشرة ولدا لبنت وولدا لاخت وابنة الاخ وابنة العم والخال والحالة
وابوالا أم والعم لأم والعمة وولدا لأخ من الأم ومن أوليهم وأولهم من كان
من ولدا لبنت ثم ولدا لابوين أو أحدهما وهم بنات الأخوة وولدا لأخوات
ثم ولدا لابوين أو أحدهما وهم بنات لأخوال وأخوات وأعمام وأد استوي ولد
ابنة في درجة فأولهم من أولي بوارث وأولهم من أولي من بعدهم وأول الأم وأول من
ولدا لأخ والاخت والمعتق أحق بالفاضل عن سهم ذوي الأرحام السهام إذا لم
يكن عصبه سواء ومولى للموالاة يرث وإذا ترك المعتق أبا مولاه وابن مولاه
فأولاه لابوين وقال أبو يوسف للأب لسدس والابن لسدس فأنترك جده مولاه فأولاه
قال أبو حنيفة في قول أبي حنيفة رجة لأمه تعالى وقاله وبينهما ولا يسلك الولاه والأول
حسب الفرائض إذا كان في المسئلة نصف ونصف ونصف وما بقي فاصلها
من اثنين وإذا كان ثلث وما بقي فاصلها من ثلثة وإذا كان ربع وما بقي
أربع ونصف فاصلها من أربعة وإذا كان ثمن وما بقي فاصلها من ثمانية وإذا كان
نصفًا وثلثًا أو سدسًا فاصلها من ستة وثلثًا سبعة وثمانية وتسعة
وعشرًا وإن كان مع الربع ثلث أو سدس فاصلها من اثني عشر وثلثًا إلى ثلثة عشر
وخمسة عشر وسبعة عشر وإذا كان مع الثمن ثلثان أو سدس فاصلها من ثمانية عشر
وعشرين وإذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد صحت فإن لم ينقسم سهام
فريق عليهم فأضرب عددهم في أصل المسئلة وعولها أن كان قابلية فما خرج
فمنه نصيب المسئلة كأمرة وأخوين للزوجة الربع سهم وللأخوين ما بقى ثلثة سهم
لا ينقسم عليهم فأضرب اثنين في أصل المسئلة يكون ثمانية ومنها فقه وان وافق

المسئلة ومنها دفعه فإن لم ينقسم سهام فريقين أو أكثر فأضرب أحد الفريقين في الآخر ثم ما
يجتمع في الفريق الثالث ثم ما يجتمع في أصل المسئلة فإن تساوى الأعداد لجزء أصح من
الآخر كما ضرب اثنين وأخوين فأضرب اثنين في أصل المسئلة فإذا كان أحد العددين جزء من الآخر
أضرب الآخر على الأقل بما أربع فسوة وأخوين وأضرب اثنين لاربعة لترك عن الأخوين ولأن
أحد والعددين الآخر ضربت وفي أحدهما في جميع الآخر ثم ما يجتمع في أصل المسئلة كما ربع
فسوة وأخت وستة أعام فأنسته يوافق لاربعة بالنصف فأضرب نصف مد بها
في جميع الآخر ثم في أصل المسئلة تكون ثمانية وأربعين ومنها تقع فإذا صحت المسئلة
فأضرب سهام كل وارث في الزكاة ثم أقسم ما اجتمع على ما صحت منه العريضة يخرج من
ذلك حق الوارث وإذا لم ينقسم الزكاة حتى مات أحد الورثة فإن كان ما نصيبه من
الميت الأقل ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلة كما في ما صحت الأول وأن
ينقسم تحت فريضة الميت الثاني بالفرقة التي ذكرنا ثم ضرب أحد المتسبين في الأخرى
أن لم يكون بين سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضة موافقة فإن كان بينهما
موافقة فأضرب وفق المسئلة الثانية في الأولى فما اجتمع تحت منه تمسكت وكل من
يملك شيء من المسئلة الأولى مضروب بما تحت منه المسئلة الثانية ومن كان له شيء من المسئلة
الثانية مضروب في وفق تركه الميت الثاني فإذا صحت مسئلة المدسحة وارتدت مفرقة
ما نصيب كل واحد من حساب الأربعة سهمت ما صحت منه المسئلة على ثمانية
وأربعين فما خرج أخذت له من سهام كل وارث حصة
تمت الكتاب بعون الملك الوهاب الله العلي العظيم
والله اعلم بالصواب
الشيخ محمد بن عبد الله
الشيخ محمد بن عبد الله

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب الله العلي العظيم

ديباچه شرح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي يبلغ كنهه جاد ولا يحصى عدد نعمه
عاده وحارجه بما عرفناه من اواح العالمين ونار بانوار
احسانه سبحانه العالمين والصلوة على من لم ينزل كفاؤه
الا طمسه بظلم ولا سيما الا اذ الله وعفاه محمد لمبعوث
بالهدى والنور المشرق من مقدمه الطيب والصدوق
وعلى اله الكرام واصحابه العظام اما بعد فهذه اورد
لا غراب دباچه المصباح من فوائد غريب المصباح وابدا
اولا بآية من كتاب الله تعالى بتركا وتبنا وبيت من لا يبا
ليفيد منها وتمرنا مقفيا بالله جبل الرشد فانه الهادي
الى سبيل السداد ومعتبرا بان شغلي الى غير هذا
مبدول والعدل عندكم انما هو مقبول اما الآية فتقوله تعالى
قال رب اني لا املك الا نفسي واني قال فعلم ما مضى عليه مستر
فيه راجع الى موسى ثم رب منادي حذف حرف منادي وباء
المكلم ايضا اجترأ بالكسر محله نصبه في مفعول به لا ت
مفاه اريد او اعز رب وباءت مع سابقها في محل نصب تكون
مقوله المفعول كذا قيل لكن فيه نقل ان الجملة التي لا تقع موقع المفعول
لا يكون فيها محل من الاعراب وهو الشهور لا تشر يد فيه وهذه الجملة

ليست

ليست بواقعة بموقع المفرد لان مفعول المفعول لا يكون الا جملة
وكذا ما وقعت صلة فلا يكون محلها نصب اللهم الا ان
يقال ههنا بمعنى ذكر لكن لا يكون واقعة في مفعول المفعول
والكلام ههنا وقعت فيه بل الجواز الصحيح ان هذه الجملة واقعة
موقع مفعول قالوا المفعول لا يكون الا مفردا في بنفهم الكلام
ويحصل الملام كذا في شرح جمال الدين للكشاف وكذا قول النجاة
ان الكلام لا يكون الا من اسمين او اسم وفعل مفعول المنادي
فانه كلام مع انه مركب من حرف واسم وجواب النجاة بان المنادي
في تقدير الفعل كان محملا للصدق والكذب لان الفعل الذي
تدريبه النداء كذلك لكن يمكن ان يقال نصرة للنجا ان المالا ذمة
معوته وانما تصدق ان كان الفعل المقدر به النداء اخباريا
وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الانبياء
والانبياء كالحفاظ العقود عقيب واشترى وغيرها فانه لا نشاء
البيع تارة والاخبار عن اخرى وكذا ادعاء لانشاء النداء واخرى
لاخبار عن الدعوى الآية والسابقة فاليرد السؤال ولا يبرهن ههنا
ان يذكر معنى الانشاء والاخبار واعلم انه باسبغ ان تدرك
معناها ارشاد وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو
الغرض كقولك زيد قائم فان وضع لاظهار مدلوله وهو ثبوتها لغيره
زيد وكذا قولك بيت اذا اردت به الاخبار يكون الاظهار مدلوله

تدري بكونه مركبا من اسم وفعل
فان هذا من قبيل بانه لو كان في
تقدير الفعل

وهو صدور البيع منك في الزمان الما في الالاف مدلوله فهو
 الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو
 صدور الضرب من المخاطب وكذا بيعت اذا اردت ابيع للمالك
 يكون لاثبات صدور البيع منك الان وهذا مغير قولهم الاخبار
 اثبات ما كان او فيه والافشاء اثبات ما لم يكن فهذا مغير قول
 اهل اللغة ان كان النسبة الكلام خارج نطاقه ولا يخرج الاثبات
 نحو اضرب فاليست طويل الزيل فيه والاول الرجوع الى ما نحن فيه
 صده من بيان اعراب الآية فان في حرف من حروف البشارة
 بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف
 في املك فعل مضارع مبنى بالفاعل مستتر فيه وهو انا
 الاخرى استثناء ههنا نفسي ضمير المتكلم في نفسي مجرور
 لاضافة النفس اليه ونفسي منصوب تقديره يا املك و
 الاستثناء ههنا مفعول مجرور المستثنى منه تقديره لا املك
 شيئا من الاشياء او نفسي من النفوس لا نفسي فاذا كان
 الاستثناء مفعولا يعرب ما بعد لا بحسب العوام فالعامل
 ههنا وهو لا املك يقتضي التثنية فيكون منصوبا به وانما
 سمي هذه الاستثناء مفعولا لانه وقع له العامل الذي قبل
 الابد فالاستثناء منه وجعل اعرابه لما بعد الابد ومحل الجملة
 الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما علمت فيه رفع لكونها

خبران

خبران وان مع اسمها وخبرها ومقول القول واخبر محتمل
 وجوه ما الاول ان يكون مرفوعا والاول لعطف وفيه وجوه
 ايضا اما ان يكون مبتداء حذف خبره اي واخي لا يملك الا
 نفسه واخبر مبتداء محذوف اي ومثله اخبر بقربة الكلوم
 او عطف على محل اسمها او عطف على فاعل املك لوجود الفاعل
 او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخيه لثبوت نفسه او ضمير
 ويقدر له الخبر ليكون عطف جملة على جملة ان لا يملك الثاني
 ان يكون الواو الحال وفيه وجوه ايضا الوجه الاول ان
 مع الحامس الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه اما عطف
 على نفسي او على اسم ان او مفعول معه او ضمير ان ويقدر له
 خبران واي وان اخي لا يملك لا نفسه ليكون عطف جملة
 على جملة اي لا املك الرابع ان يكون مجرورا والاول للنسبة
 اي وحق اخي والواو العطف لما على ضمير المجرور اي ورب
 او على الضمير المجرور نفسي كذا قيل لكن فيه ضعف يعلم منه
 او على حذف المضاف اي ونفسي اخي وايضا المضاف اليه على اعراب
 الاول كقول الشاعر اكل امرء محسبين امرء نادى نوحا بالبل
 قارا اي اكل نارا على وجه تارة الجملة الوجوه في اخيه ثمانية عشر
 كذا اعراب هذه الآية في كتب التفسير بعض نصيحا وبعض تلويحا
 والله اعلم حقيقة نصيحا وتحققا واما البيت فكقول

البيت
 الذي فيه
 البيت

إلى الطبيب من طالب المجد فليكن كحرف هاء الالف وهو يتسم
 اعراب البيت من موصولة مرفوعة المحل لا ابتداء به طلب
 فعل ماض صلة المحل مفعول طلب فليكن خبر المبتداء الذي
 هو من بالفاء لان المبتداء باسم موصول كما ينبغي بعد كان
 في فليكن اما تامه او ناقصة وان كانت ناقصة فكم على
 خبره اي فليكن للطالب للمجد مما ناله له وان كانت تامه
 فكم على حال من اسم كان او صفة بمصدر محذوف اي كون
 ككون على ركب فعل مضارع مستتر فيه فاعله وهو غايد الى
 على الالف مفعول به ومحل الجملة اما نصبه خبر كان بعد الجز
 على تقدير الناقصة او على الحال على تقدير التامة من على ورفع
 على انها خبر مبتداء محذوف اي هو هربا وصلة حذف موصولة
 اي كفي الذي به صلة مع الموصول به محل الجز لكونه صفة
 على او جملة مستأنفة بمعنى لما قال الشاعر فليكن كفي قال
 قائلها شيئا فاجاب بقوله هربا لالف وهو يتسم الواو
 للمال هو مرفوع المحل على الابتداء ويتسم خبره والجملة
 في محل نصب للحالية وهذا القدر كاف من الاقوال والله
 اعلم بحقائق الاحوال فقد حان وقت الشروع الى اعراب ذيها
 الكتاب بعون الله العزيز الوهاب لكن لا بد لنا من اولا بيان
 امور اربعة في بحث طالب النحو على قراءته الامر الاول في اثبات

وجوب

وجوب قراءته بانه ان قراءته النحو واجبة لانها تنوقف عليها
 الواجبها صفة قراءته النحو واجبة ما بيان الصفات فالان توحيد
 الواجب واجبة بالاشبه وهو ان توحيد الكمال الشافعي
 موقوف على تصديق النبي موقوف على معرفة اعجاز نظم القرآن
 الموقوف على علم البيان الموقوف على علم النحو الموقوف على الموقوف
 على الشيء موقوف على ذلك الشيء والتوحيد موقوف على قراءته النحو
 بهذه الوثائق واما بيان الكسبية في ان ينوقف عليه الواجب
 واجبة معلومة في الاصول من بعد بيان المقدّمات نبتا المطوب
 وهو وجوب قراءته النحو الامر الثاني في تعريفه ليكون الطالب
 على بصيرة وهو ان يقول النحو علم يقوانين يعرف بها احوال التركيب
 العربية من حيث الاعراب والبناء والاضراف وعدم فعله
 من تعريفه موضوعه وهو ما يتعرف في علم النحو عن اعراض الذاتية
 وهو ههنا التركيب العربية واعراضها الذاتية احوالها العارض
 لها وحسب ما هي من الاعراب والبناء ومسائله حال هذه
 التركيب كقولك هذا الاسم معربا يعني وغير ذلك الامثلة
 في بيان الفرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في المقال حتى يكون
 ذوقه الى علم البيان وهو لا معرفة دقيقا لقائلها واي لا تصديق
 النبي مفضل الصلوات واكمل الرضوان وهو لا توحيد
 الذي هو رازق الانس والجن كما قرأ الامر الرابع في بيان سبب

وضع هذه العلوم ايا الاسود الدواني سمي قاريا بقره
ان الله تعالى يرى من المشركين ورسوله ثم ذهب الى ان المؤمنين
بهذا واخبر ذلك فقالوا يا رسول الله انهم في هذا المظلمة العجم العرب
وكثرة المؤمنين فينا وقال على من الله تعالى عنه نعلم ان اقسام
الكلام ثلثة اسم وفعل ومرغلا اسم ما ابناء عن التسمية والفعل
ما ابناء بحركة التسمية والمرغلا ما وجد معنى في غيره والفا على مرفوع
وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه في
المحكي المجزوء وما سواه فرع عليه وقالوا يا رسول الله انهم
الله تعالى هذا المقال لا في الاسود الدواني ثم اى اقسام
واجعل وحفظ هذا العلم نحو وهذا المفعول عنه اصل
التخو ثم استنبط منه العلماء التواستخون والفتن والاد
الكاملين كتاب كثر واستخرجوا عنه ابحاثا طويلا فسموا
للعلم والتفسير من العلم بعدهم فبعد بيان هذا المرسوم
لا بد من الشروع الى المقصود وقال المقرحة الله
بعد اما كل متضمنة بمعنى الشرط فلذلك لو لم دخولها
في جوابها لو وما اكثر يا لا كذا اذ قد يحذف عند الفاعل
ما يدل عليه في التلويح والاماء وانما قلنا انها متضمنة بمعنى
الشرط لان اصلها بعد حمد الله مما يمكن من شئ فاقول
بعد حمد الله تحذف مما يمكن من شئ وهو لا لا حسا ونسب

اقم

اقم اما مقامه فصار اما فاقول بعد حمد الله ثم اخبرنا
الى الجواب وهو فاقول الولد الا عز ثم خذفت اقول لدلالة العلم
عليه فصار اما بعد حمد الله فاعلم ان اما على ثلثة اقسام مرفوعة
كما في الواقع في هذا الكتاب ومركبة وهي على وجهين لان الاتصال
فيها ان ما فان للشرط وما اذا ايدة للتاكيد فادغم التون في
اليم لقرب المخج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتح لدفع الالتباس
باما العاطفة فصار اما بفتح الهمزة اولان كنت منطلقا
انطلقت ثم خذفت اللام الجاوة من لان لانها تحذف كثيرا من
ان المصدرة وان المسددة للتخفيف كما في قوله تعالى ان جاء
الا عني اي لان جاءه الا عني وكقوله تعالى وان المساجد فادغم
مع الله كذا خرابي ولان المساجد لله علم ان اللام متعلقة
بالادغوا فاضركان من ان كنت لا اختصاصا فريدت ما عوا
عنه فادغم التون في اليم واستقل المضمير للتصل الى المنفصل
في كنت فصار اما انت منطلقا انطلقت اذ عرفت هذا
فاعلم ان اما الاولى متضمنة بمعنى الشرط واما الثانية للشرط
انفاقا واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة له على الصحيح
وان ذهب الى ان تضمن شذوثة من الكوفيين وفي الاولى اختلا
بين الزمخشري وابن الحاجب وذهب ابن الحاجب انها للشرط
كان ولو ذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة ما ابل الى

مذهب هكذا قيل ولكن يمكن فيه ان يكون النزاع بينهما
 لفظيا لا حقيقيا لانه يجوز ان يكون مراد من الخائب
 ياما اما الثانية التي اصلها ان ما مراد من الخائبي
 اما الاولى المفردة المنقضة للشرط الثانية لا لانزع
 يتم في الحقيقة قليلا قل فالمراد عليه واستعمال
 المفردة على وجهين اما لتفصيل ما اجمد المسكاهم نحو
 ارد واقل اما من رده فالعالم واما من قل فالماهل ونحو
 جاء في القوم اما زيد فاكرمه واما يكرهه واما يش
 فاعرضه عليه وهذا على طريق الاستسنا وهو ما وقع جوابا
 لسؤال مقدريه لما قال المتكلم جاء في القوم فكذا قال
 قال ما فعلتم فقال المسكاهم محببا عنه اما زيد فاكرمه
 واما بشرقا عرفه او في الاوائل الكلام المنقطع عما قبله
 ما يأتي في وايل الذي قل اقيم اما هذه مقامهما يكن للخصم
 معنى الابتداء والشرط الذين فيهما يكن قبل التظا الى الاول
 يقتضي ان يدخل على الاسم الى الثانية يقتضي ان يدخل على الفعل
 فالبيان بكلا المنطقيين مشكلان اجتماع الاسم والفعل
 دفعة واحدة متعذر فيلزم الاسم دائما ويلزم الفعل في
 جوابه اكثر في قضاة نحو ما كان واقفا له بعدد لا مكانا
 واما وما وقع قوله تعالى فاما ان كان من صحاب الجين

الآية وقولهم اما ذهبي فعل ما ضما ول باما المتوفي ان كان
 الآية وباما لفظ ذهبي المتوفي واللفظ اسما والمراد بقوله
 يلزمها الاسم ان لم يكن ان يكون يلزمها لفظا وتقدير في القو
 وان لم يلزمها لفظا لكن يلزمها تقدير كما ترى وبعد من
 الظروف مكانية لانه من قبيل الخبر الست لكن استعملت
 الزمان لكونها مضافات الى الزمان اي تقدير بعد من
 القراء من حديثه وكذا قولنا جئت بعد الظهر والعصر
 الجاهات الست ثلثة لانها لا يجزأ اما ان استعملت مضافا الى
 الشيء نحو جئت بعد زيد وجعل زيد وكذا باقي الجاهات الست
 او استعملت مقطوعة عنها والاول معرب منصوب على الظن
 ان لم يلزمها العوامل وان يلزمها كانت على ما يقتضيه لانها
 من قبيلها استعمل اسما وظرفا ولا يلزم الظرفية دائما والشي
 لا يجزأ اما ان يكون المضاف اليه متوبا او لا بل يحذف نسبيا
 ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم نحو جئت بعد
 او قبل واتمنا في على الحركة فرفا بين بناء الاصل والعان فرفا
 الضم جبر للحدوف منها باقوا الحركات والثاني معرب كقول
 الشاعر فساغ في الشراب وكنت قبله كما دغض بالماء الفراب
 فقبله منصوب اما خبر كان ان كانت ناقصة على الظن
 ان كانت تامة واما في في الاول لمسا بها الحروف في الالف

لما اضيف اليه بخلاف الثاني فاتهاج جعلت اسما براسها
 من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبه الحروف فلم يبين
 فيها شيئا في قوله اما بعد حمد الله لم يجرها المضاف اليه
 فلم يبين بل ذكر منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما الفعل
 مقام الفعل ورايتم الفعل كقيمة في عمل الظرف لا ادت لان
 ان تقطع ان فعل ما بعد هاتي ما قبلها لا فضاء ^{الكلام} مصدر
 الذي دخلت هي عليه حمد هو الوصف بل الجمل على جهة
 التعظيم والتجليل وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعده وهو
 مضاف الى الله وهو اسم الذات واجب الوجود تعالى وتقدس
 وازافة حمد الى الله اضافة المصدر الى مفعول والفاعل
 متروك اذ تقديره اما بعد حمد الله فخذ في الفاعل وهو
 باد المتكلم لانه المقام عليه فاضيعا لمصدر الى المفعول
 وكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان
 يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجب من
 ضرب زيد عروا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك
 المفعول نحو اعجبني ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاء
 والثالث ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجب من ضرب
 زيد اي من ان ضرب زيد بضم الصاد والرابع ان يضاف الى
 المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجب من ضرب اللص

الجارود والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل نحو عجب
 بريد الصلوة في الصيف اي بريد المصلين اياها واما مصدرا
 الاول فم قسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو عجب
 بعد ذهاب زيد فم هذه الاضافة كلها مفعولية مفعولة للتعرف
 الا اذا كان المصدر بمعنى الفاعل والمفعول فيكون افضا
 لفظية كاضافة المفعول كما وقع في قوله بياض المفعول الحمد
 كفاء افضاله وقيل شريف الدين الجرجاني في شرحه كفاء مصدرا
 بمعنى المفعول منصوب على انه صفة مصدر المحدث في هذا كفاء
 افضاله اي كما في افضاله لكونه مضافا الى مفعوله وبمعنى اسم الفاعل
 جان وقوعه صفة للتركه وان كان مضافا الى مفعوله وهو افضاله
 واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل على الساكن الالف
 واللام والياء الاضافة في رفع وينصب الفعل نحو عجب من ضرب زيد
 عروا وهذا اقوي هو الالف لثقله لقوة شبه الفعل لانه نكرة كالفعل
 والثاني ان يعمل مضافا كما مر وهذا اصغر من الاول لانه معرف فثقله
 الفعل عار عن الالف واللام فيه هذه التسمية ثلثا الفعل فيعمل على
 والثالث ان يعمل مرفعا باللام نحو الضرب زيد عروا وهذا اصغر
 من القيسين الاولين لكونه معرفة صورة ومعنى ولذلك لا يعمل الا
 في الضرورة كقوله لقد علمت اية المعير التي كره فلما امكن من
 الضرب مسموعا وهو نادى مع الله يحتمل ان يكون نصب مسموعا

هذا هو الوجه في تعريف التعريف

لا يقال قد ثبت علمه في التبريل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله
 كما لا يجتنب الله الجهر بالسوء متعلق بالجهر وهو عام فيه مع الله
 مصدر معروف باللام لأن الماء ههنا بالعلل العمل بغير واسطة
 حرف الجر فلا نقض فاي بمعنى القاصب وصحة للتوسل في جعل
 اسم الجنس صفة لشيء كالقرن والمال مثالا لا يقال جاء في ذبي
 القرن والمال بدل ذوالمال والقرن وكذا لا يقال الله الانعام بل
 ذو الانعام ولا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى العلم والقرن
 لفقدها ان الجنسية فيها اما قوله لا يعرف ذا الفضل من الناس الاذوق
 فذا لا يفاض عليه شيء فجئ به هنا لجعل الانعام صفة
 لله كما وهو اي ذو من الاسماء الثلاثة المضافة وهو
 ابوه واخوه الخ فاقترن بالواو ورفعوا بالالف نصبها وبالياء
 جر في الاكش وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لا تخفى
 ان لم يضاف يكون اعرابها بالحركات نحو جاء في اب ورايت
 ابا ومررت بابي وان كان مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها
 تقديرا او يكون مبنية او واسطة بين المعرب والمبني وهنا
 اضعف وذو هنا بالياء لانه مجرور على انه صفة الله كما
 وهو مقتضى الانعام وهو ايضا لا يخفى لا لغرض ولا لغرض
 وانجازه لكونه مضافا اليه لئلا ياء على مجرور لكونه بدلا
 من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعلا نكرة والمطابقة

شر

شرط بين الصفة والموصوف في التعريف والتعريف لا يتم ادهما
 في الصدق دون البطلان لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة
 الموصف حسن عند اكثر النجاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال
 في كافي اذ ابدل النكرة من المعرفة فالاعتباري فالعت واجب
 لكن وجود او حس اذا كان البطلان عين لفظ المبدل منه كقوله
 تعالى بالتأنيص ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا مذهب الكوفيين
 وعند البصريين لا يستلزم كونه على عين لفظ المبدل لانه
 كذا في الباب فان قيل لم يعرف جاعلا ههنا بالاضافة
 قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل بقيد التخفيف
 بقوطة التنوين لان اصله جاعلا على النحولة معنوية حتى
 تفيد التعريف يعني ان الاضافة هي ان لفظية وهي بلحظة
 اسم الفاعل للمفعولة او المفعول له ما يقوم مقام الفاعل
 اذا ابدلها الحال والاستقبال نحو مررت برجل ضارب ذبي
 او عندنا ومعمودا كذلك اما اذا اريد به الماضي او الاستمرار
 فعنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بذيد ضاربك امس مالكا
 عبيدة او الصفة المشبهة لافعالها نحو مررت برجل حسن
 الوجه وما عداها معنوية مفيدة للتعريف وتخصيصا
 كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاء في غلام ذيدا و
 رجل وانما افادتهما هذه الاضافة دون اللفظية لان لا

تصال

هناك اللفظ والمعنى وفي اللفظية في اللفظ فقط والمعنى
على الانفصال ولم يسميت لفظية فجاء على اسمها على
اصيغ الى مفعوله وهو التحو المراء هنا الحال والاستقبال
لدلالة عمدة في مفعولين وهما التحو والكاف في كالمع ولا
يعمل ما لم يكن بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد باحد اسما
الستة كما ينبغي فيكون اضافة لفظية في تقدير الانفصال
غير مفيدة للتعريف والتخصيص فلا يقع كونه صفة له
فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والت نصب ايضا اما الرفع
فعلة خبر المبتداء محذوف اي هو جاعل التحو واما النصب
فتقدير اعني جاعل التحو او مدح فانه قيل بعد جعلكم اياه
بدلا منه من اي قسم من اقسام البديل لان اقسامه اربعة
بديل الكل من الكل كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين و بديل البعض من الكل نحو جاء في القوم اكثرهم وبعضهم
وبدلا لا شتمال نحو سباب زيد توبيه وبديل الغلط نحو مرت
يرجل جارا بمعنى اذا اراد المتكلم ان يقول مررت بها وقسبق
لسانك الى رجل ثم تداد كقوله تعالى لرفع هذا الغلط فيكون
الغلط في البديل منه فعني بديل الغلط بديل الشيء من الغلط وهذا
لا يكون الا من غير روية وفكر فجاء على لا يجوز ان يكون من
الاول والثاني لا شعاريهما الكلية والجزئية وهو متعال عنهما

ولا من الثالث لان الاشتمال انما يتعمل في الاجسام ثانيا
ولا من الرابع وهو ظاهر فلا يكون جاعلا بدلا من الله لان
انتفاع الاستعانة به باسرها بدل على انتفاء المصمم عنه
وبناء على قول اهل العقول لا وجود للعام الذي ضمن الخاص
قلنا التحقيق هنا ان القول ببديلية جاعل من الله مجاز مرسل
من قبيل طالع قاسم المتبوع على التابع لان البديل في الحقيقة
موصوفه وهو الذي قد يدره الله جاعل التحو وعمله بدل على هذا
التقدير شرط بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره اذ لو لم يكن
التقدير كذلك يبطل العمل ويلزم ترك الواجب مذهب ابن
الحاج وهو وجوب التعلق اذا بدل الكثرة من العدة او ترك الحسب
مذهب الجمهور كما ينبغي فيكون ج من القسم الاول بمعنى بدل العين
من العين لا الكل من الكل فانه لا يلزم ذكرهم من ايهام الجزئية والكلية
حتى لا يلزم ذكرهم من ايهام الجزئية والكلية وبديلية جاعل على
مجازية من القسم الثالث وان امكن كونه من الاول فمعنى
الاشتمال وجوه التعلق بينهما كما شرح النجاة فلا يلزم ما ذكره
من ايهام الجسمانية بهذا لكن بقي هنا سؤال تاسع عن اقسام
البديل وهو ان قولنا جاء في زيد عاله او اخوه او حمارة
من اي قسم من البديل الاربعة قلنا انه من الرابع وهو بديل
الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ظاهر وكذا من الثالث

فواد

وهو بدل الاشتمال لانه شرطه كون المتبوع بحسب يطلق ويراد
به المتابع وكون النفس هنا عند ذكره مستقرة وهو شرط
لذكر المتابع وهذا الشرط منتف بما قلتم من المثال فالأشياء
من بدل الاشتمال فغير ان بدل القلط لا يختص بالاشياء
الاربعة كذلك حواشي المطول شريفا جرياني لكن فيه ما فيه
لا يخفى على الفطن في الكلام متعلق بما على قوله كالمح
الكاف وحده ان جعلناهما بمعنى المثال والجاء مع المجزوء ان
جعلناهما حرف جري كائنا كالمح في القطع متعلق بما على
ايضا فكلاهما ظرفا ليقول مستقرا فان قلت ما الفرق بين
اللفظ والمستقر قلت ان الظرف انما يكون مستقرا اذا وقع
فيه امور ثلثة الاول كون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون
المتعلق من الافعال العامة كالخصول والكون والوجود والا
ستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير متكونا
احترضا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق فيه
هو المروء وليس متضمنا في الجار والمجزوء بل هو خارج
عن الظرف واحترضا بالثاني عن قولنا زيدا في الدار اذا قلنا
متعلقه كل بقرينة دالة عليه فيكون ههنا المتعلق مقدرة في
الظرف لكونه ليس من الافعال العامة ولذلك احتج ذلك
المتعلق له قرينة وان كان عاملا محتاج اليها واحترضا بالثاني

عما اذا

عما اذا كان المتعلق متضمنا في الظرف ومن الافعال العامة
لكنه مذکور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذ لم يوجد
بنوع الشرط الثلثة يكون لغوا مثل استقر زيدا في الدار
اذا قد والمتعلق حاصل ومستقر او موجود ومثال اللغو
زيد حاصل في الدار ومروء بزيد وماله حقد من الاعراب
يسو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام
وليس له كذا لانه متعلق لعامله المذكور والاعراب كذلك
العامل ويتم الكلام بدونه تأمل ولا تفعل لانه بمنزلة شريف
والصلوة بحجوه معطوف على محباتها بعد الصلوة وهي
من الله رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء ومن ملائكته
استغفار فان قلت ليس للصلوة الامعنيان لغوي وهو
الدعاء وشريحي وهو الاركان المعلومه وافعال المحضه
من ابن جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة
قلت لما كان للصلوة حقيقة وهي الدعاء والاركان المعلومه
والافعال المحضه وغاية وهي الرحمة ولما كان معاهها
الحقيقي غير متصور من الله لانه بدل على الاحتجاج والله
منزه عنه فجز على غايته وهو الرحمة فاعلم ان حروف العطف
عشرة عند بعض النحاة ومنه ابن حبيب وهي الواو والفاء ونون
وحته واو واو ام ولاوبن ولكن ونسعه عند البعض

ومنه الزحشري وهي ما عدا ما لا تأتي فيها مانعا يكونها العطف
من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في قولنا جاء في
اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرفا عطف اخري عليها
في واما عمرو فلو كانت حرفا العطف لا يمنع دخول حرفا العطف
اخرى عليها الا بوجوه لا يقال جاء في زيد واما عمرو فلهذا
الماضي لم يجعل العطف فالاصل انهم لم يجعلوها حرفا عطف
لورود التسوال على من يجعلها فيه قولنا جاء في اما زيد واما
عمرو فان يقال ان حرفا عطف فيه اما الاول واما الثانية فان
كان الاولى فالمعطوف عليه وان كان الثانية فلا حاجة الى الواو
التي هي حرف عطف وحصل هذا الاشكال مبني على تحديد مقدمات
وهي ان النجاة في اما السبوقه بتمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم
ان اما ليس ظرفا لا الاولى والثانية والعطف هو الواو واما
ههنا فلا تزيد والتقسم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما
الثانية دون اما الاولى ووج الواو يكون لعطف اما عطف
تفسير الاولى على اما فيكون اما الاولى للسرديد فقط والثانية
للسرديد وعطف عمود على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم اما
لاولى واما الثانية مجموعها حرف عطف والواو كالفتحة عطف
اما على اما واما الاولى والثانية قد عطفنا عمودا على زيد فاند
فاع التسوال على هذه الاقوال الثلاثة طاهر فافهم فالجواب

عن معان هذه الحروف وبيان الفرق بينهما لا يليق بهذا المقام
على نبينه على حرف جر بني مجرور به والتقدير المجرور المحل لكونه
مضافا الى النبي وسوا جمع الى الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبي من التوبة على وزن فاعلة كذا ذكره والى
ونبي ما ارتفع على الارض فيكون معنى النبي الذي شرف
على سائر الخلق وهو فيعمل بمعنى المفعول ومن التبا وهو الجنب
فالنبي من اخبر عن الله وسوجه فعل بمعنى الفاعل فان قلت
ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص
مطلق لان الرسول من له كتاب وتباني والهام الهى النبي
من له الهام الهى اعم من ان يكون له كتاب رباني اولا
فكل رسول نبى من غير عكس فكما اطلق النبي على رسولنا محمد
فالموازية النبي الذي هو معنى الرسول لا ما وجد بآية
تحقيقا بمعنى العموم فثبت ما في هذا المقام ولذا جعل قوله تعالى
عطف ببيان التوبة مجرورا وعطف البيان انما يكون باسم
مختص بالنبى عند كثرة النجاة وعند بعضهم لا يلزم كونه
مختصا به واستدل بقول الشاعر والمود من العايدان الطير
يسمونها وبيان مكد بين الغيل والسييد فان الطير عطف
بيان العايدان مع انه ليس باسم مختص بها لكن لا يشرط
كون الثاني اوضح من الاول لجواز ان يحصل الايضاح من

نوته

من اجتماعها وهو لا يضاف غالباً فانه في ذلك كمال
صاحب الكشف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل لله الكعبة
البيت الحرام عطف بيان في ذلك لا يضاف كمال في
الصفة انما الصفة مشتقة غالباً بخلافه وبينه وبين البديل
ان البديل مقصود بالنسبة في الكلام وذكر البديل منه كما
البيت المذكور وعطف اليه بالعكس لان المقصود فيه هو
الاول دون الثاني ثم وصفه بكمال الغاية بقوله سيدي
مقدي لا تام اجمالا بل في سبيل جوده على انه صفة تقدير والاما
الجور ايضا كونه مضافا اليه لستد ثم الصفة اما للتحقق
وهو عند الحاجة عبارة عن تفصيل الاشتراك الحاصل في التكرار
تجوا في رجل عالم لان دجاء كوة بحسب نوضع يحتمل كل فرد
من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاحتمال وخصته
بفرد من افراد العالم والتوضيح وهو عبارة عن زعم الاحتمال
الحاصل في المعارف مخوذا العالم او التاجير لان زيدا يحتمل
للتاجر وغيره فلما قلت التاجر فوضعت وعينه واليد مخوذا
العالم او التاجر مخوذا لجاهل او التاجر مخوذا الفقير او
التاجر كيد مخوذا هيب زيدا من التاجر فان امس يد على
التاجر والتاجر كيد له وهذا في كونه المخرج الى اذ كان
الموصوف معلوما قبل الوصف والا يكون من قبيل التخصيص

والتوضيح

والتوضيح والصفة منها اي في قوله محمد سيد الانام محمد
المخرج وعلى الله معطوف على بيته والتوضيح راجع الى محمد
والجاء والمجرون متعلقان بالصلاة واصل اهل اول
وروي عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا قاصدا يقول
اهل اهيل وآل اويل وخص استعماله في الاشرف ومن له
خطر عظيم دنيا ويا كان او اخر ويا بخلاف اهل واصحابه
جمع صاحب طاهر واطهار وهو معطوف على آله والتوضيح
المحل لاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي مؤيدي اي القوي
والمؤيدي اي صاله مؤيدتين وبجمع المؤنث اعرابه بالعرف
حالة الرفع بالواو والتون نحو جاء في المؤيدتين وحالة النصب
والجاء بالياء والتون نحو رايت المؤيدتين ومروى بالمؤيدتين
وكذا كل جمع بالتواو والتون وكذا اعرابا لشئ لكن حالة الرفع
بالتون والتون نحو جاء في المؤيدتين وحالة النصب والجاء بالياء
والتون رايت المؤيدتين ومروى بالمؤيدتين وكذا اعرابا لشئ
وهي هنا حالة الرفع لوقوعها صفة للجور وهو صاحب له لكن
سقط نونه بالاضافة الى الاسماء لان الاضافة لا تجمع مع التون
والتون لا تميز بين اثنين على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
ولا يجمعان ولا يسقط الياء من الكتابة لشئ يلبس بالمرء فان
قلت لم لا يخرج خبرك يا كذا كذا ياء التثنية عند التعادلية

نحو مرتت بخلاف في العمود قلت لأنها لو كانت لزمت اجتماع
 الكسرة بخلاف في باء التنوين فإن ما قبلها مفتوح ولا
 مساع أيضا لا الفتح والضم وهو ظاهر واسم الفاعل
 هنا وهو المؤيد تعرف بالاضافة وجعل صفة للمؤيد وهو
 اصحابه لكونه بمعنى الماضي لأن تأييدهم الاسلام في الزمان
 الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي والاستمرار تعرف
 بالاضافة كما في ومضى الاسلام شهادة ان لا اله الا
 الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وابتأ
 الزكوة وصوم رمضان وشيخ البيت ان وجعل في معنى اليمان
 الاعتقاد بالله وما لا نكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر
 وبالعدل والخير وشره والفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا
 العاقر هو الاسلام والحاصر هو اليمان لأن معنى اليمان
 عبادة عما بطن من الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام
 عبادة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات
 الحقيقية تظهر آثارها على صفاتها الاعمال وانما الاعتقادات
 الحقيقية هي الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل
 مسلم مؤمنا اذ ثبت شخص يري مسلما في الظاهر غير متقنا
 ومعتقدا في الباطن وعنا كثيرا المتكلمين هما لفظان مترادفان
 فكلمة مؤمن مسلم وبالعكس هنا معناها الاصطلاحية واما

التعوي

التعوي في اليمان هو التصديق والاذعان والقبول
 والاسلام هو الولد الخول في التسليم والوصول وباقي
 البحث المذكور في الاصول فلما قال المصنف اما اورد في جوابه
 بالقائه بقوله فان الولد الاعز الغاء جواب اما لتضمنه معنى
 الشرح كما وان حرف من حروف المشبهة بالفعل هي ان
 وان وكان وكان وكان وكان وكان وكان وكان وكان
 الاسم وزرع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا غير فان
 الولد منصوب لانه اسم ان والا غير منصوب ايضا على
 انه صفة الولد ومثابه هذه الحروف الافعال مالا زمتها اليه
 كالاتعمال الماضية وكون او اخرها مبتدئة على النقص كالاتعمال
 الماضية وانما نال في وديان كالاتعمال فلما سبقتها به
 المشابهة الحق منصوبها بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا
 مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر تقع بما هو كان
 متفعية قبل دخول هذه الحروف ولا عمل للحروف فيه اي
 في الخبر ومن خصائص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها
 على اسمائها فالقول ان قائم زيدا مثالا لانه يساويها في الافعال
 في العمل الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتسند
 منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال
 كقولك ان في الله زيدا وفي التنزيل ان الياسا اياهم ثم ان

علينا حسابهم وقد نجد في اخبارها مخوف ما لو ان ولد
 اى ان لنا ما لا وان لنا وهذا في المظروف واما في غير
 فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذکر لما جاءهم وان الذين
 كفروا يصعدون عن سبيل الله والمسجد الحرام قال صاحب
 واما الاسم فلا يحذف وعلمه الغالبة لانه الاسم مشبه بـ
 المفعول والخبر مشبه بالفاعل والشيء بالمفعول اضعف
 من المشبه بالفاعل فله ضعف لم يحذف اذا كان ضميرا
 حذف الاسم لضرورة الشعر كقوله فلو كنت جنيا عرفت قراي
 ولكن زنجي غليظا مشافراي ولكنك هكذا قيل ولكن فيه
 نظرا لا يجوز حذفه في غير ضمير ان من غير ضرورة كقوله قلت
 دفعت لهم عنى ساعة اى فليتك او فليسته وقد قال ابن
 عصفور يجوز حذف اسماء هذه الحروف في موضع الكلام فالوجه
 على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير ان اكثر منه في غيره فليست
 ثم دعا المصنف هذا القول لا غير بقوله لا زال اى دام وثبت لانه
 الثنى وهو لا اذا دخل على ما في الثنى وهو زال يفيد الانبات
 ولا زال فعل ما يقع من الافعال الناقضة وهي كان وصار
 وامسى وافتح وظل وبات وعاد واض وعاد وراح وما
 زال وما انقك وما فنى وما برح وما دام وليست هذه الافعال
 تدخل على المبتداء والخبر وترفع الاول وتنصب الثاني

بالفاعل

بالفاعل والمفعول في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكنا
 غيره واسم لا زال مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد كما
 الجار والمجرور مع متعلقه خبر لا زال اى كانا كما سمع فيجوز ان
 يكون الكاف بمعنى المثل فيكون خبر لا زال وحده لى لا زال
 مثل اسم مسعودا يدل من كاسم يدل لكل من الكل او يدل
 الاشتغال لانه الاشتغال اعم من ان يكون اشتغال المبتدأ
 او البديل بل وجود التباس من احد الطرفين يكفيه كما مر وما
 قيل ان مسعودا خبر لا زال وكاسم حال من الضمير المتكسر
 لا زال ليس يدل لان الحال قيد لعامل وهو دعاء للنول
 والعيد يتأقنه لان دعاء المطلق اقضى واو لم من المقيد
 وانما يقال لهذه الافعال تا قصة لانها لا يتم باسمها
 كلاما تاما ومن ثمة عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال
 فاعال لقصة من رسم الفاعل وهو ان يتم الكلام به وسكن
 القول في متصورها حيث لم يستوفه مفعولا بد لعل رسمه
 وهو كونه فضله يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار
 هذه الافعال على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كقيد
 المفعول على الفاعل وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها
 على انفسها مثل قائما كان زيد وسو على ثلثة اقام ثم
 يجوز على الاتقان وهو من كان المدح لانها افعال صريحة

فيجوز تقديم المنسوب عليها وقسم لا يجوز اتفاقا وهو
 ما في اوله ما وهو ما نفع من التقديم لانها اما ناقصة فلها
 صدركلام واقام صد رية فالو يتقدم معوله عليها
 وقسم يختلف فيه وهو ليس الصحيح الجواز خوفا مما ليس به لوقوع
 في القرآن يوم ياء نهم لم يصحرفا عنهم واذ تقدم معول
 معوله عليه فتقدم معوله عليه اوله وهذه الجملة اعني لان
 له قوله لما استظهر وجه معترض بين اسم ان وجبرها لا محل
 لها من الاعراب لان الجملة لا يستحق الاعراب ما لم تقع موقع
 المزد وما يقا لان المعترض من لا زال الى ابدت بشيء
 لان العامل لما اردت مع معوله خيان وهو وان آخر
 لفظا لكنه مقدم رية فيكون المعترض الى الماء لا الى ابدت
 والى اهل مجرور بالى والخير مجرور لانه من مضاف اليه
 لاهل والجار والمجرور متعلق بقوله مودودا وهو معطوف
 على معودا تقديمه ومودودا الى اهل الخير ثم فعل آخر عاين
 لامر التمع وبه سقط ما قيل ان حق انظر في اللغات اواخر
 اينانا لكونه فضلة وحق المستقر التقديم اعلا ما لكونه علة
 ونحاجا اليه فهمنا قدر اللغو وهو قوله الى اهل الخير
 على قوله مودودا اعني سقط هذا الشول بقوله رعايته
 لامر التمع وان كان حقه التاخير فان قيل ما السبب

تقديم

في تقديمه له على كفو في قوله تعالى ولهم يكن له كفوا احد
 فان طرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت انما قدم له عليه
 للاهتمام بشانه اذا الآية مبسوطة لئلا يفتى المكافاة عن ذات
 الله تعالى وهذا الفرض مستفاد من هذه الطرف فكان
 تقديمه اتم تأمل ثم قصد المص رحمة للبيان سبب رادة
 التلميح لهذا الولد فقال لما استظهر اى قرأ وحفظ
 من ظهر القلب اعلم ان لما عني على اربعة اوجه فعل محمول
 لما مؤاوجان مة اذ اذ حل على المضارع محمولا مركب بمعنى حين
 اذ اذ حل على المايه نحو جيتك لما ضرب زيد اى حين ضرب
 وبمعنى الا اذا لم يد حل عليها محمولا عليها فقط اى لا عليها
 حافظ وقوله لما استظهر في حين له قولها على المايه وهو هنا
 اسم مبنى والاتحاد الصوري بين كونه اسما وكونه حرفا بسبب
 بناء كذا فانه مبنى حالة الاسمية لجنية اسما على صورة الحرفية
 كذلك لما واستظهر فعل ماضى فاعله مستتر فيه عاين الولد
 ومحل جملة الفعلية مبركونها مضافا اليها لما والجملة التي
 اضيف اليها لما لا بد ان يكون فعلية لما فيها اى في لما من في
 المجاز والعامل فيها اردت اى اذت تليظ وقت استظهرها
 دون استظهر لانه مضاف اليه لما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف
 والاخر مكون اليتى عاما في نفسه وهو غير جائز مختصر

منسوب على أنه مفعول استظهر وهو مضاف الى الافئدة
 المسماة باسمه نحو مستى مسجد كذا في المختصر الذي هو لافئدة
 وكشف اي زال عنه اي عن المختصر الواو في كشف
 للعطف وكشف فعل ماضى فاعله مستتر فيه عايد الى الولد
 وتحمل الجملة خبر كونه معطوفة على جملة استظهر بحفظه الياء
 فيه لا لاستعانة اي كشف عنه باستعانة حفظه وهو
 حرف جر وحفظه مجرور به والجار والمجرور متعلق بكشف والتقدير
 في حفظه مجرور والمحل كونه مضافا اليه للحفظ ويجوز ان يكون
 عايدا الى الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
 متروك تقديره بحفظ الولد المختصر ويجوز ان يكون عايدا
 الى المختصر فيكون من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
 متروك تقديره بحفظ المختصر الولد فضيلة منصوب لانها
 مفعول كشف واي مضاف الى الفاعل وهو ما تغطي به المرأة
 على راسها وفضلة ما تنزل الى وجهها وفيه استعادة بالكنية
 لان المصنبة المختص بالمرأة المحبوبة في المقبولة ومبالغة النفس
 اليها وابتنى له ما يلزمها من القناع وهذا التشبيه المصنبة
 مكينة والاشياء المذكورة استعادة تخيلية في قرينة للكنية فيها
 متالذمان وجودا وفي كشفها استعادة ببقية لان معناه
 اقال معابده ونال به مراده والخروج الجمل عن نفسه واحاطا راقا

ادرك بتمامه وكالهم واعرابه كاعراب كشف من غير فرق
 بمعرفة الله متعلق باحاطا اي مائله واحاطه والتقدير مجرور
 المحل كونه مضافا اليه للمفردات عايد الى المختصر حفظا
 منصوب على التمييز وهو فاعله في المعنى لان المعنى احاط حفظه
 والتمييز انما بمعنى الفاعل كنهنا وقوله تكلم واشتعل الرأس
 شيبا اي شيب راسه او بمعنى المفعول كقوله تكلم واشتعل الرأس
 الارض عيوننا اي عيون الارض وانقضى اي احكم وانبت
 الجملة الفعلية معطوفة على جملة احاط واستظهر وباقي اعرابه
 كل ما موصولة لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير عايد الى
 الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزله منزلة انشئ الله
 فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذف هذه العايدة اذ كان تم
 منصوبا نحو قوله تكلم هذا الذي بعث الله رسولا الله بعث الله
 ونحو ذلك والصلة لا بد ان تكون احدي الجمال الاربعة الاجابة
 اي لاسمية نحو الذي ابوه منطلق زيد والفعليته نحو الذي
 انطلق ابوه عمرو والظرفية نحو الذي في الدار خالد والشرطية
 نحو الذي ان تكلمه اكرمك بشرو قوله في اي المختصر صلتها
 والتقدير المستكن في فيه المنقول من مصل بعد حذفه لان نصب
 انقضى ما حصل فيه فاعل الظرف وهو عايد الى ما والتقدير الذي
 في مجرور والمحل راجع الى المختصر والموصول مع الصلة متعلق

كاعراب كشف

نحو قوله

المحل على أنه مفعول انقضى ولما كان في قول ما فيه من
 الابهام جازي بقوله من التحو والجار والمجرور منصوب
 المحل على أنه حال وبني أما لبيان هيئته الفاعل نحو جازي
 زيد وأكب أو المفعول نحو رايت زيدا كما شيا وهذا
 أكثر لأنه قد تقع الحال من المبتداء والجزء المضاف إليه
 لكنه قليل لا يكون لأنه كلام المضيفين وهذه الحال
 أما لبيان هيئته الفاعل ان جعلنا لها حالا من الضمير
 المستكن في فيه لأنه فاعل الظرف كما مر والعامل فيها
 الظرف أو لبيان هيئته المفعول ان جعلنا لها حالا من
 الموصول لأنه مفعول انقضى فاعلها فيه انقضى لأنه حال
 الحال هو عامل ذي الحال ومن في من التحو ببيان منه ومن البنية
 مع مدحها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها فكرة
 نحو رايت رجلا من قبيل فرخس وحال ان كان ما قبلها
 معرفة كانه ما فيه من التحو لأن الموصول مع صلته معرفة
 وقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان حال من
 الرجس فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع
 صلته معرفة وكل منها نكرة فانضمام النكرة الى النكرة
 لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والالتصاف
 هيئته مفيدة للتعريف وان كان كل منها نكرة كقول بعض

المنطقيين

المنطقيين ان انضمام الكل الى الكل يفيد الجزئية او نقول
 ان الصلة محبان يكون معلومه عند المخاطب جازي
 ان توضح وتخص لبرهم الذي هو الموصول واعلم ان قول
 النماة ان العامل في الحال وهو عامل في ذي الحال انما
 هو في مذهب كثرهم والى ينقض بقول تعالى ان هذه امكم
 امه واحدة فامه حال والعامل فيها اسم الاشارة
 وامتكم ذي الحال والعامل فيها ان كذا في شرح التسهيل
 لفظا ومعنى منصوبان على التبيين من قوله انقضى لان اللفظ
 قد يكون من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة ما معناه
 قال لفظا ومعنى علم ان اتفاقاياه من جهة اللفظ فهو
 تبيين عن الجملة وهو يجمع المفعول لان معناه انقضى لفظه ومعناه
 اردت فعل فاعل ان مصدر به المظه فعل مضارع منصوب
 به فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البار في المتصل منصوب
 المحل لأنه مفعول المظه عايدا الى الولد ويجوز الجملة اعني المظه متبوع
 المحل على انها مفعول اردت و اردت مع ما عمل فيه مفعول
 المحل على انه خبر ان اي فان الولد لا عز مراد من تلبيطه
 او مرده انا تلبيط وقت استظهار ومعنى المظه اذ يظه واظهره
 وفيه استعارة ومكنية لان المضمر في شجر نفسه كلام الله
 بالمطعومات الشريفة المرغوبة ثم ابدت له ما يادون فيها

من الذاقة والاطعام وهذه الاشياء استعادة
تخليصة كما مر معنا الحقيقة لتربية والتعليم من كلاً
بجور ومن متعلق بالمتن الامام مجرور لكونه مضافاً اليه
للكثرة المحقق مجرور على انه صفة للامام والخبر مجرور
معطوف على المحقق ومعنى الخبر العالم المتيقن وقيل
انه مقلوب من الخبر لان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع
للبحر والعلم والماء سبب الحياة والماء قط وأما العلم
فقولهم من صار حياً بالعلم لم يمت ابداً فلهذا المناسبة
ينطق الخبر المقلوب من البحر على العالم المتيقن المدقق مجرور
صفة الخبر من دق الشيء اذا علم على وجه اليقين واطلع
فيه على سر خفي ابي مجرور لانه بدل من الامام بكر مجرور
لكونه مضافاً اليه ابي والكلام في ابي كالكلام في ابي
الانعام وابي بكر كنية الامام وابي من اقسام العلم لان
العلم ما جعل عالمة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح
لان العلم اما ان يصدر بآب وإقرأ اولاً فالاول كنية كذا
بكر وأمر كل يوم والثاني ان يقصد به الذم والمسح
اولاً فالاول للقب والثاني العلم عبد القاهر عطف
بيان ابي بكر ابن سقط الحرة من ابن لو توعه بين
العلمين وهو مجرور لكونه صفة لعبد القاهر وهو مضاف

له عبد وهو مضاف الى الرحمن للجواز مجرور صفة ذنبية لا اذنية
لان المراد معرفة الامام لا معرفة آياته يستحق فعل ما فيه فاعلمه
الله ومفعوله قرأه اي قرأه ونزله مضمون تقديره او الضمير
بجور الخ لانه مضاف اليه لثنا عايد اليه الامام وسبق قد يتعدى
الى مفعولين كقوله تعالى وسقاهم من شرباً طهوراً وجعل
الواو حرف عطف جعل فعل ما فيه وجعل وهو من الافعال التلقية
يتعدى الى المفعولين المتبوع الاقتصار على احد هما وفاضلة
فيه عايد اليه الله الخ مفعول الاول مؤاخر اي مكانه مفعول
الثاني والهاء فيه كالياء ثراة وهذا ان الفعلان يعني
وجعل خبران لفظاً وانشأان معنى لاتهما داء والدعاء في
قوة الامر واما عطفنا على الاخبار باعتبار الصوزة ولا محل
لهذا الجملة من الاعراب لعدم وقوعها موضع المفرد وهو ظاهر
فا علم ان الاعراب على ثلاثة اقسام لفظي وتقديرى ومحلى
اللفظ في خمسة مواضع الاول فيما اجزأ حيث يحكي نحو زيد وعمر
في نحو جاءني زيد وعمر ديت زيداً وعمر واو مررت بزيد وعمر
وكذا غيره اربعة حكم التخييل وهو ملية آخره باء او واو ساكن
ما قبلها نحو طي ودتوفاً نهما في حكم التخييل في محل الحركات الثلاثة
نحو هذا طي ورايت طياً ومررت بطياً وكذا في دتو والتا في
الاسماء الستة المعتدة المضافة الى غير باء التثنية نحو ابوه واخوه

اعراب الثالث في التثنية مثل الزيدان في نحو جاء في زيدان ورايت
 زيدين ومررت بزيدين والرابع في الجمع الصحيح نحو جاء في زيد
 ورايت زيدين ومررت بزيدين فيلحق بالجمع المصغى نحو الواو
 عشرون واخواته والخامس في كاد مضافا الى مضمر فيكون حاله
 الرفع بالالف نحو جاء في كادها وحالة النصب الجر بالياء مثل
 رايت كلمها ومررت بكلمها فان اعراب هذه الاسماء اي
 من الاسماء الستة الى هنا بالحروف اللفظية لان حروف الالف
 فيها مملوطة فان تقدير ي في سبعة مواضع الاول في الاسماء
 التي في اخرها الف مقصورة سواء كانت ثلثا نيت مبلغة
 او منقلبة عن الواو والياء مثل عصا ورجي وغيرهما نحو
 هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا رجي وانما كان
 اعراب هذه الاسماء تقدير ي لعدم قبول الالف بالحركة مادام
 الفاء والثاني ما اضيف اليه ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي
 ومررت بغلامي ورايت غلامي او جمعا موصوفا بان اعرابهم
 بالحركة نحو هذا مسلماني ومررت بمسلماني ورايت مسلماني
 في احوال الثلاثة في الاصح فيه قول حاله الجر لفظ الوجود ككرة
 واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابهم بالحركة عن جمع للمذكر
 الالف فان اعرابهم مضافة للياء المتكلم لفظ في النصب الجر
 نحو مررت بمسلمي ورايت مسلمي لوجود الياء التي هي علامة

النصب

النصب الجر فيها وتقدير ي في الرفع نحو جاء في مسلمي صلى الله عليه وسلم
 فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو فالواو التي هي
 علامة مقدرة في الياء فيكون الالف في حالة الرفع تقدير ي
 الثالث ما قيد اعراب محكي اما ان يكون جمله منقولة ثابت
 شرعا لم شخص او معدا في قول الجاهلي نحو من زيد في استفسار
 بقوله ضربت زيدا وذلك ان كل اسم كان معها في الاصل محكي
 ذلك الالف فاعراب المحكي تقدير ي وفي خمسة عشر علما على الفتح
 في قوله اربع في الاسماء المنقولة وهي اسماء التي واخواتها مكسورة
 ما قبلها نحو الفايض والرامي في حالة الرفع والجر نحو جاء في الفايض ومررت
 بالفايض لا تستغنى عن الكسرة على الياء وحالة النصب لفظية
 الفتح عليها نحو رايت الفايض بالنصب قد جاء بالفتح في حالة
 النصب ايضا للضرورة كقوله مهدي بن عبد الله موالينا لا نشكوا
 بيتنا ما كان مدفونا والاستشهاد في ان موالينا بالشكوك
 حالة النصب انه مفعول لامها بالمقتدر النال عليه مهادوك
 في المثل اعط الفوس بازيها بالسكون في حالة النصب الخاضع
 للفتح مضافا ما لا يساكننا بعده نحو جاء في ما نحو القوم ورايت
 صايي القوم ومررت بصايي القوم فاعرابه بالواو رفعا
 وبالياء جرعا ونصبا لكنهما سقطتا في اللفظ لما لا فاما
 ساكن بعدهما وهو لا التعريف في القوم فالحرف التي به

لا يغير غير ملفوظة فيها فهو معرب الحروف تقديرها اذا اعتد
 بالخط بل المعبر هو اللفظ وليس اللفظ واو ولا ياء وقولنا
 ما لو قيل ساكن بعده بثمل اي ساكن كانا من نحو لام التبع
 والاسم الذي في اوله حمزة وصل نحو جاء في صالحوا ابتك
 فلوله يلاق ساكننا كقولك صالحوا بلدك وصالحى بلدك
 كان الواو والياء ملفوظا بمخرج كان معربا بالحروف فقط
 فلذلك احتسب عند السادس في الاسماء الستة اذا لاقها
 ساكنها بعدها فهو معرب بالحروف تقديرها نحو ابوا البشر وابا
 البشر والى البشر السابع في التثنية مضافة ولا فيها ساكن
 بعدها حالة الترفع نحو هذان ثوبا ابتك اعرابه بالالف
 ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها فهو معرب تقديرها
 بالالف بخلاف التثنية الجر نحو نظرت الى ثوبى ابتك وديت
 ثوبى ابتك بكسر الياء فيها لان اعرابها بالياء وبى باقية
 فيكون معربا باللفظ وهو ثوبى وانما اظنبت الجواز في هذه
 المقام لانه من غير الى الاقدام وما يحتاج اليه داما اما المحقق
 في الاسماء البنية كالموصولات والمضرات والاسماء الاسماء
 وكلاهما في المشت والجملة والحروف فان الاعراب في هذه المذكورة
 محال لفظي ولا تقدير في الفرق بين التقدير في المحل ان التقدير في
 انما يعلل حيث استحققت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر فيها لما منع

كما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديرية والمحو انما يعلل
 ثم تحقق الكلمة الاعراب لاجل بناءها على معنى انما وقعت في محل
 او وقع في غيرها لظهورها الاعراب فاما منع من الاعراب في المحل
 مجموع الكلمة لبنائها بخلاف ما منع في التقدير في فانه حرف الاخير
 فالبساق ملحق بغيره اي بسبب من علق اليه اليه اذا تثبت
 وبيان هذا التركيب موقوف على فهم مقدمة وبى نحو
 ثلثة معان الاقل للجر نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان الجور
 اما ان يكون ما ينتهي به المذكور قبلها كالرأس اكلت السمكة
 حتى رأسها فان الجور وهو الرأس ما ينتهي به المذكور قبلها
 لانه جزء الاخر منها او ينتهي المذكور عند ذلك الجور وهو
 ثلثة لبارحة حتى الصباح فالصباح شيء ينتهي اليه عندها
 لانه ليس جزء منها بل ما فيها ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها
 هل يدخل فيها قبلها ام لا فقال عبد الله ان حتى في انما بعدها
 تدخل فيها قبلها فاكل الرأس ويتم الصباح في مثالين المذكورين
 وكذا عند ابن الحاجب جاز الله وعند اكثر النحاة لا تدخل هكنا
 فالان حتى وابوصلا ان هكنا لا تختلف فلو يتغير مطلق
 بل الواجب ان كان المذكور بعدها بعضا ما قبلها تدخل كالرأس
 مثلا والا فلا تدخل كالصباح وعلى هذا السار في كلام
 النجدي في مقصود ابن الدراك في الفصول الثاني كونها العطف

نحو جانيه ذبيحة عمرو رأيت ذبيحة عمرو ومردف بزبد
 حته عمرو ولكن بشرط مجازية ما بعدها لما قبلها لانها
 للغاية اولد لانه على احد طرفي الشيء والغايبة والطرف لا يكون
 يكونان الا من جنس المعاني وذو الطرف فالذي يقال جاء في القوم
 حته الحار ولا رأيت كثر قبل حتى امرأته ولا أكلت الخبز حتى أوفيت
 الثالث كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ
 وخبر نحو جاء في القوم حته زيد ذاك هذا وكلاما مستقلا
 نحو جاء في العلماء حته ذهب اليهم بالاء فاذا عرفت هذه
 المقدمة بعد ذكرها فاعلم انهما في قوله حته يعلق يجوز
 ان يكون جازية بمعنى كى وان الصدرة مقدرة بعدها و
 الفعل منصوب بهما الا ان حرف الجر لا تدخل على الفعل
 الا بتقدير ان بعدها والشرط ان يكون ما بعدها مستقلا
 بالنسبة لما قبلها نحو اسلمت حته ادخل الجنة وهناك كذا
 لان العلق بطبيعة امر مستقبل متروك بالنسبة الى ما قبلها
 وهو اداة التليظ والجملة اعني يعلق مجرورة المحل بحته
 متعلق بالمضد والجوردها سواء العلق بطبيعة شئ ينتهي
 المذكور قبل حته وسواء اداة التليظ عنده لابه وهو
 يجوز ان يكون عاطفة فيكون يعلق معطوفا على المنطوق
 فيكون الجملة منصوبة المحل لكونها معطوفة على الجملة التي

كذلك

كذلك وهي المظهرة انها مفعول اردت وشرط كونها
 العطف وسوكون ما بعدها مجازية لما قبلها موجود
 ههنا لانها للذلة على احد طرفي الشيء وسواء اداة تعليم
 العامر للولد وطرفاه اداة التليظ والعلق بطبيعة
 فيكون بين التليظ والعلق مجازية ولا يجوز ان يكون
 ابتدائية لانه ما بعدها ليس مبتدأ ولا خبر ولا كلام مستقل
 منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية اعم من منظره في
 هذا البحث فانه من غوامض النحو بطبيعة متعلق به يعلق
 والظهير مجرور المحل لاصافة الطبع اليه عايد الى الولد وهو
 ما يكون مبتدأ الحركة مطلقة سواء كان لها شعور
 كحركة الحيوانات ولا كحركة الافلاك والنجو والطبيعة ما يكون
 مبتدأ الحركة من غير شعور كحركة النجوم كذا قال الامام في
 شرح الاشارة والفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم
 والمخصوص مطلقا والعام هو الطبع فالمراد هنا
 من الطبع الذات ثمة بطبيعة بذاته ونفسه من لفظه
 مجرور بمن والهاء ايضا مجرور المحل لاصافة لفظه اليه عايد
 الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل المحل مجرور
 اللفظ والمجرور في محل التصبغة حال من فاعل يعلق
 وهو ما الموصول به ما ينجر اي بسبب منه يتعلق بالنجو والنجو

ويجوز ان يكون
 وهو ينبوع وهو عين الماء النخوي ورمضا فاليه ينابيع
 وحمل الموصول مع الصلة مرفوع على انه فاعل يعلق وانما
 قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون
 حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه الاول ان الحال ما يلي
 هيئة الفاعل والمفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا
 مفعول فانه يكون حالا منه الثاني انه اذا كان ذوالحال
 معرفة يجوز تقديره على الحال ولهذا الضمير معرفة فيجوز تقديره
 على هذه الحال وهي من لفظه الخلو فيكون تقديره في يعلق
 بطبيعته منه من لفظه الخلو وهذا التقديم غير جائز لانه
 حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول وهو ما في وما
 خبرها لا يتقدم عليه لانه في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على
 الموصول وكذا ما في حكمها الثالث ان من لفظه مقدم على
 هذه الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور في الاصح
 لا يقال ان المجرور يلزم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول
 لان الحال من الشيء اصلها ان يكون متأخر عن فاعله فيكون
 في خبر الصلة ايضا لانا نقول لانه ما ذكرتم بل لا درج تقديم
 ما في خبر الموصول وما في خبره لا يكون من شدة الصلة التي
 كالجزم من الموصول وتقدم ما في خبر الموصول جائز فنظرت

لا بد من ان يكون الموصول حالا من الموصوفين
 لا بد من ان يكون الموصول حالا من الموصوفين

الفاء

الفاء للعطف هذه الجملة معطوفة على جملة اريدت ويجوز ان يكون
 عالمة بخوارق الشيط المحذوف تقديره الشيط هكذا اذا كان كذلك
 اي اذا كان الولد مستحضرا لمختصه وهو محذوف عنه فانه فنظرت فيكون
 الجملة مجزئة من المحل على انها جواب للشرط في مختصاته متعلقة بنظرت
 والضمير مجرور بالمحل لكونه مضافا اليه للمختصات عابدة الامام
 المبسوطة مجزئة لانهما صفة المختصات فان قيل ان المختص
 جمع والمبسوطة مفردة فكيف يكون صفة منها والمطابقة شرط
 بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت للصفتين
 وقائمة به كما ينبغي وهذا كذلك لان المبسوطة قاعدة بها قان
 بصها قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت
 في حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل
 كذلك في قولنا انشاء جاءت او جئنا على لفظ الواحد والجمع
 وهما ان المبسوطة اسندت الى ضمير الجمع فيجوز الجمع والافراد
 فافرد المصريح للاختصار وكذا الكلام في قوله دون كنهه
 المبسوطة دون منصوب على الظرفية والعامل فيه نظرت كنهه
 جمع كتاب مجزئة لانه مضافة دون اليها المبسوطة مجزئة على
 انها صفة الكتب فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو
 يتعدى الى مفعولين الاول قوله اكثرها منصوب على انها
 مفعول وجدت وانها مجرور بالمحل لكونه مضافا اليه لاكثر

عايد في المختصر تعاونا أي تداولا واستعما لا نصب على التمييز
 من أكثر لاختصاص بالتشوين نقدر أن فنصبه على التمييز لأن كل تشوين
 سقط بالاختصاص ويمنع الضم كقوله تشوين أو بالتركيب كقوله
 عشر لأن أصله خمسة وعشرة ثابت تقديره وإن سقط لفظا
 بين منصوب على الظرفية فالعامل فيه تعاونا والاختصاص جمع الأماجيد
 لضافه بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله المائة لوجدت
 من أكثر على تقدير أن وجدت يتعدى إلى مفعول واحد لا بعد
 من الكل والتممة معطوفة على المائة وكذا قوله والحق وهذه التثنية
 أعني المائة والتممة والحق اسم كتاب شيخ عبد القاهر وهذا الاعراب
 إذا كان وجدت بمعنى صادفت وأما إذا كان بمعنى عثت يتعدى
 إلى مفعولين أحدهما أكثر مفعول تعاونا منصوب تمييزا والمائة
 مفعول الثاني وما بعدها معطوف عليها فاستطاعت فعل
 فاعل والقاء فيه كالفاء المذكورة في نظرت قبل وما حوز من
 طال يطول فيتعدي بالتثنية إلى باب لا يستعمل أن مصدر
 اكفنه فعل مضارع منصوب بأن فاعله مستتر فيه وهو
 أنا والضمير البارز والمنصوب منصوب محال على أنه مفعول
 الأول لا كقوله عايداً الولد وهو يتعدى إلى المفعولين
 والمفعول الثاني قوله جمعاً والهاء مجرور المحال لضافه للجمع
 إليها عايداً إلى الكتب الثلاثة والجملة الفعلية أعني اكفنه ما

علت

عللت فيه منصوب المحل على أنها مفعول استطاعت وأحلته
 أي اكفنه وهو يتعدى إلى المفعولين أيضاً الأول الضمير البارز
 المتصل والثاني قوله رفعتها والهاء مجرور المحل لكونه مضافاً
 إليه لرفع عايداً إلى الكتب كقوله مصدر منصوب لأنها مفعول
 من استطاعت وهي مضافة إلى مفعولها وهو ما موصولة
 فيها إلى الكتب الثلاثة والضمير فيها عايداً إلى الموصولة صلت
 والموصول مع الفصلة مجرور المحال لضافه كقوله الية وذكر
 الفاعل متروك تقديره كقوله ما فيها من الأشياء جمع شيء
 كقول وأقول عند الكساء رج عليه وعند سيوريه رج لعله
 شيئاً على وزن فعاله كقوله استكبروا اجتماع المجرمين
 بينهما ألف فتقلوا الهزة الأولى إلى موضع الفاء فصارت شيئاً
 على وزن أفعاء فقل الأول منصرف وعلى الثاني غير منصرف
 وهي مجرورة بمن والمجرور مجرور في محل النصب على المحال من
 الموصول ويأتي معنى المفعول للعادة اسم مفعول من العادة
 وهو مجرورة على أنها مفعلة الأشياء والكلام هنا كاللزام
 في المطبوعة وأعلم أن شرط نصب المفعول له ثلثة الأول
 أن يكون فاعلاً لفاعل الفعل المفعول والثاني أن يكون مفعلاً
 والثالث أن يكون مفاداً للفعل المفعول في الخارج وأن
 لم يوجد هذه الشروط يكون مجروراً باللام نحو جيتك لا

معطوف على اكفنه

شرح ما مضى منها
 الكتب الثلاثة والضمير البارز
 عايداً ما

كأنك

الزاير لفقدان الشرط الأول فانه الحي فعل المتكلم وكوام فعل
 الحاطب وجيكك التمس ففقدان الشرط الثاني فانه التمس ليس
 بمصدر وخرجت اليوم لمخاضك زيد المس لفقدان الشرط
 الثالث فيجيئ لينة هذا في محله ان شاء الله تعالى الواو في وان
 كانت الحال وان للشرط في الاصل كانت فعل الشرط وهو من افعال
 التناقض كما مر اسم مستتر فيه وهو عايد الى الاشياء لا تخالوا
 فعل مضارع متفق بالاجزاء الشرط وهو منصوب المحل لانها
 خبر كان والشرط مع فعله وجزاءه جملة شرطية متصلة عنها
 معنى الشرط وقعي موضع الحال من الاشياء وهي في معنى المفعول
 لانها عبارة عن ما الموصول في كراحت ما فيها وهي مفعول كراحت
 تأمل في حقيقة هذه المسئلة في بحث الحال من الافادة بجرورة
 بمن متعلق بالفتح فاستصغيت فعل ماضى فاعل والجملة
 معطوفة على استطلعت منها والهاء مجرور والمحل بمن عايد الى
 الكنية التلثة متعلق باستصغيت هذا اسم من الاسماء
 الاشارة مبنى على الفع لشبه الحرف من حيث الاختصاص الى
 المشار اليه كما ان الحرف يحتاج الى متعلقها لكن محله نصب
 مفعول استصغيت المختص منصوب لانه صفة ليهذا فيكون
 تابعا لمبتدئى تابع لينة تابع لمحله له ونصب معطوف على استصغيت
 عن حرف كل مجرور وبها والجار والمجرور متعلق بنصب والتنوين

فيه عوض من المضاف اليه اي عن كل واحد منها اي من الكتب
 الثالث ما مصدرية تكرر فعل ماضى والضمير فيه عايد الى الكتاب
 وهو في تقدير المصدر بما مفعول نصبت عن كل تكرره ولا يجوز
 ان يكون موصولة لانه يلزم منه ان يكون المنفي بنفس السلة
 المتكررة وهو غير جائز لان المراد نفي التكرر دون المنكر
 ولو جاز نفي لم يكن الكتاب شتما وليهذه المسئلة وهو غير
 جائز المراد بل مؤدبى الى الفساد لانه يلزم منه مثلا ان
 لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه
 بين هكذا قيل لكن فيه ما فيه لانا لانم انه يلزم من نفي المنكر في
 نفس مسئلة المتكررة التي هي مسئلة مخوبة لان المنكر هو
 الموصوف بصفة التكرار ولا يلزم من نفي الجموع نفي كل جزء اعني
 الموصوف مع الصفة لان النفي الجموع قد يكون بنفي قيد
 من القيود فلم لا يجوز ان يكون هناك ذلك فنفي المنكر
 بنفي تكرره ولا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرناه او نقول
 يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا ونصب
 عن كل منها تكرار ما تكررت يستقيم الكلام فافهم فانه
 من مالى الاقدام استشفاه لا منصوب على انه مفعوله
 من نصبت وعلى انه حال من ضمير نصبت بمعنى مستشفاه
 للمعاد متعلق باستشفاه وهو مصدر بمعنى الاعادة

والتكرا واستغالا لا معطوف على استغالا فجاء فيه
 الوجهان ايضا للفاء متعلق باستغالا وهو اسم
 مفعول من افاد يقيد واللام فيه اما للجهل والمعمى
 هو الولد المذكور او بمعنى الجنس والمراد كل من استغالا
 من هذا المنصر وقول من قال ان اللام في الفاء بمعنى الياء
 لانه في الضمة وجه فيها بمعنى اسم الموصول لاحرف تعريف
 فلا يكون للجنس باطل لانه انما نقول بقول يكون اللام
 فيه للجنس على مذهبنا في فان اللام عنده في الضمة
 مطلقا سواء كانت بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا
 كالموفى والكافر حرف تعريف ولو سلم ان الموصول في
 الحقيقة بناء على الجنسية والاستغراق كقولنا كرم الدين
 يا فونك لا زيدوا ضرب القايين الا عمروا ونحو ذلك
 فانها في هذين المثالين للجنس والاستغراق والامساك
 صح الاستغناء الذي شرط دخول المستثنى في المستثنى
 على تقدير السكون فليست قبل غير منصوب على الحالية من
 الضمير في استصفيت مدحرجو ولا ضافة الغير
 اليه وهو اسم الفاعل من الاقتبال اصله مدحرج وجاز فيه الو
 جهان مدحرج بالذال المنقوطة ومدحرج بك الادغام
 فضل منصوب على انه مدحرج مدحرجا نصيحا جرو ولا ضافة

فضل

نفيها وانما قل مدحرج في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال
 واعتمد ايضا على غير هويته معنى النفي يعني ان على اسم الفاعل
 مشروط بشرطين الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال والثاني
 اعتماده على احد الاشياء الستة الاول حرفا نفي نحو ما قام
 زيد او في معناها كانه قول الثاني وان في امره لم بعده الا
 يصلح لغير مهيمن نفسه بالمطامع فان مهيمن على نفسه
 لا اعتماده على غير والثاني حرف الاستفهام ملقوظا نحو قائم
 زيد او مقدر كقولك ليت شعري مقيم العذر قوي اي اعقم
 والثالث البتداء صريحا نحو زيد قائم ابوه او منويا كقول
 وكرم ما عني من شيء غيره والرابع الموصوف نحو مرت
 برجل عالم ابوه والخامس دوال حال بان يكون اسما لفاعل
 حالا نحو جاء زيد واكبنا علامه ويجوز فيها الاعتماد وتقدير
 ايضا والسادس الموصول نحو الضارب ابوه قال دكن الياء
 العلوية في كبره الكافية بعد الموصول وغفل عنه المض و زاد
 بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف التنداء نحو يا طالعا
 جبالا وبعضهم على ان عنوان قائم الزيدان وهذا الاشتراط
 عند البصريين واما عند الكوفيين والاعفسي فلا اشتراط
 عندهم في هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه عند البصريين خبر
 خبر مقدم على البتداء لا غير وعند الكوفيين والاعفسي محتمل

الامرين احدهما ان يكون مبتدأ وزيد من وقوع بانه فاعل
 ساد مسد اخير والثاني خبر مقدم وما وزيد مبتدأ واما
 قائم الزيدان او الزيدون فينتفع عند البصريين لامتناع
 ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او الزيدون لكونه مفردا
 وجائزا عند الكوفيين والاختلاف تقدير ان يكون مبتدأ
 وما بعدهما فاعله ساد ومسد اخير وكذا الخلاف بعينه
 من غير تفرقة في عمل الطرفين في الاعتماد وعدمه في حرف خبر
 رعاية تجرودة به متعلق بمذخر وهو مصدر مضاف الى مفعول
 وهو عباداته وذكرنا على متروك تقديره في رعاية عباداته
 والضمير اليها من المتصل مجرور والمحل لاضافة العبادات اليه وعائده
 الى الامام الفصيحة تجرودة لانه صفة العبادات ولم يجمع مع
 ان الموصوف جمع للاختصاص كما مر في المظبوط ولهم من الجواز
 وهي خمسة وثلاثون ولام الامر ولام التامية اطو فاعل
 مضارع مجزوم بلم سقط الياء عالامة للجرم لاق اصلا طوي
 فحذف الياء للجرم فضا وطو فاعله مستتر فيه وهوانا والخلقة
 معطوفة على جملة استصفت ذكر منصوب لانه مفعول
 ثم اطو ويأتي مجرور لاضافة ذكوا اليه من حرف جر مسائلها
 مجرور بمن والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمسائل عابده
 الى الكتب الثلاثة والجار والمجرور متعلق بلم اطو لا حرف

من حروف الاستثناء وبين الاوتاشا وعدا وغيره سوي
 وغيرها ما مولت نذر فعل ما فيه وفا عله مستتر فيه عابده
 الى ماء الموصولة مع الصلت منصوب المحل ما على الاستثناء
 من المنقطع لان المشتى ليس من جنس المشتى منه من ذكر شي
 العامل فيه الا والفعل السابق ذكره وهو لم اطو بواسطة
 الا على اختلاف المدة بينا وعلى انه بدل من ذكر شي وهو بدل
 البعض من الكل او بدل الاستئمال والعامل لم فيه اطوي لمد
 اطو ذكر الشئ الا طوي ذكر ما نذر بخلاف المضاف وهو
 ذكر وغيره ذكر الذي هو المبدل منه فافهم واما مجرور المحل
 على البدلية اما من شئ والعامل فيه ذكوا اي لم اطو لا ذكر ما
 نذر او من المسائل في مسائلها والعامل فيه من اي لم اطو
 ذكر الشئ الا من المسائل التي نذرت ولا يجوز ان يكون بدلا
 من الضمير المجزوم في مسائلها لعدم مساعده المعنى لان هذه
 الضمير يرجع الى الكتب الثلاثة لا الكتب النادرة فيكون تقدير
 الكلام لم اطو ذكر شي من مسائلها الكتب الثلاثة الا الكتب
 النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجهه اي وجه الفساد
 ان اذا كان بدلا منه يلزم دخول الابين المضاف وهو المسائل
 وبين المضاف اليه وهو ما نذر بتقدير شئها المبدل منه وهو
 اليها في مسائلها فاسد لانه المراد بالتجيت في المعنى لا في

اللفظ حتى يلزم ما ذكرته أو شاع معطوف على ما ذكر في
 حرف جر ما موصولة بينهم منصوب على ظرفية وهم ضمير
 مجرور المحل لاضافة بين اليه عبارة عن النجاة وعامل الظرف
 محذوف وعامله مستتر فيه عايد إلى ما والموصول مع الصلة
 مجرور المحل في متعلق بشاع وانشر معطوف على شاع أو على
 ذكر والثاني أولى لقربه ولم حرف جر ثم اذ فعل مضارع مجرور
 يعلم اصد ازيد سقط الياء لانقاء الساكنين وهو الياء
 والذال فيه أي في المختصر متعلق يعلم اذ شيئا منصوب لأنه
 مفعول لم اذ واجبت شيئا صفة شيئا الأحرف استثناء ما هو
 موصولة كان فعل ماض لا فعال الناقصة صلها اسم مستتر فيه عايد
 إلى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا وهو منصوب على أنه خبر
 كان والأصل ما كان حريا بالزيادة ثم آخر عبارة للشيخ المفضل
 مع الصلة منصوب المحل اقا على الاستثناء من لم اذ شيئا
 والعامل فيه الأول لم اذ كما مر في لم اظو على البدلية من
 شيئا والعامل فيه لم اذ والجملة اعني لم اذ مع ما علت فيه
 معطوفة على جملة لم اظو ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق
 ذكرها في هذا الأوراق ولا كفيها مسألة لطيفة في الاستثناء
 المكرر لا بد من ذكرها الامتحان الايهان واختيار الأقران
 وهي انة اذا قال قائل لعل ان على عشرة دراهم الا سبعة

الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
 الا واحد ولو قال له على عشرة دراهم واحدة الا اثنين الا
 ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا
 تسعة فالأول ذكر في الأول خمسة وفي الثاني واحد لا ذكر وجه
 التصريح ههنا وترجمة فعل فاعل ومفعول الضمير البار والمفعول
 راجع للمختصر والجملة معطوفة على جملة استصغيت او على جملة
 لم اذ والاولى من جهة المعنى بكتاب مجرور بالياء متعلق
 بترجمته المصباح مجرور لاضافة الكتاب اليه من اضافة العام
 إلى الخاص كما أنهم من فضة ليستفي أي ليستين الألام جارة وأن لفظة
 مقدرة بعد ههنا لا يدخل الفعل الا بعد تقديران بعدها
 ليكون الفعل في تقدير ال اسم كما مر في تعلق ويستفي فعل
 مضارع منصوب بها و فاعله الضمير المستكن فيه وهو راجع إلى
 الولد بانواره متعلق ويستفي والهاء مجرور المحل لاضافة إلى
 الود راجع إلى الكتاب والمراد بانواره مسائله اللطيفة ومباحث
 التنقيح وفيه مستعارة بالكتابة لأن المصنف شبه المختصر
 بالمصباح فظاهر وأما المختصر فلا تميز له لفظة الجهل
 بالمارسة واستغال به وهي في الحقيقة أشد الظلمة ثم ابتلاه
 ما هو لازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور
 استعارة بالكتابة وهذا الأبيات تخيلية قريبة لها واستفي

اي يغتنم معطوف على ليستضي والتضير مستتر فيه
 عايد الى الولد معانم منصوب لانه مفعول ليستضي
 وبي مع الغنائم واصنافها الى انارده اضافة العام الى
 الخاص اي معانم من انارده لان المعانم هي الانار الحاصلة
 من المختصر والمراد بها مسايل الشريعة الختفوق كل معنم
 والضمر البازر المنقلب جروو المحل لاضافة الانار اليه راجع
 الى المختصر وكسرة فعل فاعل ومفعوله وهو الضمير البازر
 المنقلب وهو عايد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة نون
 حمة ومع كسرة اي طوية وجملة مستندة على حرف جر خمسة
 مجرورة بها والجار مع المجرود متعلق بكسرة ابواب مجرورة
 باضافة خمسة اليها الباب مرفوع على الابتداء الاول صفة
 صفة الباب في الاصطلاحات الجار والمجرور في محل الرفع
 علانه خبر ابتداء التحوية مجرورة صفة الاصطلاحات وانما
 لم يعمل التحويات لانهما اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاح
 خات مخ يجوز انوجهان كما مر فان قيل ان التحوية ليست
 بفعل ولا بعناه فابن الاسناد لانه لا وجوه له الا انها
 قلنا ان اليا فيها يا نسبة فيكون في معنى الفعل قال القدير
 في الاصطلاحات المنسوبة الى التحوية لا اشكال في اي
 الاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات فلذا جئت واي كانت

مصدرا

مصدرا لفظا وهو اي ذكر المصدر واردة المفعول
 كثيرا لفظا بمعنى المفعول وغيره وهي هنا عبارة على اللفظ
 المتعد كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف
 والكلام وانواعه من الجمل الاربع التي يتوقف الالسمية
 والفعلية والتشطية والظرفية توقف عليها المباحث الالهية
 ولذا قدم هذا الباب على سائر الابواب وادد بقوله
 الباب رفع على الابتداء الثاني مرفوع تقديره على انه صفة
 الباب في العوامل الجار مع المجرور مرفوع محال على انه خبر
 المبتداء اللفظية مجرورة على انه صفة العوامل القياسية
 مجرورة صفها ايضا بعد الصفة وانما قدم هذا الباب على البا
 على الثالث لان العوامل فيه قياسية وفي الثالث سماعية
 والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال الالزمية ترفع
 الاسم الواحد على الفاعلية المستعدية برفع وينصب
 قياسية مطردة في جميع الافعال وذلك ان مجري هذا الحكم
 في كل فعل والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان اليا
 واخوانه مجرولم واخوانه مجرور سماعية مختصر فيما سمع من
 العرب وليس كذلك وانما سمعته ولا شك ان المطرد
 يتحق التقديم على غير المطرد فلذلك قدم عليه ثم قال
 البنا الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب

الرابع لكن قدم على الرابع لان اللفظة السماعية اقوى
 لانها يعرف بالحس البصري والقلب معا والمعنوية
 بالقلب فقط فلا شك في مزية ما يعرف بالشيء على
 ما يعرف بالشيء الواحد ثم قدم الباب الرابع في العوامل
 المعنوية الباب الخامس في فصول من العربية لان البحث
 في الرابع من العوامل وان كانت معنوية لان المراد من
 علم النحو معرفة العامل والمفعول والبحث في الرابع من العوامل
 وان كانت معنوية مجتذبا لخاصة فان البحث فيه من اجزاء
 والتذكير والتأنيث والتذكير وغيرهما فانه من
 مهم الفتن وليس مقصودة من هذا الفن وان كانت
 مقصودة في هذا الفن والفرق ظاهر بين هذا الفن
 وهذا الفن ان المقصود من هذا الفن جزوء المقصود في هذا
 الفن ليس جزوء منه من هذا الفن مقدم على المقصود وفي
 هذا الفن فلم يندم الرابع على الخامس فافراد الصفات
 في هذا الابواب بناء على ما ذكره في المبطوعة لكن لا بد منها
 ان نذكر وجه الحاصل لادبواب في خمسة بان يقال ان المبحث
 عنه في هذا الكتاب لا يخرج من ان يكون موقفا عليه المباحث
 الاثنية او لا فلا قوله هو الاول وان كانت الثانية فلا يخرج
 اما ان يكون البحث فيه من جهة العاملية او لا فان كان

الاول

الاول فلا يخرج من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا
 او معنويا فلا قوله هو الثاني والثاني هو الثالث والثالث
 هو الرابع وان كان الثاني ويوان يكون البحث فيه لا من
 جهة العاملية فهذه الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون
 البحث من جهة العاملية ان يكون الباب الخامس قلم لا
 يجوز ان يكون شيئا آخر فلنا هذا سؤال عام في كل حصر
 جهتي لا عقلي لكن يندفع السؤال بالاستفراء بعد اذ المر
 يكن البحث من جهة العاملية فهو الخامس بالاستفراء

لا بالفعل لان الفعل ان يجوز
 شيئا آخر غير الخاص من تحت
 الكتاب بعون الله
 الملك المتعال
 كبير القدر
 محمد بن
 عبد الله
 ١٢

